حماية الاوقاف الاسلامية باستخدام نظام المؤسسة الوقفية

Prof. Dr. Usama ALANI
جامعة العراقية – العراق.

لم تتوقف الهجمة على الاوقاف الاسلامية، ابتدأ بها الاستعمار الغربي، ثم توالى عليها الحكام الظلمة والمستبدين، ولازالت تعاني منها الاقليات الاسلامية كما في الدول المتحولة او الفئات الاسلامية تحت نير حكم ما يسمى بالاغلبية.

هذا الامر يتطلب استخدام الانظمة المؤسسية التي من شأنها حماية الوقف وممتلكاته والحفاظ على هويته. ويعد شكل المؤسسة الوقفية (Foundation) من الاساليب التي لاقت نجاحا ورواجا في المجتمع الغربي، على مدى قرون من الزمن، الامر الذي ينبغي الافادة منه في واقعنا الاسلامي.

ولتفعيل واقع هذه الافادة، تنبري الورقة للبحث في المواضيع الآتية:

- اوجه الشبه والاختلاف مابين المؤسسة الوقفية (Foundation) والوقف في العالم الاسلامي.
- حماية الوقف باستخدام نظام المؤسسة الوقفية من خلال:
  - جانبها التشريعي (قانوني- قضائي).
  - جانبها التنظيمي والاداري.
  - جانبها الرقابي(الحكومي وغيره).
  - جانبها التنموي.

حماية الاوقاف الاسلامية باستخدام نظام المؤسسة الوقفية

(تمهيد)

حالة الوقف الاسلامي في المجتمع المعاصر:

مع تطور المجتمع الاسلامي(يمكن ملاحظة ظاهرة الفساد في الاوقاف عبر المرحلة التاريخية من خلال سوء الاستخدام، وسوء الإدارة والنهب، والسلب، والاستيلاء على الوقف بغير حق).[1] وقد قادت هذه التحولات الجذرية الى العديد من المشكلات الأساسية، وانتهت بقبضة محكمة للدولة الحديثة على كل شؤون الوقف وظهرت الوزارات الوقفية الحكومية التي تستمد شرعيتها ووظيفتها من الدولة بعيدا عن أية استقلالية ممكنة، بل ان الغالب على الاداء الاداري لتلك الوزارات هو انها تفتقر الى ادنى الشروط المعيارية المطلوبة على مستوى الكفاءة، والانجاز حتى باتت الوزارات الوقفية اضعف المؤسسات التي تعمل في اطار الدولة.[2]

وواضح ان النسق السياسي او الحكومة تحديدا لاتعمل بالحيادية بل ان قراراتها ترتبط بمصالح صفوة القوة، ولكن ما يهم في هذا الجانب أن علاقة الهيمنة بين دور الحكومة، ومؤسسة الوقف نتج نسق جديد بالغ الخطورة يمكن تسميته(نسق الاستحواذ) وفي هذا النسق يتم تعبئة الموارد وتحويلها من غايات التكافل، والنفع العام ليصب في مصلحة اصحاب القوة في النسق السياسي.[3]

وهناك عدد من الاسباب ساهم في بسط سيطرة الحكومة على الاوقاف، يمكن ايجازه بالاتي:

1- تخلف الاجهزة المشرفة على الوقف اداريا وكفاءة.
2- اتجاه الدولة الحديثة للسيطرة على مؤسسات المجتمع المدني[4]، واخضاعها لقوانين الدولة.
3- التدخل الاستعماري لاعادة تنظيم الوقف كما حدث في مصر والمغرب وسوريا.[5]
4- قيام الدول الكبرى بفرض قوة مهيمنة تتحكم بسياسات الدول الضعيفة في اطار العولمة، وقد ينتج ذلك حديث عن مزاعم ربط التمويل الخيري بالارهاب، الامر الذي قاد الى ضبط، ومراقبة، ومحاصرة جميع مؤسسات المال، والتمويل التابعة لتلك الدول.[6]

القسم الاول-تحديد اوجه الشبه مابين المؤسسة الوقفية والوقف الاسلامي:

---

[1] ابراهيم غانم، معالم التكوين التاريخي لنظام الوقف(اجتماعيا واقتصاديا ومؤسسيا)، مجلة اوقاف، العدد التجريبي، نوفمبر،2000، ص66

[2] ياسر الحوراني، المشكلات المؤسسية للوقف في التجربة الاسلامية التاريخية، مجلة اوقاف، السنة الثامنة، العدد14، مايو2008، ص 77

[3] المصدر نفسه

[4] ابراهيم غانم، التكوين التاريخي للوقف في المجتمع العربي، منشور في ندوة الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2010، ص 110

[5] محمد زاهد الكوثري، مقالات الكوثري، القاهرة، المكتبة الازهرية للتراث، 1994، ص 204

[6] ياسر الحوراني، المشكلات المؤسسية للوقف في التجربة الاسلامية التاريخية، مصدر سبق ذكره، ص 78

قبل التطرق الى موضوع اوجه الشبه مابين نظام الوقف الاسلامي ونظام المؤسسة الوقفية في العالم الغربي، سيتم تناول الموضوع من خلال عدد من الرؤى:

1-1- من خلال المفاهيم:

لابد من بلورة المفاهيم ابتداءا كي يتسنى لنا الحكم فيما بعد تحديد الاقتراب او الابتعاد ما بين المفهومين.

وردت تعريفات عديدة للمؤسسة (Foundation)، فقد ورد في تعريفها بكونها، كيان تنظيمى قائم على الوقف لدعم المؤسسات الخيرية[7].

وورد في احد معانيها في قاموس الميراث الامريكي الاتي: اي مؤسسة يكون انشائها وتمويلها عن طريق الوقف.

(Any institution that is founded and supported by endowment)[8]

وجاء في قاموس اوكسفورد في معنى اللفظة نفسها بكونها (اي منظمة تؤسس لغرض معين، كدعم بحث علمي او في مجال خيري).

(An organization that is established for a particular purpose, for example for scientific research or charity)[9]

اما حسب قاموس(ستراودز)، فانها تقتضي وجود اموال مودعة او مملوكة لشخصية معنوية ينفق من ايراداتها على اهدافها فهي مؤسسة او هيئة ذات شخصية مستقلة عن مؤسسيها، تستعمل كاداة لتحويل اموال خاصة الى الاستعمال في مصالح ومنافع ذات خير عام. فالمؤسسة(Foundation) هي هيئة او منظمة غير حكومية، يديرها مجلس امناء او اوصياء او مجلس ادارة، ولكنها لا تعمل – في العادة– على استدراج تبرعات من الجمهور، بل تعتمد على اموال خاصة يتبرع بها مؤسسوها، وتهدف الى خدمة مقصد ذي منفعة عامة.[10]

اما في قاموس (ويبسترز) فورد في معاني اللفظة (صندوق مالي او وقف لترميم مستشفى او عمل خيري،الخ. أو مشروع تمويلي لبحث او تعليم،الخ.)

(a fund or endowment to maintain a hospital, charity, etc., or to finance

---

[7] موقع: www.investorword.com بحث بكلمة foundation.

[8] The American Heritage English as a second Language,Houghton Mifflin Company, Boston, New York,USA,1998,p 363

[9] Oxford Advancsd Learner s Dictionary of current English ,Oxford University Press,Sixth edition,2000, p508

[10] منذر قحف، الوقف الاسلامي ، تطوره، ادارته، تنميته، دار الفكر، دمشق2006 ،ص 60

projects in research, education,etc.)[11]

وتعرف المؤسسة الخيرية (Foundation) على أنها: "مؤسسة غير حكومية، لا ربحية، تمتلك أموالاً (مصدرها غالباً من قبل فرد، أو عائلة أو مؤسسة)، وتوظف أموالها في إدارة برامج تخدم أهدافاً خيرية"[12].

بناءً على التعريف السابق فإن أهم ما يميز هذه المؤسسات العناصر التالية: [13]

1-العمل المؤسسي لإدارة الأموال الخيرية أو الوقفية .

2-اللامركزية والاستقلالية بعيداً عن الاندماج في أجهزة الإدارة الحكومية.

3- محدودية تبرعاتها من خلال فرد أو عائلة أو مؤسسة.

4-أهدافها خيرية لصالح النفع العام للمجتمع في قطاعات التعليم، والصحة، إلى مختلف القطاعات التي تفيد الرفاه الاجتماعي ويمكن أن يتحقق من خلالها وصف "الخيرية".

وبالنظر في هذه التعاريف يتضح ، أن مصطلح الـ Foundation يعبر عن الشكل التنظيمي للمؤسسات الخيرية على إطلاقها سواء أخذت صورة وقف أو جمعية خيرية أو غيرها مع مراعاة أنه عادة تطلق المؤسسة (في مجال الخير) على المنظمة التي تقدم منحا لجمعيات أو منظمات أخر.

ولابد من التأكيد ان لفظة (Foundation) ليست مفردة قانونية حصرية، وبالتالي قد لا تؤدي وحدها معنى المؤسسة ذات المهام المرتبطة بالنفع العام، وعليه فان الطريقة الوحيدة لتأكيد هذا الارتباط يبقى الوضع القانوني، وتوفر عناصر محددة ترتبط في اغلبها بما تحدده الانظمة الضريبية الاتحادية في الولايات المتحدة الامريكية.[14]

اما مفهوم الوقف في **الاسلام** وانسجاماً مع تزايد الحاجة إلى الاموال الموقوفة وتنامي دورها

---

[11] **Webster s New World Dictionary of the American Language, Second College Edition, Simon and Schuster Inc., Cleveland,1986,p551**

[12] **Freeman: Private Foundations, P.2, Austin : Foundations,P.39, Anheier: Private Funds, P.12**

[13] **اسامة عمر الاشقر، تطوير المؤسسة الوقفية الاسلامية في ضوء التجربة الخيرية الغربية(دراسة حالة)، سلسلة الدراسات الفائزة في مسابقة الكويت الدولية لابحاث الوقف(11)، الامانة العامة للاوقاف، دولة الكويت، ط1، 1428هـ/2007م، ص21-22**

[14] **طارق عبدالله، هارفارد واخواتها: دلالات الوقف التعليمي في الولايات المتحدة الامريكية، مجلة اوقاف، السنة الحادية عشرة العدد 20 مايو2011/جماديالاولى1432، ص 50**

20 جمادي الاولى1432هـ - مايو2011، ص 50

في الحياة الاقتصادية , يرى الباحث ان تعريف الوقف في الاسلام يجب ان يشتمل على جميع انواع الوقف وعلى جميع شروطه, ويقصد بذلك (الحبس المؤبد او المؤقت للمال , بنية الانتفاع منه او من ثمرته على وجوه البر عامة كانت او خاصة).[15] ويمكن ان نستدل من هذا التعريف ان اهم مميزات الوقف في الاسلام الاتي:

1- الوقف صدقة جارية دائمة، ويعود هذا الدوام اما لدوام العمر الانتاجي للعين الموقوفة او الى شروط الواقف.
2- يمثل الوقف في الاسلام اقتصاديا راسمال انتاجي او خدمي بحسب طبيعة ونوع العين الموقوفة.
3- يمثل الوقف في الاسلام جميع الاموال الموقوفة فهو اما مؤبدا كما عند الجمهور الفقهاء او منقولا كما اجازه المالكية.
4- يشتمل الوقف الاسلامي على الاموال التي تدر عائدا بنفسها، اومن خلال بيع او تسويق ثمرة الوقف.
5- كما يغطي الوقف الاسلامي جميع وجوه البر باختلاف النوع والجنس.
6- يمثل الوقف الاسلامي شخصية قانونية اعتبارية تعبر عن ارادة الواقف.
7- يتطلب الوقف الاسلامي الحفاظ على ديمومته وحسن ادارته.

1-2- من حيث التنوع والاشكال:

لم يفرق السلف فى الوقف وأنواعه فى الاسلام، خصوصا بين ما وقف على الذرية وما وقف على غيرهم في جهات البر. واصطلح على جميع أشكاله تسمية الوقف أو الحبس أو الصدقة[16]. إلا أن المتأخرين قد قسموا الأوقاف على أقسام مختلفة ولاعتبارات متباينة:[17]

أ) أقسام الوقف من حيث استحقاق منفعته أو (باعتبار الموقوف عليهم)

1. الوقف الأهلي أو الذري:

والمراد به ما كان نفعه خاصا منحصرا على ذرية الواقف ومن بعدهم ، على جهة بر لا تنقطع ، وبمثله وقف الزبير ، (فإنه جعل دوره صدقة , وقال للمردودة من بناته أن تسكن غير مضر ولا مضر بها , فإن امتنعت بزوج فلا شيء لها)[18].

---

[15] منذر قحف، الوقف الاسلامي، ص 62

16 أبو زهرة ،محاضرات في الوقف، ص 17 ، محمد عبيد الكبيسي، احكام الوقف 42/1.

[17] اسامة عبد المجيد العاني، صناديق الوقف الاستثماري، دراسة فقهية اقتصادية، دار البشائر الاسلامية، بيروت، ط1،2010، ص26-29

18 أخرجه البخاري في الوصايا و البيهقي في سننه 166/6.

والوقف الأهلي فيه من النفع ما لا يخفى على احد فهو نفع دائم على مر الزمان ينتفع به أولاد الواقف وأحفاده طبقة بعد طبقة وجيلا بعد جيل ، تدر عليهم الأعيان الموقوفة بغلات سنوية. ولا فرق في الوقف الأهلي أن يكون الموقوف عليهم أقاربا أو أرحاما أو غيرهم . وقد جرى على هذا النوع من الوقف تضييق من قبل الأنظمة المعاصرة خصوصا مع بدايات القرن الرابع عشر الهجري ، وحتى وصل الأمر في بعض الأحيان إلى إلغائه[19].

2. الوقف الخيري:

وهو ما جعله الواقف إبتداءا على جهة من جهات البر ، فلا يعود نفع الوقف لمعيّن.

3. الوقف الخيري الأهلي[20]:

وهو ما كان بعضه أهليا وبعضه خيريا وله صورتان:

الأولى: أن يشترط الواقف انفاق ثلث المال من غلة الدار الموقوفة على حلقات تحفيظ القرآن مثلاً والباقي من الغلة ينفق على أولاده ثم على أولاد أولاده.

الثانية: أن يشترط الواقف أن ينفق من غلة الدار الموقوفة ألف ريال ، أو مبلغا معينا والباقي يدفع لأولاده قل أو كثر.

أما لو جعل الواقف إبتداءا داره وقفا على نفسه ثم من بعده على أولاده ثم من بعدهم على دور تحفيظ القرآن الكريم ، فهنا يكون الوقف أهليا.

ولو جعل هذه الدار إبتداءا وقفاً على تحفيظ القرآن لمدة خمس سنوات ثم بعد انقضائها وقفا عليه مدة حياته ثم من بعده على أولاده فهنا يكون الوقف خيريا فالذي يحدد نوع الوقف هي الجهة الموقوف عليها أول الأمر.

ب) أنواع الوقف حسب نوع الإدارة[21]:

وتقسم إلى:

1. أوقاف تدار من قبل الواقف نفسه ، أو احد من ذريته من بعده يحدد وصفه الواقف.
2. أوقاف تدار من قبل المشرف على الجهات المستفيدة، كأن يذكر الواقف في حجة وقفه أن يدار الوقف من قبل إمام المسجد الذي تنفق عليه خيرات الوقف.

---

19 احمد بن صالح العبد السلام، تاريخ الوقف عند المسلمين وغيرهم ، ندوة الوقف في الشريعة الإسلامية ومجالاته.

20 نور بنت حسن بنت عبد الحليم قارون،وظائف ناظر الوقف في الفقه الإسلامي ، مجلة أوقاف ، السنة /3 العدد/5 شعبان 1424 أكتوبر ص 143.

21 منذر قحف، الوقف الإسلامي، ص 31-32 (بتصرف).

3. أوقاف تدار من قبل القضاء:

وهي تلك الأوقاف التي فقدت وثائق إنشائها، فلم يعرف شكل للإدارة مما اختاره الواقف لها.او أوقاف تخضع للإدارة الحكومية وهي تلك الأوقاف التي باتت خاضعة لسلطة الحكومة، وذلك في العصور المتأخرة ، وخاصة بعد صدور قانون إنشاء وزارة للأوقاف في الدولة العثمانية منتصف القرن التاسع عشر.

ج) أنواع الوقف بحسب المضمون الاقتصادي[22]:

حيث تقسم إلى:

1. الأوقاف المباشرة:

وهي تلك الأوقاف التي تقدم مباشرة خدماتها للموقوف عليهم ، مثل وقف المسجد الذي يوفر مكانا للصلاة ، ووقف المدرسة الذي يوفر مكانا لدراسة التلاميذ. وهذه الخدمات المباشرة تمثل الإنتاج الفعلي ، أو المنافع الفعلية لأعيان الأموال الوقفية نفسها . وتمثل الأموال الوقفية بالنسبة لهذه المنافع الأصول الإنتاجية الثابتة المتراكمة من جيل إلى جيل.

2. الأوقاف الاستثمارية:

وهي تلك الأوقاف الموقوفة على استثمارات صناعية أو زراعية أو تجارية أو خدمية والتي لا تقصد بالوقف لذواتها. وإنما يقصد منها إنتاج عائد إيرادي صاف يتم صرفه على أغراض الوقف. فالأملاك الاستثمارية في هذه الحالة يمكن أن تنتج أي سلعة أو خدمة مباحة تباع لطالبيها في السوق، وتستعمل إيراداتها الصافية في الإنفاق على غرض الوقف.

د) تنوع الوقف من حيث أنواع الأموال الموقوفة:

الوقف حسب نوع الأموال الموقوفة إما عقار أو منقول ذكر صاحب الذخيرة أن الحبس ثلاثة أقسام[23]:

1. الأرض ونحوها كالديار والحوانيت والحوائط والمساجد والمصانع والمقابر والطرق. فيجوز.

2. الحيوان كالعبد والخيل والبقر.

---

22 المصدر نفسه, ص 33-34.

23 الذخيرة ، اللخمي 312/7.

3. السلاح والدروع ، وفيها أربعة أقوال ، الجواز والمنع وجواز الخيل خاصة ، والكراهة في الرقيق إذ تحبيسه يعطل إمكان تحريره.

اما المؤسسة الوقفية في العالم الغربي فهي على انواع هي:

أ- مؤسسات النفع الاجتماعي العامة:

تعتبر مؤسسات النفع الاجتماعي العامة Public Foundation مؤسسات خيرية تجعل من اهم اهدافها تمويل المشاريع الخيرية والقيام بانشطة خيرية يتم تمويلها من جهات مانحة متعددة والتي قد تشمل المؤسسات الخاصة والافراد، والجهات الحكومية. ويشترط على هذه المؤسسات الاستمرار في تنويع مصادر تمويلها من اجل الحفاظ على مركزها الخيري العام. وتصنف الكنائس، والمستشفيات، ومراكز البحوث الطبية المتخصصة المرتبطة بالمستشفيات والجامعات والمدارس ضمن مؤسسات النفع الاجتماعي العامة. الا ان القسم الاكبر من مؤسسات النفع الاجتماعي العامة. الا ان القسم الاكبر من مؤسسات النفع الاجتماعي العامة هو الذي يتأسس تحت مسمى مؤسسات المجتمعات المحلية(Community Foundation) التي تهتم بتوفير مستلزمات الفئات الفقرة والمحتاجة في مناطق جغرافية محددة. وتنشط حاليا 700 مؤسسة من هذا النوع في المناطق الحضرية والريفية داخل الولايات المتحدة الامريكية بميزانية قدرت سنة

2007 بـــ 48 مليون دولار.[24]

ب-مؤسسات النفع الاجتماعي الخاصة

أما مؤسسات النفع العام الخاصة فهي التي تحصل على مصادرها المالية غالبا من مصدر اساسي واحد(عائلة، او فرد، او منشأة اقتصادية) كما ان مهامها تنحصر في مؤسسات تمويلية خيرية او افراد، عوض النشاط المباشر في اقامة وادارة المشاريع الخيرية. وتنقسم هذه المؤسسات الخاصة الى ثلاثة انواع:[25]

- المؤسسات الوقفية المستقلة:Independent Foundation ويطلق عليها كذلك تسمية المؤسسات العائلية وهي التي تكون اعيانانها من هبات او مصدر واحد سواء كان فرد ام عائلة. وتمثل هذه المؤسسات الثقل الرئيسي في خارطة مؤسسات النفع العام المانحة ما يقارب98% من

[24] طارق عبدالله، هارفارد واخواتها: دلالات الوقف التعليمي في الولايات المتحدة الامريكية، مصدر سبق ذكره، ص 51

[25] المصدر نفسه، ص51- 52

مؤسسات النفع الاجتماعي الخاصة. في بداياتها حاولت هذه المؤسسات المستقلة ان تتخصص كل منها في قضايا محددة مثل تخفيف حدة الفقر، والتعليم، والصحة، الخ، الا انه مع بدايات القرن العشرين ظهر جيل جديد منها لايقتصر على مجال واحد بل متعدد الوجهات. وتختلف هذه المؤسسات المستقلة في احجامها واهدافها.

- المؤسسات الوقفية الممولة من الشركات الاقتصادية (Company – sponsored foundation) وهي المؤسسات التي تتحصل على وقفيات ومساهمات سنوية من شركة هادفة للربح. وبالرغم من العلاقة العضوية بين المؤسسة والشركة الا انهما منفصلتان قانونيا حيث تتمتع المؤسسات الممولة من الشركات الاقتصادية بذمة قانونية مستقلة ومجلس امناء خاص بها.
- المؤسسات الوقفية العاملة Operating Foundation مايميز هذا النوع من الوقفيات التي ينشئها مصدر واحد(فردا او عائلة)، انها تحدد سلفا اهتماماتها وتشرف بشكل مباشر على تنفيذ مشاريعها بنفسها عوضا عن تقديم المنح لمؤسسات أخرى. ومن اكثر اشكالها الوقفيات الممولة للمتاحف التي ينشئها الافراد، وكذلك وقفيات المستشفيات المخصصة للشرائح الفقيرة التي تحصر انفاق ريع اعيانها على تمويل الخدمات التي تقدمها.

1-3- من حيث الاهمية الاقتصادية للمؤسسة الوقفية:

لمعرفة اهمية هذه المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية وحجم الأصول الوقفية لها وطبيعة هذه الأصول الوقفية نستعرض هنا مجموعة من الإحصاءات المفيدة:

- وفقا لبيانات المركز الوطني للاحصاءات الخيرية الامريكية، فقد ازداد عدد المؤسسات الوقفية الخاصة (private foundation) المسجلة من 70480 مؤسسة عام 1998 الى 98434 مؤسسة عام، 2011، تأسس فقط 4459 مؤسسة جديدة عام 2010.[26]

- بلغ العائد السنوي لاكبر عشر مؤسسات (private foundation) اكثر من 15 بليون دولار عام2011 بمجموع كلي لكافة المؤسسات بلغ 84,99 بليون دولار.[27]

[26]Giving USA Foundation p157

[27]IBID

- بلغ عدد المؤسسات الخاصة 97000 مؤسسة، واكثر من 1100 مؤسسة مجتمعية كما في حزيران 2012، بلغ اجمالي موجودات المؤسسات الخاصة (646،5 بليون دولار) وبلغت موجودات المؤسسات المجتمعية 48.8 بليون دولار للمدة ذاتها.[28]
- بلغت الاهمية النسبية لاجمالي المنح الخيرية والوقفية لعام 2011 (2%) من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي الامريكي.[29]

ولا تتوفر بيانات عن مقدار اصول الوقف في العالم الاسلامي، الا ان أن تقرير أرنست ويونغ الاستشارية لعام 2010 م قد سلط الضوء على قطاع الأوقاف الإسلامية، الذي تصل أصوله إلى 105 مليار دولار أمريكي تقريباً، وأكد التقرير أنه من القطاعات الناشئة الرئيسية المحفزة لجيل جديد من الخدمات المالية التي تقدمها المصارف الإسلامية، كما سيساعد هذا القطاع على إنعاش صناعة

إدارة الصناديق الاستثمارية الإسلامية.[30]

مما تقدم فمصطلح المؤسسة الوقفية (Foundations) في العالم الغربي فيه شبه كبير بالوقف الإسلامي في كونه يقوم على وجود مال دائم يستثمر وينفق عائده على الأعمال الخيرية، وكذلك من حيث تنوع اشكاله، وإن كان يختلف عن الوقف الاسلامي في بعض جوانبه، كما سيتبين لاحقا.

القسم الثاني: المؤسسة الوقفية في العالم الغربي

اولا- المتطلبات القانونية لانشاء المؤسسة في العالم الغربي

سنحاول في هذه الفقرة استعراض ابرز المتطلبات القانونية لانشاء المؤسسة في بعض دول العالم الغربي.

2-1-1- المؤسسة في المملكة المتحدة:

تؤسس المؤسسة الوقفية ابتداءا لدى المفوضية العليا للاعمال الخيرية في بريطانيا وويلز (Charity Commission for England and Wales) في المملكة المتحدة. ويتحدد شكل تسجيل

---

[28] IBID p157

[29] IBID p 270

[30] فؤاد العمر،دراسة حول نموذج المؤسسة المعاصرة للوقف: الإدارة والاستثمار مقدم إلى ندوة الوقف في تونس:الواقع وبناء المستقبل، 28-29 فبراير 2012 الجمهورية التونسية، ص4

المؤسسة(خاصة او عامة..الخ)، (محدودة او غير محدودة) تبعا لطبيعة التبرعات وانواع الاموال الموقوفة ومصدرها.[31]

ويرى القائمون على المؤسسة الوقفية، ان هذه الاستقلالية القانونية تورث المؤسسة القدرة على وضع السياسات، وتحقيق اهداف لم تكن بقدرتها تحقيقها بوجود تدخلات، وضغوط خارجية، او بوجود ولاءات مخلفة للمؤسسة.

هناك ثلاث مجاميع من المؤسسات الخيرية تعمل كمؤسسات مانحة في المملكة المتحدة:[32]

- مؤسسات و أمانات وقفية خيرية: وهي مؤسسات تتمتع بالاستقلالية تدعم العمل التطوعي والقطاع المجتمعي.

- مؤسسات مجتمعية: وهي أمانات وقفية مانحة تدعم فئات واغراض مجتمعية معينة.

- مؤسسات خيرية اخرى: وهي مؤسسات خيرية عاملة كبيرة ، تغطي وتدعم هدفا محددا، مثل مؤسسة القلب البريطانية.

2-1-2- المؤسسة في الولايات المتحدة:

تعد المؤسسة شكل من اشكال المنظمات غير الربحية على وفق القانون الامريكي،.وقد ميزت لائحة الدخل الداخلي الامريكي (IRC)[33] مابين المؤسسة الخاصة (private)، التي يتم تمويلها من قبل الافراد او العوائل او الشركات، وبين المؤسسة العامة (puplic) أو المجتمعية، والتي تمثل نوعا آخرا من المؤسسات غير الربحية والتي تحصل على ايراداتها عادة عن طريق التمويل العام.

وعلى وفق القانون فان المصاريف الادارية والتشغيلية ينبغي ان لا تتجاوز الـ(5%). فقد تكون طفيفة كما في المؤسسات الصغيرة التي لا توظف ايدي عاملة، او تصل الى (0،5%) من قيمة الوقف كما في المؤسسات الكبيرة والتي لديها ملاك وظيفي. يحاول الكونجرس الامريكي من خلال مقترحاته استبعاد هذه الـ(5%) من شرط دفع التعويضات، وتلاقي هذه المقترحات رواجا وتاييدا في حالة

---

[31] اسامة عمر الاشقر، تطوير المؤسسة الوقفية الاسلامية في ضوء التجربة الخيرية الغربية، ص42-46

[32] Grantmaking by UK trusts and charities , January 2007, http://www .acf.org.uk / trusts and foundations/?id=74.p.3

[33] Internal Revenue Code

الانتعاش الاقتصادي كما في نهاية التسعينيات، عندما حققت تلك المؤسسات عوائد استثمارية، ويتلاشى هذا المقترح في فترات الازمات الاقتصادية وانخفاض العوائد كما في المدة(2001-2003) ومابعدها. تتمتع هذه المؤسسات بالاعفاء الضريبي على وفق ما ورد في المادة(501) الفقرة(ج) من قانون الايرادات الداخلية الامريكي، والتي اشتملت على (28) نوعا من المنظمات غير الربحية الخيرية.[34]

2-1-3- المؤسسة في سويسرا:[35]

لابد من الاشارة ابتداءا الى لفظة المؤسسة -كما هو الحال في المجتمع الاوروبي - جاءت هنا لتغطي كل اشكال العمل الخيري. وتعد سويسرا (جنة) المؤسسات والممولين، بفضل التسهيلات القانونية والمالية والاعفاءات الضريبية التي يوفرها القانون.

بصعب احصاء عدد المؤسسات الخاصة والكنسية، كونها لاتتطلب تسجيلا عند مسجل الشركات.الا ان المؤسسات المسجلة وكما هو عليه الحال في2011/1/1 بلغ 17897. غطى القانون السويسري الخاص كافة الاشكال القانونية للمؤسسات، إذ ركز على المؤسسة التقليدية(**ordinary foundation**)- والتي ينبغي تسجيلها لدى مسجل الشركات- والمؤسسة الكنسية، وبرامج منافع الموظفين التي تتخذ صيغة المؤسسة (صناديق التقاعد مثلا).

أضف الى ذلك فان هناك المؤسسات العائلية (**Family foundations**) والتي وصفها القانون بكونها تؤسس لغرض منح او دعم اعضاء العائلة، ولا تتطلب هذه المؤسسات تسجيلها لدى مسجل الشركات ولا الى الرقابة الحكومية.

من الانواع الشائعة الاخرى من المؤسسات السويسرية، هي مؤسسة الشركات او المؤسسة الممولة من قبل الشركات (**Corporate foundations**) وتكون على شكلين: مؤسسات داعمة بصورة مباشرة، أو المؤسسة القابضة. و النوع الاول شائع في سويسرا كما في تمويل المستشفيات او المدارس او مراكز الرعاية وغيرها. اما المؤسسة القابضة فهي ذلك النوع من المؤسسات التي تمتلك اصولا تتمكن من خلالها ادارة الاعمال التجارية.

وهناك المؤسسة المشروطة (**Dependent foundations**) والامانة الوقفية (**Trusts**)، المؤسسة المشروطة هي مؤسسة تابعة لا تتمتع بالشخصية القانونية، حدد لها المؤسس/ الممول مقدارا محددا من الاصول لتغطية غرض معين، وغالبا ما يكون مصدرها(منح، ارث، وصية)، وتشتهر المؤسسات التابعة/ المشروطة بتسمية مؤسسات الحماية (**Umberella foundations**).

---

[34] IBID

[35] Foundation Law in Switzerland – overview and current developments in civil and tax law By Prof. Dr.Dominique Jakob,M.I.L.(Lund) and Dr.GoranStuden,LL.M.(Cambridge)., www.rwi.uzh.ch/. *../ EMAMS_Foundation_Law_Reader.pdf.*p.2-6

تنشأ المؤسسة من إيقاف أصول لغرض معين، وعليه فان المؤسسة عبارة عن وقف مجموعة من الاصول بشكل مستقل تتمتع بالشخصية الاعتبارية، وتوجه نحو غرض محدد.وينبغي توفر الصفات الاتية في المؤسسة على وفق القانون السويسري (توفر النية للانشاء؛ تحديد غرض الانشاء؛ توفر الاصول الموقوفة؛ الادارة).

يمتلك المؤسس(الواقف) وافر الحرية لتحديد الغرض من الاصول التي ينوي ايقافها، على ان لاتتقاطع مع القانون ولا مجموعة القيم الاخلاقية، وينبغي ان لاتجلب المؤسسة اي منفعة شخصية لا للمؤسسة ولا للواقف. ولم يتطرق القانون الى تحديد نوعية الاصول الموقوفة، اذ سمح بايقاف كل اشكال الاصول من عقارات، ونقد، أو ملكية فكرية، أو ضمانات، أو استحقاقات لطرف ثالث، الخ. ولم يحدد الحد الادنى لمقدار الاصول، الا ان واقع الحال يؤشر ان رأس المال الابتدائي ينبغي ان لا يقل عن(50) ألف فرنك سويسري.

ثانيا– الجانب التنظيمي للمؤسسة في العالم الغربي

ينبغي لكل وقفية في المملكة المتحدة، ان يكون لديها مجلس امناء (أوصياء) او حكماء يتولون متابعة شؤون الوقفية على وفق دستورها(نظامها الداخلي). وينبغي ان يحرص كل من مجلس الامناء على تنفيذ دستور الوقفية، ويحرص على استقلاليتها.

ويقوم المجلس برسم السياسات والخطط الاستراتيجية للمؤسسة. ان اتساع وتعقد اعمال المؤسسة الخيرية تجعل مجلس الامناء عاجزا عن القيام بدوره على افضل وجه دون الاعتماد على مجموعات استشارية

اعمة، حيث تقوم هذه اللجان بتقديم الرأي العلمي الدروس والمحترف في المسألة التي تواجه مجلس الامناء.[36]

ويتولى القيام بالاعمال الاعتيادية الجهاز التنفيذي ويكون مسؤولا امام الجهة العليا (مجلس الامناء او الحكماء). وينبغي تسجيل المؤسسة لدى المفوضية العليا للعمل الخيري ، كما سبق ذكره. ولا يكاد اسلوب الادارة في الولايات المتحدة يختلف عما هو عليه الحال في المملكة المتحدة.

أما في سويسرا، فقد اورد القانون السويسري عددا من الاقسام التي ينبغي ان تدير المؤسسة الوقفية، إذ ينبغي ان يكون هناك ابتداءا جهازا (اشرافيا) قياديا (على شكل مجلس ادارة، او او مجلس

[36] اسامة عمر الاشقر، تطوير المؤسسة الوقفية الاسلامية في ضوء التجربة الخيرية الغربية، ص 71

امناء وغيره) يتولى المسؤولية القانونية للشركة ويكون مسؤولا عن الاشراف على ادارة المؤسسة وتمثيلها لدى الجهات المختصة في ضوء عقد التأسيس او النظام الداخلي للمؤسسة.[37]

كما ينبغي ان تمتلك المؤسسة جهازا تنفيذيا يتكون من شخص واحد او اكثر طبيعي او قانوني، أو اقسام حسب حجم المؤسسة، تتولى متابعة حقوق والتزامات المؤسسة ومعاملاتها الختامية، ويكون مسؤولا امام الجهاز القيادي للمؤسسة. كما سمح القانون السويسري بتشكيل لجان ترافق وتساعد على انجاز اعمال الجهاز التنفيذي.[38]

ثالثا- الاعفاء الضريبي للمؤسسة في العالم الغربي:

2-3-1- المملكة المتحدة:

تتنوع الضرائب في المملكة المتحدة، مابين ضريبة الدخل او ضريبة القيمة المضافة، او الضريبة الناجمة من العائد على رأس المال. والنظام الضريبي البريطاني عام وشامل، الا انه سمح ببعض السماحات والاستثناءات للامانات الوقفية و المؤسسات الخيرية حتى اذا ما كانت تنتج سلعة او خدمة ما.

فعلى سبيل المثال تتمتع الامانات الوقفية الخيرية بالاستثناء من ضريبة القيمة المضافة اذا ما قدمت خدمات للفئات الهشة من حيث مدهم بالطعام او الدعم الصحي. او اذا ما قدمت رعاية للطفولة ، او دعم للمؤسسات الدينية. او دعم التعليم والبحث العلمي بكل انواعه.

كما ان المؤسسات الخيرية معفية من ضريبة الدخل، وتعفى من ضريبة الهبات والمواريث في حالة تخصيص جزء من الميراث اليها.

2-3-2- الولايات المتحدة:

ينص الباحثون على أنه منذ إقرار قانون الإعفاءات والتسهيلات الضريبية للأموال الخيرية والوقفية في الولايات المتحدة منذ عام1917م، نما مستوى تبرع المواطن الأمريكي إلى معدلات

---

[37] **Foundation Law in Switzerland – overview and current developments in civil and tax law By Prof. Dr.Dominique Jakob,M.I.L.(Lund) and Dr.GoranStuden,LL.M.(Cambridge).. www.rwi.uzh.ch/. ../ *EMAMS_Foundation_Law_Reader.pdf*,p.7**

[38] **IBID**

تفوق مستويات التبرع في البلدان الأخرى [39]، يضاف إلى ذلك أن البلدان الغربية – وكما سيأتي بيانه– شملت بالتسهيلات الضريبية الوقف الذري الذي يكون فيه شرط الانتفاع للواقف وزوجه وولده. [40]

أيضاً شملت الإعفاءات والتسهيلات الضريبية المؤسسات الخيرية والوقفيه حيث تستفيد هذه المؤسسات من تلك التسهيلات بطريقتين: الأول: إعفاء هذه المؤسسات من الضرائب على العقارات والممتلكات الوقفية التي تمتلكها هذه المؤسسات، وهو ما يعني المحافظة على أصول هذه المؤسسات من الاستهلاك والتآكل عبر السنوات والعقود، الثاني: تسهيلات ضريبية بحق المتبرعين والواقفين ممتلكاتهم لصالح المؤسسات الخيرية، وهو ما يعني تشجيع المتبرعين والواقفين لدعم المؤسسات غير الربحية.

إلا أن القوانين الغربية فرقت في منح هذه التسهيلات الضريبية بين مؤسسة وأخرى تبعاً لعدة اعتبارات، من أهمها منح المؤسسات الخيرية ذات الدعم الواسع من حيث الإدارة والتمويل وتفضيلها ضريبياً على المؤسسات الخيرية ذات الدعم المحدود إدارياً ومالياً (أي يكون دعمها المالي من قبل فرد، مؤسسة، عائلة)، كذلك منحت النظم الضريبية الغربية المؤسسات الخيرية التشغيلية والتي تقدم خدمات مباشرة للجمهور امتيازات ضريبية وفضلتها على المؤسسات الخيرية المانحة للمال[41].

تحصل المؤسسة الخاصة على اعفاءات ضريبية أدنى عادة من اعفاءات المؤسسة العامة. وتمنح الاعفاءات الضريبية للمؤسسات على وفق تصنيفات الخدمة الداخلية للدخل الامريكي (IRS)[42].[43]

حدد قانون الاصلاح الضريبي لسنة 1969 طبيعة العقد الاجتماعي للمؤسسة الخاصة، كي تحصل بموجبه على الاستثناء من دفع معظم الضرائب، وضمان حصول المانحين على

---

[39] اظهرت دراسة ميدانية أن المواطن الأمريكي الذي ينوي استخدام النظام الضريبي عند تبرعه يتبرع ما مقداره(2,6%) من حجم دخله السنوي، أما المواطن الذي لا يعود إلى اللوائح الضريبية عند تبرعه فيقدم (7, 0%) من حجم دخله سنوياً على شكل تبرعات، انظر: Tressler: Charitable Giving, P.3.

[40] اسامة الاشقر، تفعيل دور الوقف الاسلامي في ضوء التجربة الغربية، بحث مقدم الى اعمال مؤتمر الشارقة للوقف الاسلامي في المجتمع الدولي، الامانة العامة للاوقاف في الشارقة، 25-2005/4/27، ص11

[41] Connors: Non profit Organaization, P.3.1, Freeman: Private Foundations, P47-65

[42] Internal Revenue Service

[43] http://en.wikipedia.org/wiki/Foundation_(United –States-_law)

اعفاءات ضريبية، وينبغي على المؤسسة الخاصة الالتزام بالاتي:

أ) الالتزام بدفع ما نسبته 5% سنويا من أصول الوقف للاغراض الخيرية ، على الا يشتمل على ما يستخدم للاغراض الشخصية.
ب) لا تمارس المؤسسة اي نشاط يدر عليها عائدا ربحيا.
ت) تقدم المؤسسة تقريرا سنويا يغطي اعمالها العامة، وكشفا بحساباتها الختامية في نهاية كل سنة مالية، كما هو الحال في المؤسسات الربحية.
ث) تستجيب المؤسسة لاي متطلبات حسابية اضافية تتعلق بالمؤسسات غير الربحية.[44]

2-3-3- سويسرا:[45]

توسع القانون الضريبي من حيث الاعفاءات المقدمة للمؤسسات الخيرية، مع ان جميع انواعها قد ضمنت بقانون الضريبة المباشرة الاتحادي وقانون ضرائب الكونتونات والمؤسسات المجتمعية، حيث ميز بين انواع المؤسسات من حيث الاعفاء.

فيما يخص المؤسسات والمنظمات غير الربحية، فقد حددت دائرة الضرائب السويسرية الاعفاء للمؤسسات التي تقدم نفعا عاما، وينبغي بهذا المصطلح تحقق سمتين الاولى، ان تكون النشاطات المقدمة من قبل المؤسسة ملبية لرغبات الجمهور، وان لا تحقق هذه النشاطات اي نفع اقتصادي او شخصي لا للمؤسسة ولا على المرتبطين بها. وتنوعت اشكال النفع الام لتغطي كل انواع العمل الخيري، الانساني، الصحي، البيئي، التعليمي، العلمي، والثقافي. اضف الى ذلك أصناف الرعاية الاجتماعية كالتعليم وحقوق الانسان وحماية البيئة والرفق بالحيوان وكل ما يعده المجتمع نافعا.

تخضع المؤسسات غير الربحية الى عدة انواع من الاعفاء وحسب نوع الضريبة. ففيما يخص الضريبة المباشرة فتتمتع المؤسسات غير الربحية والتي ذكرت سماتها آنفا، باعفاء تام من الضريبة المباشرة.

أما فيما يخص ضريبة القيمة المضافة، فقد اعفيت المؤسسات غير الربحية من هذه الضريبة، اذا لم يتجاوز دخلها السنوي(150) الف فرنك سويسري. كما اعفيت الهبات والتبرعات الممنوحة لهذه

---

[44] IBID

[45] Foundation Law in Switzerland – overview and current developments in civil and tax law By Prof. Dr.Dominique Jakob,M.I.L.(Lund) and Dr.GoranStuden,LL.M.(Cambridge)., www.rwi.uzh.ch/. ../ *EMAMS_Foundation_Law_Reader.pdf*,p.16

المؤسسات من ضريبة القيمة المضافة. كما استثنى القانون الضريبي تلك المؤسسات من ضريبة الهبات والمواريث فيما اذا خصصت لها هبة او ورث معين كتبرع.

ومن الجدير بالاشارة ان القانون الضريبي السويسري لم يستثن لا المؤسسات العائلية ولا المؤسسات كشركات او ممولة من قبل الشركات من ضريبة عوائد الملكية غير المنقولة.الا ان هناك اعفاءات جزئية فيما اذا قدمت تلك المؤسسات خدمات عامة.

رابعا- الرقابة على المؤسسة في العالم الغربي:

لابد من الاشارة الى أن المؤسسة الوقفية تخضع الى نوعين من الرقابة (داخلية وخارجية). ونقصد بالداخلية دور الجهاز القيادي للمؤسسة (مجلس حكماء، مجلس امناء..الخ)، في الاشراف على سير الاعمال اليومية وتنفيذ خطط واهداف المؤسسة، اضافة الى اقرار التقرير المالي السنوي والذي ينبغي ان يصادق عليه من قبل محاسب قانوني خارجي.

اما الرقابة الخارجية للمؤسسة الوقفية في العالم الغربي، فاما ان تكون عن طريق وجود جهاز مستقل عن الحكومة، يراقب ويشرف على مسارها، كما هو الحال في بريطانيا والمتمثل بالمفوضية العليا للاعمال الخيرية. أو عن طريق الحكومة والمحاكم المختصة كما في الولايات المتحدة وسويسرا.

تشرف الحكومات الغربية على كافة الاشكال الوقفية التي تعمل خارج اطارها، ولم يقف هذا الدور عند سن القوانين والتشريعات، بل كفل الدور الحكومي توفير السبل، والاساليب لدمج الوقف في اطار تنظيمات العمل المدنية الفردية، والمؤسسية. ويرجع مرد اهتمام الحكومات لاعتبارات اهمها:[46]

1- ضرورة المحافظة على الدور المتميز، والخدمات الجليلة التي انتجها تواصل وتفاعل افراد، ومؤسسات المجتمع المدني، والاهلي مع الاوقاف، خاصة وان هذا التفاعل هو الصيغة الانسب والألصق لتفعيل دور الوقف في خدمة التنمية الاجتماعية بدليل التجربة التاريخية والتطبيقية الغربية الحديثة.
2- حماية حرية إرادة الإنسان الغربي في ممارسة العمل الاجتماعي وفق الصيغ الوقفية والخيرية التي تتناسب ورغباته الشخصية.
3- ضرورة وضع الاجراءات والتقنيات التي تضمن السلامة العامة من الاخطار التي تنجم عن الحرية في ممارسة العمل الاجتماعي الخيري.

[46] اسامة عمر الاشقر، تطوير المؤسسة الوقفية الاسلامية في ضوء التجربة الخيرية الغربية، ص111

4- حماية حقوق كل من الواقف او الموقوف عليه، وفي اطار حماية التجربة الخيرية الوقفية ككل.

ان الغاية من رقابة الدولة على المؤسسات الوقفية تتمثل في، رسم وضبط حدود العلاقة مابين الحكومة وتلك المؤسسات، بما يضمن عدم التعدي عدي على حقوقها ودورها من جهة، وكذلك ضمان عدم تجاوز تلك المؤسسات للقانون وللأعراف العامة وعدم التعدي على حقوق المجتمع.

خامسا- الدور الاستثماري للمؤسسة في العالم الغربي:

تنمو المؤسسات الوقفية نموا كبيرا على مر السنين، و لا يرجع السبب في ذلك الى زيادة التبرعات والهبات والوصايا لتلك المؤسسات فحسب، بل نجم من جراء السياسات الاستثمارية التي تنتهجها تلك المؤسسات الوقفية في اصولها من اجل زيادة عوائدها السنوية، مستفيدة من الاعفاءات الضريبية التي توفرها القوانين السائدة لها.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، نمت اكبر 20 وقفية على مستوى الولايات المتحدة الامريكية خلال الاعوام 1992- 2005، بمعدل نمو سنوي بلغ 9%، مع تراجع سلبي عام 2008 بسبب الازمة العالمية.[47] ولاتساع هذه الاستثمارات سنسوق مثالين على الاستثمار في الاوقاف في العالم الغربي، وهما مؤسسة (ويلكم) البريطانية والاستثمارات في وقفية جامعة كنتاكي الامريكية.

يتم استثمار اصول مؤسسة ويلكم (Wellcome Trust) البريطانية بموجب الصلاحيات المبينة في دستور المؤسسة، وفي ضوء ما تسمح به القوانين والانظمة البريطانية. إذ فصلت القوانين البريطانية في ضوابط الاستثمار ودور الدولة في ذلك. كما شددت المفوضية العليا للاعمال الخيرية في بريطانيا على ضرورة استحداث سياسات استثمارية للمؤسسات تتماشى مع القوانين المعمول بها، هذه السياسات والتعليمات تطبق بحذافيرها من قبل العاملين في الحقل الاستثماري، ولا يحق لهم تجاوزها.[48]

ويمارس مجلس امناء مؤسسة ويلكم دورا مهما في ترشيد العمل الاستثماري من خلال تحديد نوع النشاط الاستثماري، وضع نسب للارباح المتوقعة من جراء الاستثمار، تحديد مقدار السيولة، تجنيب المحفظة الاستثمارية لمخاطر السوق. مراعاة التنوع في المحفظة الاستثمارية للمؤسسة من حيث

---

[47] http://www.investopedia.com/articles/financial-theory/09/ivy-league-endowments-money-management.asp

[48] اسامة عمر الاشقر، تطوير المؤسسة الوقفية الاسلامية في ضوء التجربة الخيرية الغربية، ص 91

التنوع في مجال ومكان الاستثمار. كما تفرض القوانين النافذة على المؤسسات الوقفية مراعاة المسؤولية الاخلاقية والاجتماعية عند قيامها بالاستثمار.

اما فيما يخص السياسات الاستثمارية للمؤسسة الوقفية في الولايات المتحدة الامريكية على اعداد ستراتيجيات استثمارية مختلفة المدى تؤشر فيها ابرز الاهداف الاستثمارية للوقفية.

وفيما يخص جامعة كنتاكي الامريكية، فقد اقرت في العاشر من كانون الثاني2013 (سياسة الاستثمار للاوقاف الجامعة وللمؤسسات التابعة لها).[49]

حددت السياسة في اطارها العام، اسباب الاقبال على السياسة الاستثمارية، التي تنطلق من ان المؤسسة الوقفية مجموعة من الاصول ناجمة عن (هبات، تبرعات، وصايا، الخ) للجامعة، لتغطية التزامات الجامعة من حيث دعم المنح العلمية والكراسي العلمية والابحاث والبرامج الاكاديمية، ..الخ. الامر الذي يتطلب استثمار هذه الاصول بشكل مستمر لضمان ديمومة هذه الاصول وتحقيق عائد سنوي يغطي هذه الالتزامات.[50]

خول مجلس الامناء لجنة الاستثمار المرتبطة به الصلاحيات اللازمة لوضع وانجاز ومتابعة السياسة الاستثمارية. وحددت السياسة الغرض العام منها بوضع خطوط عريضة وفلسفة للسلوك، بقصد توجيه ادارة الاصول للاستثمار نحو تحقيق الاهداف المرسومة. كما حددت معالم السياسة الموضوعة من حيث تحديد المسؤوليات، رسم اهداف الاستثمار لاصول الوقفية، وضع دليل للاستثمار في اصول الوقفية، وضع معايير لتقويم نتائج الاستثمار، ادارة الاصول الوقفية في ضوء القوانين والتعليمات النافذة.

حددت اللجنة الاستثمارية الاهداف المالية والاستثمارية للمؤسسة الوقفية في جامعة كنتاكي بالاتي:[51]

1- المحافظة على القوة الشرائية لاصول الوقفية على المدى البعيد، وضمان توجه العوائد لتحقيق العدالة بين المستفيدين.

---

[49] *www.uky.edu/EVPFA/Controller/files/.../POLICY.pdf*

[50] IBID,p.3

[51] IBID, p.4

2- تحقيق معدل عائد حقيقي لايقل عن 4,5% سنويا، بعد احتساب معدلات التضخم والنفقات الاجمالية، ومراعاة التقلبات والازمات الاقتصادية.

ركزت السياسة على ضرورة تنويع مجالات الاستثمارات، وذلك للتقليل من وطأة المخاطر، التي يمكن ان تنجم من الخسائر غير المتوقعة، او ضعف كفاءة الاداء. وحددت عددا من المجالات (الاستثمار في الاسهم، الاستثمار في الدخول الثابتة، الاستثمار في العوائد الحقيقية والمطلقة، والاستثمار في العقارات)، ووضعت لكل مجال استثماري محدداته حسب حالة السوق،

ودرجة نموه، وجودة ائتمانه، ودرجة المخاطرة، ونوع الصناعة، وحالة الاقتصاد في البلد المنوي الاستثمار فيه.[52]

ورسمت السياسة اهدافا معيارية ومديات لكل مجال من مجالات الاستثمار للاصول الوقفية، فقد رسمت هدفا للارتقاء بالاستثمار في مجال الاسهم بحيث يحقق عائدا سنوسا مقداره 24% ، وللدخل الثابت بمقدار نمو قدره 10%، وفي العقارات بمقدار 12%، وهكذا.[53]

مما تقدم يتضح ان العالم الغربي قد تفوق في مجال المؤسسة الوقفية باشواط عما هو عليه الحال في عالمنا الاسلامي، لذا فان مفهوم المؤسسة الوقفية يتمتع بصفات يمكن ايجازها بالاتي:[54]

1- ان ترسخ مفهوم المؤسسة في العمل الوقفي كان محصلة، ونتيجة للتطور الحضاري الذي شهده الغرب في مطلع القرن التاسع عشر في مختلف المجالات الادارية، والقانونية والتكنولوجية، ثم ان الثورة الصناعية بما افرزته من اقتصاد ضخم نجم عنها مجموعة من الاشكالات الاجتماعية المعقدة، لايصلح معها المعالجات الفردية والسطحية، لذا يمكن القول ان تأسيس المؤسسات تفرضها الاستجابة لتلك الاشكال المعقدة، ووضع حلول ناجعة لها.

2- من خلال مفهوم (المؤسسة) يستطيع الواقف الوصول الى آفاق لا تستطيع التبرعات والاوقاف الفردية الوصول اليها، مثل الاسهام في قطاع الخدمات، الصحة، والتعليم.

3- المؤسسة تقوم بعبء متابعة قضايا الاعانات، والتبرعات، وتلبية احتياجات المجتمع دون ارهاق المتبرع بالمراجعين، او متابعة الامور التفصيلية التي قد تاخذ من وقته، بل قد يؤدي منح الاموال والتبرعات عبر (المؤسسة) الى حسن توظيف هذه التبرعات.

---

[52] IBID, p.8

[53] IBID

[54] تمت الاستفادة (بتصرف) في كتابة هذا المقطع من اسامة عمر الاشقر، تطوير المؤسسة الوقفية الاسلامية في ضوء التجربة الخيرية الغربية، ص36-38

4- يوفر وجود المؤسسة، بنية تحتية قادرة على البقاء، وباصول وقفية تضمن استمرارية العمل الخيري.

5- ضمان الحصول على الاعفاءات والتسهيلات الضريبية.

6- قدرة المتبرع في حالة المؤسسة الوقفية على ادارة امواله في تلك المؤسسة، وتحديد المتبرع لهم، ومتى يتم ذلك، ونوعية الاموال التي يود التبرع بها في ممتلكاته، اضافة الى قدرته على مراقبة العمل في المؤسسة، وكشق اي استخدامات غير مشروعة من سرقة او انتفاع.

7- ضمان الحفاظ على الهوية المعنوية والقانونية للمؤسسة بما يحفظ لها حقوقها، وكذلك التزاماتها تجاه الاخرين.

ان نجاح التجربة الغربية في المؤسسة الوقفية لم يتم في ليلة وضحاها، ولم تكن العلاقة مع الحكومات حميمة دائمة، فقد مرت بحقب من الصراع ومحاولة الاستحواذ والمصادرة الى ان وصل اليه الحال عما هو عليه. ان الاستفادة من التجربة يوفر لنا استغراق المدة الزمنية ذاتها للوصول لما وصلت اليه المؤسسة الوقفية في الغرب. ويجنبنا تجربة الخطأ والصواب، فـ(لقد كان في قصصهم عبرة لأولي الألباب)[55].

تشير معظم الدراسات المتوفرة الى وجود قصور في اداء الوقف في عالمنا الاسلامي، من حيث الادارة و الاداء و الاستثمار، وتعرضه لخطر المصادرة او الاستحواذ. مأسسة النظام الوقفي ومحاولة النهوض به في العالم الاسلامي والحفاظ على هويته وحقوقه والتزاماته، هو ما سيحاول القسم الثالث من البحث التطرق اليه.

القسم الثالث: نحو تطوير مؤسسي للاوقاف في العالم الاسلامي

الوقف واحداً من القوى ذات الوزن الثقيل التي تحكم طبيعة العلاقة بين المجتمع و الدولة أو تكون موضوعاً للصراع بينهما.[56] وتشير التجربة التاريخية للاوقاف في علاقتها مع الدولة في العالم الاسلامي، انها مرت بمراحل ثلاث:[57]

1- مرحلة الاستقلال مع اللامركزية:

---

[55] سورة يوسف، جزء من الاية 111

[56] نصر محمد عارف، البناء المؤسسي لنظام الاوقاف: الاشكالبات وتجارب الاصلاح، http://repository.ksu.edu.sa/jspui/handle/123456789/8339 ص6

[57] إبراهيم البيومي غانم ، الأوقاف والسياسة في مصر (القاهرة : دار الشروق ، الطبعة الأولى ، 1998) .، ص89، 85، 390

وهي المرحلة التي أعتمد فيها الوقف صيغة التسيير الذاتي البعيد كل البعد عن تدخل الدولة ، وبذلك أتصف بهاتين السمتين : الاستقلال واللامركزية اللتين أعتبرهما د. غانم من أهم ملامح التكوين التاريخي للوقف في مصر.

2- مرحلة الاستقلال مع المركزية:

وهي المرحلة التي أوجد فيها ديوان مستقل للأوقاف يحافظ على استقلال كل وقف على حدة ولكنه يديرها بصورة مركزية ولو من خلال استخدام القضاة في تعيين النظار أو في الموافقة على التحكير والتأجير، أو في تطبيق شرط " الاستبدال" تطبيقاً مغرضاً فاسدا.

3- مرحلة فقدان الاستقلال مع المركزية:

وهي المرحلة التي بدأت مع ثورة يوليو في مصر ثم امتدت إلى السودان والصومال وجيبوتي وباقي الدول العربية والإسلامية ، وفيها أصبحت الأوقاف ملكية عامة للدولة تفعل فيها ما تشاء وتتصرف فيها تصرف المالك.

وقدر تعلق الامر ببحثنا، فان الشائع هو مرحلة فقدان الاستقلالية مع المركزية، والتي ابتدأت مع ثورة يوليو 1952 في مصر وقوانينها الاشتراكية، ثم ما لبثت أن امتدت إلى دول وادي النيل وباقي الدول العربية . وهي محاولة لم تبق من حقيقة الوقف سوى الاسم المشحون بشحنات سلبية في الوعي الجمعي . وما عدا ذلك فإن حقيقة فلسفة الوقف وجوهرها لم يبق منها شئ فقد تم توزيع أراضي الأوقاف طبقاً لقوانين الإصلاح الزراعي وتم وضع يد النخبة العسكرية الناشئة على ممتلكات الأوقاف تماماً مثلما حدث مع المصادرات والمؤممات من ممتلكات رموز الإقطاع وأعوان الاستعمار وبقايا الملكية . وأصبحت مصارف الوقف جزءاً من توجه عام للدولة يقوم على رعاية الطبقات الفقيرة وتوفير الخدمات لها . ومن ثم أصبح الوقف جزء لا يتجزأ من الدولة وفقد كل مبرر لوجوده .[58]

حالة الاوقاف في غالبية عالمنا الاسلامي، توجب البحث عن طريقة ترتقي به وتبتعد به عن عبث العابثين، وتعيد اليه وظيفته ودوره الفاعل في المجتمع. ولعل نظام المؤسسة الوقفية وما وصل اليه من تطور ملحوظ في العالم الغربي يمكن ان يكون مثالا ناجحا يحتذى به في عالمنا الاسلامي.

وتعرف المؤسسات الوقفية بكونها، وحدات ذات طابع خاص تقوم بإدارة الأموال الموقوفة فى ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وحسب ما ورد بحجة الواقف من مقاصد، وفى ضوء القوانين

[58] نصر محمد عارف، البناء المؤسسي لنظام الاوقاف: الاشكاليات وتجارب الاصلاح، مصدر سابق، ص20

والأعراف الوقفية السائدة بهدف تعظيم المنافع والخدمات التى تقدم للأفراد والمجتمعات وتحقق التنمية الشاملة للمجتمعات الإسلامية.[59]

اولا- نحو اطار قانوني للمؤسسة الوقفية في العالم الاسلامي:

تعكس الصورة الناصعة لحال المؤسسة الوقفية في العالم المتقدم اهمية التقنين ودوره في الحفاظ والنهوض بها. و مع تقديرنا لاختلاف البيئة مابين كل من عالمنا الاسلامي والعالم الغربي، الا ان ذلك لايمنع من ايلاء عملية التقنين جهدا جهيدا عند سن التشريعات المتعلقة بالمؤسسة، وعدم استغلال هذه القوانين بصورة معكوسة، اذ طالما مارست القوانين دورا سلبيا من حيث الظلم والاستبداد، خاصة اذا ما اقترن التشريع بسلطة فاسدة مستبدة.

ويتفق الباحث في وجود **اسباب موضوعية** لتقنين المؤسسة الوقفية تتمثل بالاتي:[60]

1- حماية حرية الواقف عبر حماية القانون للحريات الشخصية والدينية: وذلك من خلال الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الانسان، التي كفلت مبدأ الحرية الشخصية، اذ اظهرت القوانين الحالية الموضوعة مجموعة من التعديات على حرية الواقف الشخصية، من خلال اهمال شروطه ورغباته التي لا تتعارض مع الصالح العام.

كما ان القوانين السائدة كفلت للاشخاص والجماعات حرية القيام بشعائر الاديان، والوقف هو احد هذه الشعائر.

2- حماية الاملاك الوقفية.

3- الارتقاء بالقطاع الوقفي.

4- فقدان القوانين النافذة ولاسباب مختلفة الايفاء بالحاجات المعاصرة.

5- اثبات خصوبة الفقه الاسلامي وقدرته على تقديم افضل الصيغ القانونية ومواكبة العصر.

ولابد لقانون المؤسسة الوقفية من ان يتسم **بصفات** لعل ابرزها:

1- ان يكون مستقلا عن القوانين الاخرى للدولة المدني مثلا، دون الاخلال بتنظيم العلاقة فيما بينه وبقية القوانين النافذة.

2- يراعي القانون ضمان الشخصية المعنوية والاعتبارية للوقف.

---

[59] حسين حسين شحاتة، منهج واساليب الادارة العمية الحديثة في المؤسسات الوقفية، سلسلة دراسات في الفكر الاقتصاد الاسلامي، ص7

[60] اسامة عمر الاشقر، التنظيم القانوني للوقف: الدوافع – الآليات – المجالات، بحث منشور في وقائع المؤتمر العلمي الثالث للاوقاف بالمملكة العربية السعودية، الجامعة الاسلامية 1430هـ/2009م ، ج3، ص105- 108

3- مراعاة حرية الواقفين في انشاء الاوقاف.

4- مراعاة الجواني الفقهية دون الاخلال بالجوانب الفنية المؤسسية.

5- مرونة القانون ومواكبته لمستجدات العصر.

6- تنظيم وتسهيل الاجراءات القانونية لتسجيل الاوقاف.

7- تحديد الجهة المشرفة على المؤسسة الوقفية وربطها بالقضاء.

8- مراعاة الخصوصيات المذهبية والطائفية هو امر يتطلب حرص الدولة على الحد من الفوضى في ظل تعدد جهات القضاء المالي والشرعي، وقد يستفاد من تجارب بعض الدول في مراعاتها في قوانين الوقف لطائفة او مذهب ما، خاصة ان هناك من القواسم المشتركة بين المذاهب والطوائف ما يمكن الوصول الى تقنين يحقق المصلحة العامة.[61]

9- ادارج اركان ومستويات الادارة وانسيابية العمل في قانون المؤسسة الوقفية.

الزام المؤسسة الوقفية بقواعد الشفافية من خلال الالتزام باصدار تقارير مالية دورية.

ولتحقيق الصفات اعلاه في القانون المراد انشاؤه لابد من تشكيل لجنة متكاملة تقوم باعداده، تشتمل على علماء الشريعة ومختصين في مجال القانون والاجتماع والاقتصاد والادارة التخطيط الاستراتيجي، مراعية روح الشريعة الاسلامية دون اهمال متطلبات علم الادارة الحديث واسس التخطيط الاستراتيجي.

ولضمان نجاح القانون من حيث شموليته ومواكبته لتطورات المؤسسة المعاصرة، ينبغي ان يغطي **المجالات** التي تسهم في تحقيق اهداف الوقف وتحرص على الحفاظ عليه وضمان ديمومته، لذا نرى ان على قانون المؤسسة الوقفية ان يغطي ابتداءا اركان الوقف، وكالاتي:

1- العين الموقوفة:

اذ ينبغي ان يشتمل القانون على وصف اكبر قدر ممكن من الاشكال الوقفية والتي تتوافق ومستجدات العصر ورغبات الواقفين في طرق ابواب الخير. ومن الامثلة الناجحة على ذلك مشروع قانون الوقف الكويتي(1984) عندما فتح الباب مشرعا لكافة الاشكال الوقفية من حيث تحبيس الاصل او المنفعة، او من حيث التابيد او التاقيت.

ويتطلب ذلك ايضا الاعتراف بالشخصية المعنوية والاعتبارية للعين الموقوفة، الامر الذي

[61] اسامة عمر الاشقر، التنظيم القانوني للوقف: الدوافع – الآليات – المجالات، ص113

يوفر حماية الوقف والحرص على استدامته. ولابد لقانون المؤسسة الوقفية في مجال هذا الركن من الخروج بصياغة قانونية تحدد ملكية الوقف، ولعل الاستفادة من القوانين الغربية في هذا المجال يكون واردا.

2- الموقوف عليهم:

يفترض في قانون المؤسسة الوقفية المعاصر ان يحدد الجهات المستفيدة من الوقف، والتوسع في استيعاب اراء جل المذاهب الفقهية، سواء كان الوقف على جهة خير او على الذرية.

3- الواقف:

اوضح البحث ان قوانين المؤسسات الوقفية في العالم الغربي قد فتحت الباب واسعا امام الواقفين من حيث اشتراط نوع الوقف ومقداره وتحديد الجهات المستفيدة ، الامر الذي يمكن الواقف من تحقيق رغباته الشخصية في نوع العين الموقوفة، على خلاف القوانين السائدة التي ضيقت متسعا عندما منعت بعض اشكال الوقف او قيدته بقيود مختلفة، او منعت الواقف من الرقابة على وقفه وغير ذلك.

ولابد في هذا السياق مراعاة الشروط العشرة التي اجازها الفقهاء للواقف في وقفه(الزيادة والنقصان، الاخال والاخراج، الإعطاء والحرمان، والتغيير والتبديل، والابدال والإستبدال). حيث يتولى القانون تنظيم الاحكام الخاصة باستثمار الوقف،[62] و الامور المتعلقة بعمارته واستبداله، او قسمته او انتهائه.و لا ينبغي للقانون ان يغفل ذكر شروط الواقفين التي حظرها ومنعها الفقهاء.

4- الصيغة:

على القانون مراعاة الشروط الشكلية لانشاء الوقف، وينبغي تبسيطها لفتح المجال امام الوقف.

من متطلبات نجاح القانون تنظيم **علاقاته مع القوانين النافذة** وضمان عدم تقاطعه معها عند سريانه، لذا لابد من قانون المؤسسة الوقفية تنظيم العلاقة مع كل من قانون المدني، اذ طالما تضمنت بعض القوانين المدنية في عالمنا الاسلامي احكاما تتعلق الوقف. وحيث ان الوقف يرتبط بعموم العمل الخيري، الذي يضم منظمات اهلية وغير حكومية من منظمات المجتمع المدني، ينظم عملها بقانون عادة، الامر الذي يتطلب ادراج نشاط هذه المؤسسات الوقفية في قانون منظمات المجتمع المدني، كي تتمتع بالمزايا التي تمنح عادة لمثل هذه المنظمات.ولا بد من وضع عقوبات صارمة لكل من تسول له

[62] يمكن الاستفادة في هذا المجال من قانون استثمار اموال الوقف في الاردن، ومن تجربة الامانة العامة للاوقاف في الكويت، وتجربة هيئة الاوقاف الاسلامية في السودان، وقانون الاموال استثمار الاموال الخيرية في المملكة المتحدة.

نفسه التجاوز على حقوق الوقف والواقفين والموقوف عليهم، مما يوجب تنظيم علاقة قانون المؤسسة الوقفية مع قانون العقوبات في هذا المجال. وحيث ان المؤسسة الوقفية تتمتع بهيكل اداري تنظيمي و يعمل بها ملاك وظيفي متنوع، يتحتم على قانونها ان يتوافق مع القانون الاداري(الخدمة المدنية) او ما يسمى بقانون (ادارة الموارد البشرية).

ثانيا- الاطار الاداري والتنظيمي للمؤسسة الوقفية:

هناك عوامل عديدة بينها بعض الباحثين، تستلزم إعادة النظر في صيغة وأسلوب إدارة الأوقاف في العصر الحديث وهي:[63]

نشوء أسلوب المؤسسة وهو وجود مجموعة من رؤوس الأموال تدار لتحقيق أغراض تجارية.

توسع النظم الضريبية وتعقدها والإعفاءات التي تقدمها للأعمال الخيرية أو الوقفية.

التنوع في الأدوات الاستثمارية سوى الأعيان العقارية وتباينها وقلة مخاطرها عند التنوع فيها.

تنامي دور الإدارة المهنية ذات الكفاءة العالية في إدارة المؤسسات وحسن استخدام رؤوس الأموال التي وضعت تحت سلطتها من قبل المساهمين بحيث يتحقق الفصل الكامل ما بين الملكية والإدارة.

تنامي الاهتمام بمبدأ الشفافية في التعاملات والوضوح في الإفصاح المالي عن كافة المعلومات ووجود المعايير المحاسبية المتعارف عليها وتوافر تصنيفات ائتمانية لكافة المنتجات المالية وغيرها من التطورات التي تؤكد وجود منهجية في العمل المالي وفي الأدوات الاستثمارية المتوفرة في السوق المالي وتعزز الثقة فيه.

يمكن تعريف ادارة الاوقاف بكونها: (تنظيم وادارة القوى البشرية المشرفة على الوقف والموارد المالية، لتحقيق مصلحة الوقف بالشكل الأمثل، وكذا مصلحة المنتفعين به في جهات البر العامة أو الخاصة، على مقتضى شروط الواقف، وفي ظل احكام الشرع).[64]

واذا ما حاولنا اسقاط هذا التعريف على المؤسسة الوقفية فينبغي ادارة الموارد البشرية في

---

[63] فؤاد عبدالله العمر: البناء المؤسسي للوقف في بلدان شبه الجزيرة العربية، في كتاب نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت ، بيروت 2003م.ص602-604، منذر قحف: الوقف في المجتمع الإسلامي المعاصر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدوحة، قطر، 1419هـ (1998م)، ص 125-129

[64] حسن محمد الرفاعي، ادارة الاوقاف بين المركزية واللامركزية، بحث مقدم الى المؤتمر الثالث للاوقاف بالمملكة العربية السعودية، الوقف الاسلامي(اقتصاد وادارة وبناء وحضارة)، وقائع المؤتمر الثالث للاوقاف، الجامعة الاسلامية، 1430هـ/2009م ، المحور الثالث، الجزء الثالث، ص 166

المؤسسة بما تشتمل عليه من وظائف ادارية، او فنية.

وفي ظل تعقد الحياة الاقتصادية و تنوع المعاملات المالية وتعدد اشكال الاستثمارات وتطور الاعمال المحاسبية وتنوع وظائف الجباية فيما يخص الجانب الاداري من جهة، و دخول التطورات التكنولوجية في ادارة او صيانة او الارتقاء بالاوقاف فيما يخص الجانب الفني، لم تعد ادارة الوقف ممكنة من خلال الاقتصار على شخص واحد وهو ناظر الوقف، الامر الذي يحتم تحويل الوقف كي يواكب تطور العمل المؤسسي.

وقبل اصدار مثل هذا الحكم لابد من الاشارة الى وجود اسباب ذاتية وموضوعية ، تقتضي تحويل الوقف الى مؤسسة، تتمثل الاسباب الذاتية في تعدد واجبات ووظائف ادارة الوقف.

حيث يشير الباحثون في مجال الوقف الاسلامي الى ان الوظائف المتعلقة بادارة الوقف متنوعة ومتعددة ومتشعبة، فعلى سبيل المثال لا الحصر، نجد ان واجبات ناظر الوقف فقط، تتمثل بـــ (تنفيذ شرط الواقف، حفظ الاصول وثمرتها، عمارة واصلاح الوقف، إجارة الوقف، زراعة ارض الوقف، الوقف، المخاصمة في الوقف، تحصيل ريع الوقف، تقسيم الغلة، تنمية الوقف، اداء ديون الوقف، ابدال الوقف او بيعه عند الحاجة، عدم التصرف بالوقف بما يعرضه للتلف، تقرير الوظائف التي يحتاج اليها الوقف).[65] من جهة اخرى، اثبتت الدراسات الى ان الادارة الفردية المستقلة تكرس الانعزالية التنظيمية، مما يقلل فرص التنسيق والتكامل بين الادارات الوقفية.[66]

اما الاسباب الموضوعية، فتتمثل في كون المؤسسات اكثر دواما واستمرارا من الفرد، اذ طالما اندثر الوقف بموت الناظر، كما ان مأسسة الوقف تجعله اكثر استجابة للتنظيم الهيكلي الاداري. ان تحويل الوقف الى مؤسسة يجعل منه متقبلا للمحاسبة، ومستعدا للتطوير والتقويم من الخارج.

وقد تبين لنا من خلال استعراض التجربة الغربية في مجال المؤسسة الوقفية الدور الذي يضطلع به مجلس الادارة او الامناء في ادارة وتوجيه الوقف.الامر الذي يثير تساؤلا مفاده هل يمكن ان يكون

---

[65] نور بنت حسن بن عبدالحليم قاروت، وظائف ناظر الوقف في الفقه الاسلامي، مجلة اوقاف، الامانة العامة للاوقاف، الكويت، السنة الثالثة، العدد5، شعبان 1424هـ/اكتوبر 2003م، ص153-172

[66] مليحة محمد رزق، التطور المؤسسي لقطاع الاوقاف في المجتمعات الاسلامية (دراسة حالة جمهورية مصر العربية)، سلسلة الدراسات الفائزة في مسابقة الكويت الدولية لابحاث الوقف(8)، دولة الكويت، الامانة العامة للاوقاف،1427هـ/2006م، ص 86

حماية الاوقاف الاسلامية باستخدام نظام المؤسسة الوقفية

للوقف مجلس ادارة ان يدير الوقف الاسلامي؟ والواقع انه قد تمت الاجابة على هذا التساؤل من خلال استعرضنا للاسباب الذاتية والموضوعية لتحويل الوقف وواجباته الى مؤسسة، الامر الذي يجعل الاجابة بامكانية الاحلال.

ان الغاية من تحويل الوقف الى مؤسسة، يتمثل في المحافظة على الاصول الوقفية واستدامتها، وضمان تأدية واجب النظارة على الوجه الشرعي والقانوني، والتاكد من عدم اهمال أي جزئية من جزئيات الوقف وشموليته بالمراقبة والاهتمام، وتوثيق كافة الاعمال التي تطرأ على الوقف من خلال تقارير دورية تناقش ويصادق عليها من قبل مجلس الادارة، و تنفيذ شروط الواقف على مقتضى حجته، واختيار الاسلوب الامثل لاستثمار الوقف وغيرها.

يوجب تحويل الوقف الى مؤسسة اعادة النظر في توزيع الوظائف، اذ لابد من ان تبقى الامور الاشرافية والقرارات المصيرية متعلقة بمجلس الادارة التي لا تتطلب موافقة القضاء، وتحويل الامور التنفيذية الى الجهاز الوظيفي التنفيذي الذي يكون مسؤولا امام مجلس الادارة.

و ينبغي ان يكون لكل مؤسسة وقفيه هيكل تنظيمي يقوم على الأساس الهرمى حسب تدرج المسؤوليات والسلطات والواجبات فى إطار شبكة من العلاقات الوظيفية الأفقية والرأسية المرتبطة بأداء الأنشطة الوقفية المختلفة, والواجب تنفيذها طبقاً للأهداف والسياسات والخطط والبرامج المستهدفة.[67] ولابد من الاشارة الى استحالة وجود هيكل تنظيمي يصلح لكافة المؤسسات ألوقفيه لاختلافها من حيث الحجم وطبيعة الأنشطة والقوانين والأعراف السائدة فى كل بلد, ولكن هناك خطوط رئيسية عريضة يمكن الاسترشاد بها فى التطبيق العملى هي وجود :

ادارة عليا تتمثل في مجلس الادارة.
جهاز تنفيذي يرأسه مدير تنفيذي، ترتبط به الادارات المختلفة.
لجان فنية متخصصة ترتبط بمجلس الادارة وتساعده في اتخاذ القرار المناسب.
ومن أهم مهام مجلس الإدارة النظر فى الاستراتيجيات ومنها الاتي:[68]
الأهداف والسياسات والخطط الاستراتيجية .
اعتماد نظم العمل ولوائحه .

---

[67] حسين حسين شحاتة، مصدر سبق ذكره، ص 18

[68] المصدر نفسه

النظر فى تقارير الأداء الدورية وغير الدورية .
اتخاذ القرارات الاستراتيجية المختلفة .

وقد يثار تساؤل مفاده، اين ناظر الوقف في عملية المأسسة هذه، وهل تم تجاوز وظيفته، وما هو موقف الشرع من تعيين مجلس للادارة في ذلك ؟

لعل ابرز وظيفة تبرز في اطار المؤسسة هي وظيفة ناظر الواقف، التي ربطها الفقهاء بارادة الواقف. والمقصود بالناظر عند الفقهاء- كما هو معلوم- من تولى جميع شؤون الوقف، بالوكالة في حياة الواقف، وبالوصية بعد مماته، والقيم والمتولي والناظر بمعنى واحد.[69]

جرت العادة الى حاجة الوقف لمن يتولى رعايته وحراسته والحفاظ عليه وتوجيه منافعه نحو الموقوف عليهم حسب ماورد في حجة الواقف. وقد وعى فقهاء المسلمين حاجة الوقف الى الحراسة من قبل سلطة عامة، كحاجة المستفيدين من الوقف والمستخدمين لمنافعه الى الرعاية. لذا جعل القاضي في كل بلد مشرفا على الاوقاف فيها.[70] ثم تطور شأن ادارة الاوقاف حتى صار لها دواوين، فصار للاوقاف ديوان يشرف عليها يكون برئاسة القاضي. ثم تطور شان اهتمام المسلمين بالاوقاف حتى انشئت وزارات متخصصة لرعاية الاوقاف في الحكومات الاسلامية، تشرف عليها وتعنى بامور تسجيلها وحراستها وتوجيه ريعها نحو ما خصصت اليه. وصدرت بعد ذلك قوانين خاصة تنظم ادارة الاوقاف في كل بلد اسلامي على حدى، يكون الناظر مسؤولا عن تقديم الكشوفات لها وتحيله الوزارة الى المحاكم المختصة في حالة تقصيره في ذلك.

تعتبر الرقابة من الامور الاساسية في التربية الاسلامية. وينطبق ذلك على الناظر، فالرقابة عليه لا تنتقص من امانته، بل على العكس فانها تقومه وتعدل من اخطائه إن وجدت، وقد يؤدي ضعف الرقابة على الناظر الى تعطيل الوقف او الاخلال بشروط الواقف. لذلك وفي هذا الزمان الذي قلت فيه الأمانة وضعف فيه الوازع الديني من المفترض ان تكون هناك رقابة جدية على الاوقاف ومحاسبة النظار على التقصير والتهاون المتعمد في ادارة الوقف.[71] وحيث ان الشائع الآن تخلف الكفاءة الادارية في وزارت او هيئات الاوقاف، الامر الذي ادى الى التقصير في محاسبة النظار ومتابعتهم. وهناك اسباب اخرى اضعفت محاسبة النظار منها غياب وجود احصاء دقيق وحصر للاوقاف، شيوع الفساد الاداري

---

[69] ابن عابدين حاشية رد المحتار،458/4

[70] أول قاضي أشرف على الاوقاف هو توبة بن نمير قاضي مصر في زمن هشام بن عبدالملك.

[71] فيصل بن جعفر عبدالله بالي، يد الناظر على الوقف بين الامانة والضمان، بحث مقدم الى اعمال المؤتمر الثالث للاوقاف بالمملكة العربية السعودية، مصدر سبق ذكره، ص341-342

لكلا الطرفين، تخلف القوانين وعدم مواكبتها لتطور الانظمة المحاسبية، وغيرها ادى كل ذلك الى ضعف الرقابة ومحاسبة النظار. وحيث ان بعض القضاة قاموا بتعيين مشرف على الوقف خاصة في الاوقاف الكبيرة لكي يكون معينا للقاضي في دور الرقابة والاشراف على الناظر.[72] كان من باب اولى اللجوء الى انشاء مجلس ادارة للمؤسسة الوقفية يتم اختيار اعضائها في ضوء استلهام حجة الواقف، والقوانين النافذة، والانظمة الداخلية لكل مؤسسة.

هذا المجلس سيتولى الاشراف على الناظر، وحيث ان واجبات الناظر كما تبين سابقا هي تنفيذية على الغالب، يمكن ان يضطلع الناظر بوظيفة المدير التنفيذي الاعلى للمؤسسة ويكون مسؤولا امام المجلس في ضوء ما تقتضيه التعليمات النافذة.

ولن يمانع الشرع ذلك، اذ ان جل رغبة الشارع الحكيم هو مراعاة مصلحة الوقف والموقوف عليهم، والحرص على تنفيذ مقاصده في ضوء شروط الواقف.

ان انشاء مجلس ادارة ووجود ادارة تنفيذية مع لجان فنية مساعدة من شانه كفاءة اداء الادارة التنفيذية في حماية الوقف وصيانته، والعمل على تنفيذ شروط حجته بما يخدم مصلحة الموقوف عليهم. يمنع مجلس الادارة الجهاز التنفيذي من الشطط وعمل ما يسيء الى الوقف، ويقوم الانحرافات ويقترح السبل الكفيلة بمعالجتها مستعينا براي اللجان الفنية المتخصصة في ذلك. ان شعور الجهاز التنفيذي بوجود الرقابة والمتابعة الدائمين من شأنه منع الفساد والمفسدين من العبث بمقدرات الوقف.

3-الجانب المالي في المؤسسة الوقفية:

سيتم تناول هذه الفقرة من خلال علاقة المؤسسة الوقفية بعلم المحاسبة والادارة المالية والنظام الضريبي.

تشير اساسيات علم المحاسبة الى أن الهدف منها بشكل عام وبكل فروعها هو تحقيق حماية أصول أو أموال الوحدة المحاسبية، وبيان مركزها المالي وتوفير البيانات المالية اللازمة لاتخاذ

القرار المناسب.وحيث ان الهدف من هذا البحث هو حماية الوقف واصوله، فان هدف المحاسبة المتمثل بحماية اصول واموال الوحدة المحاسبية يكتسب اهمية مضاعفة.ويمكن بيان هذه الحماية التي تحققه المحاسبة من خلال الاتي:

1- توثيق البيانات والمعلومات عن الوقف وعن تحركاته والتعامل فيه في مستندات ودفاتر محاسبية والتي لها حجية قانونية لإثبات ملكية الوقف لها.

---

[72] **المصدر نفسه، ص 354**

2- والتمكن من التعرف على أوجه الاستخدام غير السليمة لها حتى يمكن تداركها، فهذا هو معنى الحماية التى توفرها المحاسبة للأصول.

3- الإشراف المباشر من قبل أصحاب المال يوفر الحماية لها،و لا توجد وسيلة لحماية المال سوى المحاسبة بما توفره من توثيق لمال الوقف وبيانات عن التعامل فيه يمكن من خلالها التأكد من أنه لم يتم الاعتداء عليه.[73]

4- توفير الشفافية بما يضمن سلامة موقف المؤسسة وبيان حركة اموالها بما يبعد عنها الشبهات والاتهام.

هذا من حيث الحماية الخارجية للمؤسسة، كما توفر المحاسبة الحماية الداخلية للمؤسسة من خلال تبيان تحقيق اهداف الوقف في توزيع ريعه على المستحقين والحكم على اداء المدير التنفيذي (الناظر) من حيث معرفة مقدار الغلة و اسباب انخفاضها،فى ضوء ما إذا كان هذا الانخفاض نتيجة تقصير أو إهمال أو تعدى، أما إذا كان بسبب ظروف خارجه مثـل خراب الوقف أو هلاكه فإنه يمكن النظر فى استبداله أو تغيير أوجه الاستثمار.

اما من حيث هدف بيان المركز المالى للوقف والذى يتمثل فى ما على الوقف من التزامات وما لـه من ديون وصافى مال الوقف وبيان عناصر هذا المال ممثلة فى الموجودات المختلفة. فإعداد المركـز المالى للوقف يتمشى مع خاصية الاستمرار والتأبيد فى الوقف وبيان مدى المحافظة على مال الوقـف وقدرته على توليد إيرادات تحقق الغرض منه وهو الصرف على أوجه الخير، وتحديد يظـل قـادراً على توليد الإيرادات.[74]

وقبل الخوض في استعراض اهمية علم الادارة المالية للمؤسسة الوقفية، لابد مـن التعـريج علـى تعريفها، حيث تعرف بكونها علم يهتم بدراسة أفضل الوسائل للحصول على الأموال اللازمة لاستخدام هذا التمويل لتحقيق هدف المنظمة الأساسي وهو التعظيم من القيمة السوقية للمنظمة بما يؤدي إلى تحقيق الهدف الأسمى للمنظمة وهو بقاء المنظمة ونموها و استمرارها.

من هنا فان علاقة الادارة المالية بالوقف او المؤسسة الوقفية يمكن ان تتجسد من خلال:

---

[73] محمد عبد الحليم عمر، قضايا ومشكلات المحاسبة على الوقف ورقة عمل مقدمة إلى الحلقة النقاشية حول: «القضايا المستجدة في الوقف وإشكالاته النظرية والعملية » مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر وبالتعاون بين: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة والأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت فى الفترة من 20-21 شعبان 1423هـ الموافق 26-27 أكتوبر 2002م/http://iefpedia.com/arab ، ص 6

[74] المصدر نفسه، ص7

1- تعظيم ريع الوقف من خلال الحصول على موارد جديدة، من خلال استخدام الوسائل المشروعة في ذلك.
2- تسخير ريع الوقف لتحقيق اهدافه في توزيعه على مستحقيه بما يضمن الديمومة والاستمرار.
3- تخصيص جزء من ريع الوقف لصيانة الوقف والحفاظ على استدامته.
4- وضع هدف تأشيري لتحقيق معدل نمو سنوي لقيمة الوقف، بما يضمن استيعاب معدلات التضخم السنوية، وعدم انخفاض القوة الشرائية للوقف.

لذا فان الادارة المالية يمكن ان تؤدي دورها في صيانة الوقف والمحافظة على ايراداته والسعي الى تعظيمها بما يتلائم والتصرفات الشرعية التي اباحها الفقهاء في الوقف. كما ان من حماية الوقف هو حمايته من التلف والخراب. ويعد هدف المحافظة على القوة الشرائية للوقف من اهم وسائل حماية الوقف وصيانته من تدهور قيمته و ايراداته. ومن الامثلة في هذا المجال، امكانية اعادة بناء وقف في مكان تجاري، او اعادة اعمار مسجد بتصميم يوفر ايرادات له وغير ذلك.

سبق وان ذكرنا ان بعض المفكرين يعدون الاعفاءات الضريبية السبب الرئيس في انتشار الامانات والمؤسسات الوقفية في العالم الغربي. ويمكن ان ينعكس هذا الامر بالايجاب على واقعنا الاسلامي. وهناك اساس شرعي لذلك، حيث ان جمهور الفقهاء مع اعفاء الوقف من الزكاة.اما من الناحية الفنية فان الاعفاء الضريبي سيشجع الموسرين على ايقاف اوقاف جديدة، او توسيع وقفياتهم. كما ان الاعفاء سيحمي رؤوس الاموال من الاستقطاعات التي يمكن ان تستغل في صيانة الوقف، او الحفاظ على قيمته.كما ان الاعفاءات الضريبية على الاستثمارات الوقفية يمكن ان تزيد من استثمارات الوقف وبالتالي تسهم في زيادة العائد الاجتماعي.

4-الجانب الاستثماري للمؤسسة الوقفية:

هناك حاجة إلى تطوير العملية الاستثمارية داخل مؤسسة الوقف لتحقيق أعلى العوائد وأدنى المخاطر. وضمن هذا المحور يمكن التركيز على توسيع دائرة الحصول على الفرص الاستثمارية المناسبة للوقف من خلال :[75]

تأسيس علاقات شراكة إستراتيجية مع المؤسسات الاستثمارية المتميزة بغرض الحصول على الفرص

[75] فؤاد العمر،دراسة حول نموذج المؤسسة المعاصرة للوقف: الإدارة والاستثمار، مصدر سابق، ص15-17

الاستثمارية المناسبة بأفضل الأسعار والشروط من تلك المؤسسات. وفي هذا الإطار يمكن لمؤسسة الوقف التفاهم مع قائمة من المؤسسات الاستثمارية المختارة ودعوتها لتقديم عروضها الاستثمارية ومن ثم دراستها وتحليلها بحسب خطة مؤسسة الوقف.

لابد من الاهتمام بكيفية التمييز بين الفرص المختلفة وذلك من خلال عمل دراسات الجدوى الاقتصادية والتي تحدد مدى توفر مؤشرات واضحة لقبول الفرصة الاستثمارية. وتسعى دراسة الجدوى الاقتصادية إلى التعرف على جاذبية المشروع للاستثمار الوقفي وما هي الافتراضات المختلفة لتحقيق العوائد المتوقعة ومدى صحتها بالنسبة لظروف السوق وطبيعة مكونات المشروع التي ستوفر هذه العوائد ، وما هي الافتراضات المالية للعوائد الاستثمارية.

ولتحسين الأداء الاستثماري للوقف وأصوله،فيمكن الاستعانة- كما ذكر سابقا- بجهات استثمارية معينة لإدارة كل أو جزء من أعيان الوقف وأصوله المالية. ويرى أبو زهرة إمكانية تفويض إدارة الوقف عند عدم الخبرة إلى جهة متخصصة للاعتناء بأعيانه.[76] ويقترح منذر قحف أن يكون للوقف علاقة إشرافية معينة في مجال الاستثمار وذلك بالسماح لمؤسسات فنية ومتخصصة شبه حكومية لإدارتها ورفع مستوى أدائها الاستثماري والمؤسسي.[77] ولتكون العلاقة فاعلة بين الوقف والجهة الاستثمارية فلابد من وضع ضوابط عملية تحكم هذه العلاقة بين الوقف والجهة الاستثمارية، وتعزز استمرارها.

وفي هذا الإطار تظهر مبادرة الأمانة العامة للأوقاف في الكويت في جعل جزء من أعيانها تحت إدارة إحدى الشركات أنها كانت تجربة ناجحة وملائمة حيث أنها أوكلت إدارة محفظتها العقارية إلى شركة عقارية متخصصة مثل شركة ريم العقارية (والذي تملك 40% من رأس مالها)، وكذلك تعاقدت مع شركة استشارية لإدارة المشاريع العقارية وتطويرها للإشراف على بناء أعيانها وتجديدها.

ان من شان الارتقاء بالعملية الاستثمارية ورفع كفاءة ادائها، حماية عين الوقف من الهلاك والخراب، وزيادة ريعه بما يعود ايجابا على مستحقيه.كما ان دوام العملية الاستثمارية تحمي القيمة السوقية والقوة الشرائية للاوقاف، مما يدلل على ان الاستثمار الناجح من شانه حماية عين الوقف ويحافظ على قدرته الشرائية ويزيد من عائده الاستثماري.

---

[76] محمد أبو زهرة: محاضرات في الوقف، دار الفكر العربي، القاهرة، 1391هـ(1971م). ص 329-330

[77] منذر قحف: الوقف في المجتمع الإسلامي المعاصر، مصدر سابق، ص81-84

هذا من جهة، من جهة اخرى فان التعاقد او التشارك مع المؤسسات الاستثمارية المتخصص، يؤدي الى حماية الوقف وذلك عن طريق الاحتفاظ بمستنداته لدى الغير، كما ان المفسدين لن يقبلوا على التعدي على الوقف فيما اذا كانت المؤسسة الوقفية مرتبطة مع مؤسسات مالية واستثمارية لها اعتبارها ومكانتها الاقتصادية في السوق المحلية والعالمية.

5- الجانب الرقابي للمؤسسة الوقفية:

بين استعراض التجربة الغربية وجود هيئات مستقلة تشرف على الاوقاف والمؤسسات الخيرية، كما هو الحال في المملكة المتحدة وغيرها من الدول الاوروبية. واتضح ان هذه المؤسسات تمارس رقابتها على المؤسسات من خلال متابعة تقاريرها الدورية، و مراجعة تنفيذها لاهدافها وعدم مخالفة انظمتها الداخلية.

وفي ظل الاوضاع السائدة لابد من اعادة النظر في الجهات الرقابية التي تشرف على المؤسسات الوقفية. اذ تشير التجربة التاريخية ان جعل الوقف تحت وصاية الحكومة، جعلت منه تابعا لها وخاضعا لقراراتها التعسفية واوامرها الجائرة، الامر الذي يحتم اعادة النظر في الجهات الرقابية. وحيث ان انشاء مؤسسات مستقلة للاشراف على الوقف في عالمنا الاسلامي يعتريه الكثير من الصعوبات- مع وجود بعض التجارب المحدودة- ، و مراعاة خصوصية كل بلد، نرى ان الرجوع الى اشراف ووصاية القضاء يوفر حماية للمؤسسة الوقفية.

ولا نريد بقولنا هذا اخضاع الوقف الى القضاء، جعله تابعا للمحاكم الاعتيادية، فالتطور الذي حصل في مؤسسة الاوقاف عالميا ومحليا، وخصوصية الاوقاف توجب استحداث محاكم متخصصة بشؤون الاوقاف ومؤسساته. فالوقف مؤسسة مستقلة بذاتها لها انظمتها واحكامها التي ارست قواعدها احكام الفقه الاسلامي. كما ان الولاية العامة للاوقاف تحت اشراف السلطة القضائية الشرعية بل ان الفقهاء حددوا النظر في قضايا الاوقاف وتولي الناظر، اذ ان من يعين الناظر هو قاضي القضاة لا كل قاضي كما جاء في البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ويستدل من ذلك تخصيص فئة من القضاة في امور الاوقاف.[78]

ولابد من النص في قانون المؤسسة الوقفية،على صلاحيات القضاء المستقل، في التدخل لحماية الوقفيات بموجب اوامر قضائية، وهذا يستوجب إعطاء القضاء صلاحيات الحصول على المستندات

[78] فيصل بن جعفر عبدالله بالي، يد الناظر على الوقف بين الامانة والضمان، مصدر سابق، ص351

المتعلقة باعمال الوقف في الجانب الاداري والمالي.[79] كما ينبغي النص على الطرق القانونية لحماية الوقف وذلك من خلال اعطاء القضاء المختص القدرة على محاسبة مجلس الادارة، او تقييد تصرفاته، بموجب اوامر قضائية.

هذا فيما يخص حماية المؤسسة الوقفية من جهازها الداخلي، كما يسهم القضاء في حماية الوقف من التعدي الخارجي، فهيبة القضاء وسجلاته الموثقة تساهم في حماية المؤسسة الوقفية من عبث العابثين والمفسدين وتمنعهم من التجاوز عليه.

الخاتمة:

لقد استطاعت المؤسسة الوقفية في العالم الغربي من قطع اشواط في مجال التطور والنمو، مستفيدة من التطور الحاصل في المجالات القانونية والادارية والمالية في دولها وتوظيف التطور لخدمة مؤسساتها. وتبين كذلك ان المؤسسة الوقفية في العالم الغربي تأثرت ايجابا برعاية الدولة من حيث تشجيعها وسن التشريعات التي تضمن حمايتها، ومن خلال الاعفاءات الضريبية التي عملت على زيادة الكفاءة الاستثمارية لتلك المؤسسات.

لا ينكر الباحث اطلاقا اثر مكونات البيئة السياسية والقانونية والرقابية على نشاط المؤسسة الوقفية سلبا او ايجابا، ومن المنطقي مراعاة خصوصية كل بلد عند دراسة الاوقاف او السعي للنهوض بها. لذا فان البناء المؤسسي للوقف ينبغي ان يراعي بيئة الدولة وشكل النظام السياسي وطبيعة القوانين السائدة عند الشروع في ارساء اسس البناء المؤسسي للوقف.

يعد شكل المؤسسة الوقفية من اكثر الاشكال ملائمة في الوقت الحالي، ويتطلب تشجيع انتشار ذلك، توفير الاطار القانوني الذي يضمن استقلالية المؤسسات الوقفية بعيدا عن التدخل الحكومي من حيث تقييد نشاطه او الغائه او منعه ضمانا لمصلحة المجتمع.

ان توفير الاطار القانوني الملائم للمؤسسة الوقفية ينبغي ان يراعي اساليب الادارة والاشراف الحديثة، سيما تنظيم اداء مجالس الادارة بما يضمن تنفيذ وصايا الواقفين. والاشراف التام على الجهاز التنفيذي للمؤسسة الوقفية بما ينسجم وعدم التفريط في رؤوس اموال الوقف والخروج على اهدافه.

ولابد من الاعفاء الضريبي للمؤسسة الوقفية من كل اشكال الضرائب، مع مراعاة قيامها باداء الوظيفة التي انشأت من اجلها.تماشيا بالاهتمام بمبدأ الشفافية في التعاملات والوضوح في الإفصاح المالي عن كافة المعلومات ووجود المعايير المحاسبية المتعارف عليها وتوافر تصنيفات ائتمانية لكافة

[79] اسامة عمر الاشقر، التنظيم القانوني للوقف: الدوافع- الآليات- المجالات، مصدر سابق، ص118

المنتجات المالية وغيرها من التطورات التي تؤكد وجود منهجية في العمل المالي وفي الأدوات الاستثمارية المتوفرة في السوق المالي وتعزز الثقة فيه.

ويسهم الاعفاء الضريبي في تشجيع الاستثمار في المؤسسات الوقفية، مع مراعاةالتنوع في الأدوات الاستثمارية بما يقلل مخاطر تعرض الوقف للهلاك.

العمل على انشاء قضاء مستقل يتولى رعاية الوقف ومؤسساته، واناطة الاشراف والرقابة بالقضاء على اداء المؤسسات الوقفية، واستصدار التشريعات اللازمة لتحقيق ذلك. ان من شأن ذلك حماية الوقف على مستوى الاداء التنفيذي ومنع تجاوز الدولة عليه، تقييدا او مصادرة او منعا.

يبقى كل ذلك معلقا بتوفير الاطار القانوني المناسب الذي يتطلب جهدا جماعيا توعية وجعل ذلك مطلبا تسعى الجهات المختصة لانشائه حماية للوقف ودوره الواعد في مجتمعاتنا الاسلامية.

قائمة المصادر:

1. الاشقر، اسامة عمر، تفعيل دور الوقف الاسلامي في ضوء التجربة الغربية، بحث مقدم الى اعمال مؤتمر الشارقة للوقف الاسلامي في المجتمع الدولي، الامانة العامة للاوقاف في الشارقة، 25-2005/4/27،
2. الاشقر، اسامة عمر ، تطوير المؤسسة الوقفية الاسلامية في ضوء التجربة الخيرية الغربية(دراسة حالة)، سلسلة الدراسات الفائزة في مسابقة الكويت الدولية لابحاث الوقف(11)، الامانة العامة للاوقاف، دولة الكويت، ط1، 1428هـ/2007م،
3. الاشقر، اسامة عمر الاشقر، التنظيم القانوني للوقف: الدوافع – الآليات – المجالات، بحث منشور في وقائع المؤتمر العلمي الثالث للاوقاف بالمملكة العربية السعودية، الجامعة الاسلامية 1430هـ/2009م ، ج3،
4. بالي، فيصل بن جعفر عبدالله ، يد الناظر على الوقف بين الامانة والضمان، بحث مقدم الى اعمال المؤتمر الثالث للاوقاف بالمملكة العربية السعودية،
5. البخاري،محمد بن اسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق مصطفى ديب البغا، ط2، دار ابن كثير، بيروت، 1407ه/1987م
6. البيهقي، السنن الكبرى، احمد بن الحسين، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، 1414ه/1994م
7. الحوراني، ياسر ، المشكلات المؤسسية للوقف في التجربة الاسلامية التاريخية، مجلة اوقاف، السنة الثامنة، العدد14، مايو2008،

8. رزق، مليحة محمد ، التطور المؤسسي لقطاع الاوقاف في المجتمعات الاسلامية (دراسة حالة جمهورية مصر العربية)، سلسلة الدراسات الفائزة في مسابقة الكويت الدولية لابحاث الوقف(8)، دولة الكويت، الامانة العامة للاوقاف،1427هـ/2006م،
9. الرفاعي، حسن محمد ، ادارة الاوقاف بين المركزية واللامركزية، بحث مقدم الى المؤتمر الثالث للاوقاف بالمملكة العربية السعودية، الوقف الاسلامي(اقتصاد وادارة وبناء وحضارة)، وقائع المؤتمر الثالث للاوقاف، الجامعة الاسلامية، 1430هـ/2009م ، المحور الثالث، الجزء الثالث،
10. شحاتة،حسين حسين ، منهج واساليب الادارة العمية الحديثة في المؤسسات الوقفية، سلسلة دراسات في الفكر الاقتصاد الاسلامي
11. ابن عابدين ،محمد امين بن عمر، تنوير الابصار مع الدر المختار مع حاشية ابن عابدي، بيروت،ط2، دار احياء التراث العربي، 1409ه/1988م
12. عارف، نصر محمد ، البناء المؤسسي لنظام الاوقاف: الاشكاليات وتجارب الاصلاح، http://repository.ksu.edu.sa/jspui/handle/123456789/8339
13. العاني، اسامة عبد المجيد ، صناديق الوقف الاستثماري، دراسة فقهية اقتصادية، دار البشائر الاسلامية، بيروت، ط1، 2010
14. عبدالله، طارق ، هارفارد واخواتها: دلالات الوقف التعليمي في الولايات المتحدة الامريكية، مجلة اوقاف، السنة الحادية عشرة العدد 1432،20ه/2011
15. العبد السلام، احمد بن صالح ، تاريخ الوقف عند المسلمين وغيرهم ، ندوة الوقف في الشريعة الإسلامية ومجالاته.
16. العمر، فؤاد عبدالله: البناء المؤسسي للوقف في بلدان شبه الجزيرة العربية، في كتاب نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت ، بيروت 2003م.
17. العمر، فؤاد عبدالله، دراسة حول نموذج المؤسسة المعاصرة للوقف: الإدارة والاستثمار مقدم إلى ندوة الوقف في تونس:الواقع وبناء المستقبل، 28–29 فبراير 2012 الجمهورية التونسية،
18. عمر،،محمد عبد الحليم ، قضايا ومشكلات المحاسبة على الوقف ورقة عمل مقدمة إلى الحلقة النقاشية حول: «القضايا المستجدة في الوقف وإشكالاته النظرية والعملية » مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر وبالتعاون بين: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع

للبنك الإسلامي للتنمية بجدة والأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت فى الفترة من 20-21 شعبان 1423هـ الموافق 26-27 أكتوبر 2002م/http://iefpedia.com/arab

19. غانم، إبراهيم البيومي ، الأوقاف والسياسة في مصر (القاهرة : دار الشروق ، الطبعة الأولى ، 1998)
20. غانم، ابراهيم البيومي، معالم التكوين التاريخي لنظام الوقف(اجتماعيا واقتصاديا ومؤسسيا)، مجلة اوقاف، العدد التجريبي، نوفمبر،2000،
21. غانم، ابراهيم البيومي، التكوين التاريخي للوقف في المجتمع العربي، منشور في ندوة الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2010،
22. قاروت، نور بنت حسن بنت عبد الحليم ،وظائف ناظر الوقف في الفقه الإسلامي ، مجلة أوقاف ، السنة /3 العدد/5 شعبان 1424 أكتوبر .
23. قحف، منذر: الوقف في المجتمع الإسلامي المعاصر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدوحة، قطر، 1419هـ (1998م)،
24. قحف، منذر ، الوقف الاسلامي ، تطوره، اداراته، تنميته، دار الفكر، دمشق2006
25. الكبيسي، محمد عبيد ، احكام الوقف في الشريعة الاسلامية، وزارة الاوقاف والشؤون الدينية في العراق، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2001م
26. الكوثري،محمد زاهد، مقالات الكوثري، القاهرة، المكتبة الازهرية للتراث، 1994،
27. Anheier,Helmut, Private Fund, Puplic Purpose, Pelnum Puplishers,New York,1998
28. CONNORS T,The nonprofit handbook : management (3° Ed.), 2002 supplement
David F. Freeman (Author) , John A. Edie (Author) , Jane C. Nober (Author), The Handbook on Private Foundations, Third Edition, 2005
29. Foundation Law in Switzerland – overview and current developments in civil and tax law By Prof. Dr.Dominique Jakob,M.I.L.(Lund) and Dr.GoranStuden,LL.M.(Cambridge)., www.rwi.uzh.ch/. *../ EMAMS_Foundation_Law_Reader.pdf*
30. Giving USA Foundation p157
31. Grantmaking by UK trusts and charities , January 2007,
32. http://en.wikipedia.org/wiki/Foundation_(United –States-_law)
33. http://www.investopedia.com/articles/financial-theory/09/ivy-league-endowments-money-management.asp
34. The American Heritage English as a second Language, Houghton Mifflin Company, Boston, New York,USA,1998,
35. Oxford Advancsd Learner s Dictionary of current English ,Oxford University Press,Sixth edition,2000,
36. Webster s New World Dictionary of the American Language, Second College Edition, Simon and Schuster Inc., Cleveland,1986,
37. http://www.acf.org.uk / trusts and foundations/?id=74,p.3
38. www.investorword.com
39. www.uky.edu/EVPFA/Controller/files/.../POLICY.pdf

İSLAMİ VAKIF BAĞIŞLARININ (BAĞIŞ FAALİYETLERİNİN), VAKIF (KURUM) KÜLTÜRÜYLE KORUNMASI

Prof. Dr. Usama ALANI
Aliraqiya Üniversitesi – IRAK

İslami Vakıflara Batılı Emperyalistlerin başlattığı saldırılar henüz bitmedi. Daha sonra bunu zalim ve müstebit yöneticiler üstlendi. Bu durumdan geçiş ülkelerindeki İslami azınlıklar veya çoğunluk olarak nitelendirilenlerin yönetimlerinin baskısı altındaki İslami gruplar etkilenmeye devam etmekteler.

Bu durum, vakıfları ve varlıklarını koruma ve kimliklerini muhafaza etme amacı bulunan kurumsal sistemlerin kullanılmasını gerekli kılmakta. Vakıf müesseselerinin teşkili Batı toplumlarında asırlardır süregelen başarılı ve kabul gören üsluplar olarak değerlendirilmekte olup bu durum İslam gerçeğinde bundan yararlanmayı gerektirmektedir.

Bu yararlanmayı hayata geçirmek için bu sunumda aşağıdaki konular ele alınacaktır:

- Vakıf müessesesiyle (Foundation) İslam âlemindeki vakıf müessesesi arasındaki benzerlikler ve farklılıklar;
- Vakıf müessesesi sistemini kullanmak suretiyle aşağıda yer aldığı şekliyle vakıfların korunması:
  - Mevzuat yönüyle (Yasa – Yargı),
  - Organizasyon ve idare yönüyle,
  - Denetim yönüyle (Devlet veya diğer),
  - Gelişim yönüyle.

GİRİŞ

Çağdaş toplumlarda İslam vakıflarının durumu:

İslam toplumunun gelişimiyle (Tarihsel süreçte amacı dışında kullanım, kötü yönetim ve usulsüzlük, soygun ve haksız yere vakfın işgal edilmesi gibi nedenlerden dolayı vakıflardaki yolsuzluk fenomenine dikkat çekilebilir)[1]. Bu köklü dönüşümler bir takım temel sorunlara sebebiyet vermiş, modern devletin tüm vakıf işlerini kontrol altına almasına yol açmış, olması gereken hiçbir bağımsızlığı bulunmayan ve meşruiyetini ve görevini devletten alan devlet vakıf bakanlıklarının ortaya çıkmasını beraberinde getirmiştir. Bilakis bu bakanlıkların idari çalışmalarının büyük kısmı yeterlilik ve iş bitirme hususunda gerekli olan en asgari şartlara dahi sahip bulunmamaktadır. Hatta vakıf bakanlıkları devlet bünyesinde çalışan kurumların en zayıflarını oluşturmaktadır[2].

Siyasi düzen veya tam olarak ifade etmek gerekirse hükümet bu konuda tarafsızlık ilkesi temelinde çalışmayıp bilakis devlet kararları elit gücün çıkarlarına bağlı olarak alınmaktadır. Ama bu bağlamda önemli olan devletin rolüyle vakıf müessesi arasındaki tahakküm ilişkisi

---

1 İbrahim Ghanem, Vakıf Sisteminin Tarihi Oluşum Göstergeleri (Toplumsal, İktisadi, Kurumsal). Vakıflar Dergisi. Deneysel Sayı. Asım 2000. Sayfa 66.

2 Yaser Al Horani, Tarihi İslam Tecrübesinde Vakıfların Kurumsal Sorunları. Sekizinci Yıl, Sayı 14, Mayıs 2008, Sayı 77.

çok tehlikeli yeni bir düzeni beraberinde getirmiş bulunmaktadır. Buna devralma düzeni de denebilir. Bu düzende kaynakların kullanımı, dayanışma ve kamu yararı amaçları için yürütülen faaliyetler siyasi düzendeki güç sahiplerinin yararına gerçekleşmektedir[3].

Tabi burada devletin vakıflar üzerindeki tahakkümünün genişlemesine katkıda bulunanı hükmü altına almasına katkıda bulunan bir takım nedenler bulunmaktadır:

1. Vakıflar üzerinde idari ve yeterlilik açısından denetim yapan cihazların geri kalmış olması,

2. Modern devletlerin sivil toplum kuruşluları[4] üzerinde tahakküme yönelmeleri,

3. Vakıfların yeniden yapılandırılması için Fas, Mısır ve Suriye'de[5] olduğu gibi emperyalist girişimler,

4. Küreselleşme çerçevesinde büyük devletlerin küçük devletler üzerinde tahakküm kurmaları sonucunda hayır bağışlarının terörle irtibatlandırılmasını ve bunların devletin yasalarının kontrolü altına sokulmasını beraberinde getirmiştir ki bunun sonucunda ilgili ülkenin tüm finans kurumlarının zaptı, denetimi ve muhasarası gibi bir durum ortaya çıkmış bulunmaktadır [6].

BİRİNCİ BÖLÜM – VAKIF MÜESSESESİ VE İSLAM VAKFI ARASINDAKİ BENZERLİKLER

İslam vakıf sistemi ile Batı dünyasındaki vakıf müessesesi arasındaki benzerlikler konusuna başlamadan önce konu çeşitli görüşler yardımıyla el alınacaktır:

1.1. Kavramlar Açısından:

Öncelikle kavramları kristalize etmek gerekir. Zira bu şekilde her iki kavram arasındaki yakınlaşma ve uzaklaşma noktalarını belirlememiz mümkün olur.

Vakıf müesseseleri (Foundation) hakkında çeşitli tanımlar yapıldı. Bu tanımlarda vakıf müessesesi, hayır müesseselerini desteklemek için oluşturulan bir organizasyon olarak görülmekte[7].

Amerikan Miras Sözlüğünde vakıf kavramının anlamları arasında şunlar yer almakta: Bağış oluyla kurulan ve finanse edilen her türlü müessese vakıf müessesesidir (Any institution that is founded and supported by endowment)[8] .

Oxford sözlüğünde kelimenin kendisi şu şekilde tanımlanmaktadır: Bilimsel araştırma veya hayır alanı gibi belirli bir amaç için kurulan herhangi bir kurumdur[9].

---

3 Aynı kaynak.

4 İbrahim Ghanem, Batı Toplumunda Vakıfların Tarihi Oluşumu, Arap Yurdunda Vakıf ve Sivil Toplum Sempozyumunda yapılan bir sunum. Arap Birliği Araştırmaları Merkezi, Beyrut, 2inci Baskı, 2010, Sayfa 110.

5 Muhammed Zahed Al Kevseri, Kevseri Makaleleri, Kahire, Ezher Tarihi Eserler Kütüphanesi, 1994, Sayfa 204.

6 Yaser Al Horani, Tarihi İslam Tecrübesinde Vakıfların Kurumsal Sorunları, Adı geçen eser, Sayı 78.

7 Web sayfası: www.investorword.com Vakıf kelimesinin araştırması.

8 The American Heritage English as a second Language, Houghton Mifflin Company, Boston, New York, USA, 1998, Sayfa 363.

9 Oxford Advanced Learners Dictionary of Current English, Oxford University Press, Sixth Edition, 2000, Sayfa 508.

Strauss sözlüğüne göre ise vakfın, belirli bir tüzel kişiliğe sahip, kendisine bağışlanmış belirli bir para veya mal varlığı bulunan, gelirlerinden amaçları için harcamalar yapılan bir kurum olması gerekir. Vakfın kurucularından bağımsız bir heyet olması veya bir tüzel kişiliğe sahip bir olması, araç olarak özel malı genel hayır ve yarar amacı güden alanlarda kullanıyor olması gerekir.

Vakıf (Foundation) devlete ait olmayan bir kurul veya organizasyon olup bir mütevelli heyeti veya vasiler ya da bir yönetim kurulu tarafından idare edilir. Bununla birlikte vakıf genel olarak kitleden bağış toplamamakta, bilakis kurucuları tarafından bağışlanan mallara dayanmakta ve genel yararı bulunan amaçlara hizmet etmektedir[10].

Websters sözlüğünde ise şu tanım yapılmakta: Vakıf ile mali bir fon veya hastane yenilenmesi, hayır işi ve benzeri konular ya da bir araştırma veya eğitim için finansman projesi anlaşılır[11].

Hayır müessesesi (Foundation) şu şekilde tanımlanır: "Kamuya ait olmayan, kar amacı gütmeyen ve varlığa sahip bir kurum olup varlıklarını hayır amacına yönelik programların idaresi için kullanır[12].

Önceki tanıma dayanarak bu müesseseleri ayıran önemli unsurlar şunlardır[13]:

1. Hayır ve bağış mallarının idaresi için kurumsal bir çalışma,
2. Devlet idare organlarına entegre olmamış âdemi merkeziyetçilik ve bağımsızlık,
3. Bağışların fert, aile ve kurumlarla sınırlılık,
4. Eğitim ve sağlıktan çeşitli sektörlere varıncaya dek toplumsal refaha katkıda bulunan ve kamunun yararına hayır çalışmaları.

Bu tanımlara bakarak "Foundation" kavramının organizasyonu, hayır müesseselerinin ister vakıf şeklini alsın isterse hayır derneği şeklini alsın isterse bir başka şekilde olsun, şekil açısından açıkladığını görüyoruz. Bununla birlikte (hayır alanından çalışan) müessese kavramı diğer derneklere ve organizasyonlara Vakıf Yapanlara teşmil edilmektedir.

"Foundation" lafzının münhasır yasal tek bir anlama delalet etmediğinden emin olmak lazım. Ayrıca bu lafız yalnız kendi başına, kamu yararı güden bir müessesenin burada söz konusu olduğunu ispata yeterli olmayabilir. Bunun yanı sıra böyle bir bağın mevcudiyetinden emin olmanın tek yolu Amerika Birleşik Devletlerinde olduğu gibi yasal durum ve yürürlükte olan federal vergi mevzuatı tarafından belirlenen bir takım unsurlardır[14].

---

10 Munzir Qahf, İslam Vakfı, Gelişimi, Yönetimi ve İlerlemesi, Daru'l-Fikr, Şam, 2006, Sayfa 60.

11 Webster's New World Dictionary of the American Language, Second College EDİTİON, Simon and Schuster Inc. Cleveland, 1986, Sayfa 551.

12 Freeman: Private Foundations, Sayfa 2, Austin: Foundations, Sayfa 39, Anheier: Private Funds, Sayfa 12.

13 Usame Amr Al Ashqar, Batı Hayır Tecrübesi Işığında İslam Vakıf Müessesesinin Gelişimi (Durum Araştırması), Uluslar arası Kuveyt Vakıf Araştırmaları yarışmasında başarılı olan araştırmalar silsilesi (11), Vakıflar Genel Sekreterliği, Kuveyt Devleti, Birinci Baskı, Hicri 1428 / Miladi 2007, Sayfa 21-22.

14 Tareq Abdallah, Harward ve Kardeşleri: Amerika Birleşik Devletlerinde Eğitim Vakfı Hedefleri, Vakıflar Dergisi, On birinci yıl, Sayı 20 Mayıs 2011 / Hicri 1432, Sayfa 50.

İslam'da vakıf kavramına gelince, bu çalışmayı yapan araştırmacıya göre mevkuf mallara olan ihtiyacın artmasına ve iktisadi hayattaki rolünün artmasına koşut olarak İslam'da vakıf tanımının her çeşit vakfı ve şartlarını içermesi gerektiğini düşünmektedir. Bununla kendisinden veya ürünlerinden genel veya özel olarak iyilik anlamında yararlanılan malın geçici veya daimi bir surette hapsedilmesi (tutulması) kastedilmektedir[15]. Bu tanımdan İslam'da vakfın en önemli özelliklerinin şunlar olduğu sonucunu çıkarabiliriz:

1. Bağış devam eden bir sadaka olup bu devam ya mevkuf kaynağın üretim ömrünün devamına ya da Vakıf Yapanın şartlarının devamına işaret eder,
2. İslam'da bağış, mevkuf kaynağın doğasına ve türüne göre iktisadi açıdan üretim veya hizmet sermayesini temsil eder,
3. İslam'da vakıf tüm mevkuf malları temsil eder. Bu, fakihlerin çoğuna göre olduğu gibi ya ebedi (daimi) ya da Malikilerin cevaz verdikleri gibi menkul şeklinde olur,
4. İslam vakfı, ya kendisinden kaynaklanan ortaya çıkan geliri veya bağış ürününün satışı veya pazarlanması yoluyla elde edilen malları içerir,
5. Ayrıca İslam vakfı hangi tür ve cinsten olursa olsun yapılan tüm hayır ve hasenatı içerir,
6. İslam vakfı Vakıf Yapanın iradesini yansıtan yasal tüzel bir kişiliği temsil eder,
7. İslam vakfı sürekliliğin ve iyi idarenin korunmasını gerektirir.

1.2. Çeşitlilik ve Şekil Yönüyle:

Bizden öncekiler İslami bağış ve türleri arasında ve özellikle de nesillere yönelik bağışla diğerleri arasında hayır hasenat açısından bir ayırım yapmamışlardır. Vakfın tüm şekillerine bağış veya hapis veya sadaka adı tesmiye edilmiştir[16]. Bununla birlikte daha sonra gelenler bağışları bazı mülahazalar nedeniyle çeşitli bölümlere ayırmışlardır. Bunlar [17]:

a. Yararın tahakkuku açısından vakıf çeşitleri (kendilerine vakfedilenler yönüyle)

1. Ailevi veya nesli vakıf:

Bundan kasıt Vakıf Yapanın zürriyetine veya bunlardan sonra gelenlere münhasır hayır hasenatı kesintiye uğramayan özel yararı bulunan vakıftır. Al Zubeyr Vakfı örneğinde olduğu gibi[18].

Aile vakfında herkesin bildiği daimi bir yarar bulunur ki bu zaman geçse de Vakıf Yapanın evlatları veya torunları tabakadan tabakaya nesilden nesle mevkuf kaynakların yıllık veriminden yararlanmaya devam eder. Aile vakfında kendilerine vakfedilenlerin akraba, kardeş veya başkaları tarafından yapılmış olması fark etmemektedir. Bu türden vakıflar üzerinde günümüz mevzuatları özellikle Hicri on dördüncü asır başlarında bir takım zorluklar çıkarmaktadır. Ve hatta bazı durumlarda bunların ilgasına dahi gidilebilmektedir[19].

---

15 Munzur Qahf, İslam Vakfı, Sayfa 62.

16 Abu Zehra, Vakıf Üzerine Dersler, Sayfa 17, Muhammed Ubeyd Al Kubeysi, Vakıf Hükümleri, 1/42.

17 Usame Abdülmecit Elani, Vakıf Yatırım Fonları, Fıkhi İktisadi Araştırma, Darul Beşair El İslamiyye, Beyrut, Baskı 201, 1, Sayfa 26-29.

18 Buhari tarafından El Vesaya'da ve El Beyhaki tarafından sünnet kitabında zikredilmiştir, 6/166.

19 Ahmet Bin Salih El Abudsselam, Müslümanlarda ve diğerlerinde vakıf tarihi, İslam Şeriatında Vakıf ve Alanları Sempozyumu.

2. Hayır Vakfı:

Vakıf Yapanın başından itibaren hayır hasenat olarak yaptığı bir bağıştır. Bunun yararı yalnız belirli bir kişiye yönelik olmaz.

3. Ailevi Hayır Vakfı[20]:

Bu, bir kısmı ailevi bir kısmı ise hayra yönelik olmak üzere iki görüntülü bir durumdur.

Bunlardan birincisi: Vakıf Yapan kişi, mevkuf evin getirisinin üçte birini örneğin Kuran-ı Kerim hıfız halkalarına infak edilmesini ve getirinin diğer kısmını kendi evlatlarına ve daha sonra da onların evlatlarına infak edilmesini şart koşabilir.

İkincisi: Vakıf Yapan kişi, mevkuf evin getirisinden örneğin bin Riyalin veya belirli bir meblağın infak edilmesini ve geriye kalanının ise azalan veya çoğalan bir şekilde evlatlarına ödenmesini şart koşabilir.

Yalnız, Vakıf Yapanın başlangıçta evini kendisine daha sonra ise evlatlarına vakfetmesi ve onlardan sonra da Kuran-ı Kerim hıfız evine vakfetmesi halinde burada bir aile vakfından söz etmek mümkün olur.

Şayet bu evi başlangıçta beş seneliğine Kuran-ı Kerim hıfzına daha sonra ise bu sürenin sonunda bunu hayatı boyunca kendisine ve kendisinden sonra da evlatlarına bırakması durumunda burada bir hayır vakfından söz etmek mümkün olur. Burada vakfın türünü belirleyen işin başında kendisine vakfedilen cihetin kendisidir.

b. Yönetim şekli açısından bağış türleri[21]:

Bu türden bağışlar şu kısımlara ayrılır:

1. Vakıf Yapanın kendisi veya kendisinden sonra gelen ve vasıfları Vakıf Yapan tarafından belirlenen soyu tarafından yönetilen bağışlar.

2. Müstefit tarafları denetleyen vakıf nazırı tarafından yönetilen bağışlar. Vakıf Yapanın, vakfının kendisine bağış hayırları infak edilen bir cami imamı tarafından idare edilmesini vakıf tüzüğünde belirtmesi buna örnek gösterilebilir.

3. Yargı tarafından idare edilen vakıflar:

Bunlar, kuruluş belgeleri kaybolan ve Vakıf Yapanın bunların nasıl idare edilecekleri yönündeki tercihleri bilinmeyen vakıflar, ya da devlet idaresine tabi olan vakıflardır. Bunlar son asırlarda ve özellikle de on dokuzuncu yüzyılın yarısından Osmanlı Devletinde vakıflar bakanlığı kuruluş kanunun çıkarılmasından sonra devletin kontrolüne geçmiş olan vakıflardır.

c. İktisadi içeriğine göre vakıf türleri[22]:

Bu türden vakıflar şu kısımlara ayrılır:

---

20 Nur Bint Hasan Bint Abdulhaliym Karun, İslam Fıkhında Vakıf idarecisinin görevleri, Vakıflar dergisi, Yıl 3, Sayı 5, Ekim 1424, Sayfa 143.

21 Munzir Qahf, İslam Vakfı, Sayfa 31-32.

22 Aynı kaynak, Sayfa 33-34.

1. Doğrudan hizmet sunan vakıflar: Bunlar, kendisine vakfedilene doğrudan hizmet sunan vakıflardır. Namaz için yer temin eden cami vakfı, öğrencilerin eğitimi için yer temin eden okul vakfı benzeri vakıflar bunlara örnek gösterilebilir. Bu doğrudan hizmetler fiili üretimi temsil eder ya da vakıf mallarının kaynaklarının kendisi fiili yararları temsil eder. Bu yararlarla ilgili vakıf malları nesilden nesle biriken sabit üretimsel varlıkları temsil eder.

2. Yatırım vakıfları: Bunlar, sınaî, zirai, ticari veya hizmet yatırımlarına yönelik mevkuf vakıfları olup bunlarla kendi zatları kastedilmez. Bilakis bunlarla vakıf amaçları doğrultusunda sarf edilen net gelir getirisi üretimi kastedilir. Bu durumda yatırım mülkleri pazarda talepte bulunan müşteriler için herhangi bir mal veya hizmet üretebilir ve bunların net gelirleri vakıf amaçları doğrultusunda infak edilebilir.

d. Mevkuf mal türleri açısından vakıf çeşitleri:

Vakfedilen mal türleri açısından vakıflar ya gayrimenkul ya da menkul şeklinde olur. Al Zakhira isimli kitabın müellifi hapsi üçe kısma ayırmakta[23]:

1. Arazi ve ev, dükkan, duvar, mescit, fabrika, mezar ve yol benzerleri.
2. At ve inek gibi hayvanlar ve köleler.
3. Silah ve zırh. Bu konuda dört görüş bulunmaktadır. Bunlardan kimi cevaz vermekte, kimi men etmekte ve kimi özellikle ata izin vermekte ve kimi özgürleşmesini engellediği için kölelerin durumunu kerih görmekte.

Batı dünyasında ise vakıf müessesesi şu kısımlara ayrılmakta:

a. Genel kamu yararına olan müesseseler:

Toplum yararına olan kurumlar (Public Foundation) hayır kurumları olarak değerlendirilirler. Bunların en önemli hedefleri hayır projelerini hayır faaliyetleriyle finanse etmek ve çeşitli sponsorlar tarafından finanse edilen hayır faaliyetleri yürütmektir. Bunlar, özel müesseseleri ve bireyleri ve kamu kurumlarını içerebilir. Bu müesseselere genel hayır konumunu muhafaza edebilmesi için finans kaynaklarının çeşitlendirilmesini sağlama şartı koşulabilir. Kiliseler, hastaneler ve ihtisas hastanelerine ve üniversitelere bağlı tıbbi araştırma merkezleri ve okullar genel kamu yararına olan kurumlar kapsamında sınıflandırılırlar. Bununla birlikte genel kamu yararına olan kurumların en büyük kısmı yerel topluluklar müesseseleri adı altında (Community Foundation) kurulan kuruluşlardır. Bunlar belirli bir coğrafi bölge dahilinde fakir ve muhtaç kesimlerin gereksinimlerini karşılamaya yönelik olarak çalışırlar. Amerika Birleşik Devletlerinde kentleşmiş ve kırsal kesimlerde şu anda bu çerçevede çalışan 700 civarında bu türden müessese faaliyet yürütmekte ve bunların 2007 yılındaki bütçeleri 48 milyar Dolara çıkmış bulunmaktadır[24].

b. Özel kamu yararına olan müesseseler:

Özel kamu yararına olan müesseseler maddi kaynaklarını genellikle tek bir temelden temin ederler (aile, fert veya iktisadi bir tesis). Aynı şekilde görevi hayır finans kuruluşlarına veya fertlere münhasır olur ve hayır projelerinin hayata geçirilmesi ve idaresinde doğrudan faaliyetlere yönelir. Bu özel müesseseler üçe ayrılırlar[25]:

---

23 Al Zakhira, Al Lakhmi, 7/312.

24 Tareq Abdallah, Harward ve Kardeşleri: Amerika Birleşik Devletlerinde Eğitim Vakfı Hedefleri, Adı geçen eser, Sayfa 51.

25 Adı geçen eser, Sayfa 51-52.

- Bağımsız vakıf müesseseleri (Independent Foundation): Bunlara aile kurumları adı da verilir. Bunların kaynakları ister fert bazında isterse aile bazında olsun tek bir kaynaktan yapılan hibe veya bağışlardan meydana gelir. Bu müesseseler kamu yararına olan müesseselerin % 98 gibi büyük bir çoğunluğunu oluşturmaktadır. Bu bağımsız müesseseler başlangıçlarında fakirliğin şiddetinin azaltılması, eğitim, sağlık gibi belirli konularda uzmanlaşmaya çalışmışlardır. Bununla birlikte yirminci asrın başlarında bunların yeni bir nesli ortaya çıkarak tek bir alanda faaliyet yürütmek yerine çeşitli alanlarda çalışmalara başlamıştır. Bu bağımsız müesseseler hacim ve hedef yönüyle farklılıklar gösterirler.
- İktisadi şirketler tarafından finanse edilen vakıf müesseseleri (Company sponsored foundation): Bu müesseseler kar amacı güden herhangi bir şirketten yıllık bağış ve katkılar elde ederler. Müessese ve şirket arasındaki organik ilişkiye rağmen her ikisi de yasal olarak birbirlerinden ayrı yapılardır. İktisadi şirketler tarafından finanse edilen müesseseler bağımsız, yasal koruma altında olan ve kendilerine has bir mütevelli heyeti bulunan kuruluşlardır.
- Operasyonsal vakıf müesseseleri (Operating foundation): (birey veya aile) tek bir kaynağın kurduğu bu türden vakıfları diğerlerinden ayıran en önemli özellik bunların önceden uğraşı alanlarını belirlemeleri ve diğer müesseselere bağışta bulunma yerine projelerini doğrudan kendilerinin uygulamaya koymalardır. Bireyler tarafından kurulan müzeler için finanse edilen vakıf türleri bu alanda en çok öne çıkan türlerdendir. Aynı şekilde, fakir toplum katmanlarına tahsis edilen ve gelirleri sunmuş olduğu hizmetlerin finansmanı için kullanılan hastane vakıfları da bu kapsama girer.

1.3. Vakıf müessesesinin iktisadi önemi yönüyle:

Bu müesseselerin Amerika Birleşik Devletlerindeki ehemmiyetini ve sahip olduğu vakıf varlıklarının hacmini ve bu vakıf varlıklarının doğasını bilme babında burada yararlı bir takım istatistikleri sunuyoruz:

o Amerikan Hayır İstatistikleri Ulusal Merkezi verilerine göre kayıtlı özel vakıf müesseselerinin (Private foundation) sayısı 1998 yılında 70.480 iken bu sayı 2011 yılında 98.434e yükselmiştir. 2010 yılında4459 yeni vakıf kurulmuştur[26].

o En büyük on vakfın yıllık geliri 2011 yılında 15 milyar Doları aşmış bulunmaktadır. Tüm vakıfların toplam gelirleri ise 84,99 milyar Doları bulmaktadır[27].

o Özel müesseselerin sayısı 97.000e ulaşmış bulunuyor. Toplumsal müesseseler Haziran 2012'den 1.100 daha fazla bulunmakta. Özel müesseselerin toplam varlıkları 646,5 Milyar Dolara ulaşırken toplumsal müesseselerin varlıkları ise aynı dönem içerisinde 48,8 milyar Dolara ulaşmış bulunmaktadır[28].

o 2011 yılında hayır ve vakıf bağışlarının Amerika Birleşik Devletleri gayri safi yurtiçi hâsılasına nispi oranı % 2ye ulaşmış bulunmaktadır[29].

---

26 Giving USA Foundation, Sayfa 157.

27 IBID.

28 IBID, Sayfa 157.

29 IBID, Sayfa 270.

İslam ülkelerindeki vakıfların mal varlıklarının tutarı konusunda veri bulunmamakta. Bununla birlikte Ernst Young Danışmanlık şirketinin 2010 yılı verilerine göre düzenlediği raporda İslam vakıfları sektörüne ışık tutulmakta. Buna göre İslam vakıflarının varlıkları takribi 105 milyar Dolara ulaşmakta. Rapor bu sektörün İslami bankaların sunduğu mali hizmetlerde yeni bir neslin ortaya çıkmasında katalizatör görevi üstleneceğine işaret etmekte. Ayrıca bu sektör İslami yatırım fonları alanında da dirilmeye katkıda bulunacaktır[30].

Yukarıda yer alanlardan da anlaşılacağı üzere Batı dünyasında vakıf müessesesi (Foundations) büyük oranda İslam vakıf müessesesine benzemektedir. Zira burada da getirisi hayır işlerine yatırılan ve harcanan sürekli bir malın varlığı söz konusudur. Aynı durum şekildeki çeşitlilik içinde söz konusudur. Bununla birlikte bilahare açıklayacağımız üzere bazı noktalarda İslam vakıf geleneğinden ayrılmaktadır.

İKİNCİ BÖLÜM: BATI ÂLEMİNDE VAKIF MÜESSESESİ

Birincisi: Batı Âleminde vakıf kurmak için gerekli olan yasal koşullar

Bu bentte bazı Batı âlemi ülkelerinde bir müessese kurmak için gerekli görülen en önemli yasal şartları ele alacağız.

2.0.1. Birleşik Krallıklarda, İngiltere ve Galler'de vakıf müessesesinin kuruluşu Hayır İşleri Yüksek Komiserliği (Charity Commission for England and Wales) nezdinde yapılmaktadır. Müessesesin tescil şekli (özel veya kamu vb…) (sınırlı veya sınırsız) bağışların türü, mevkuf malların çeşidi ve kaynağına göre belirlenmektedir[31]. Vakıf müesseseleri idaresi sorumluları söz konusu yasal bağımsızlığın vakıflara kendi politikalarını belirleme, müdahaleler, dış baskılar veya kurum üzerindeki çeşitli tahakkümler nedeniyle gerçekleştirmekte zorlandığı hedeflerini gerçekleştirme imkanı sunduğunu belirtmekteler.

Burada Birleşik Krallıklarda bağış kurumu olarak çalışan üç çeşit hayır kurumu bulunmakta[32].

- Hayır vakfı müessesesi ve sekreterlikleri: Bunlar gönüllü işleri ve sivil toplumu destekleyen bağımsızlığa sahip müesseselerdir.

- Sosyal müesseseler: Bunlar vakıf sekreterlikleri olup belirli sosyal grupları ve amaçları desteklerler.

- Diğer hayır müesseseleri: Bunlar çalışan büyük hayır müesseseleri olup belirli bir hedefi kapsar ve destekler. Örneğin Britanya Kalp Vakfı.

2.0.2. Amerika Birleşik Devletlerinde Vakıf Müesseseleri:

Amerikan yasasına göre vakıf müessesi kar amacı gütmeyen organizasyon türlerinden biridir.

---

30 Fuat Al Amr, Çağdaş Vakıf Müessesesi Modeline Doğru: İdare ve Yatırım, Tunus Vakıflar Sempozyumunda sunulmuştur. Vakıa ve Geleceğin Kurulması, 28-29 Şubat 2012, Tunus Cumhuriyeti, Sayfa 4.

31 Usame Amr Al Ashqar, Batı hayır tecrübesi ışığında İslam vakıf müessesesinin gelişimi, Sayfa 42-46.

32 Grantmaking by UK trusts and charities, Ocak 2007, http://www .acf.org.uk / trusts and foundations/?id=74,p.3

Amerikan iç gelir yönetmeliği (IRC)[33] bireyler, aileler veya şirketler tarafından finanse edilen özel müessese (private) ile kar amacı gütmeyen ve gelirlerini genellikle kamu finansmanı (public) yoluyla elde eden diğer müessese türleri arasında bir ayırım yapmaktadır.

Kanuna uygun olarak idari ve işletme masrafların % 5i aşmaması gerekmektedir. Bunlar hiçbir işçi çalıştırmayan küçük müesseseler de olabilir veya yanında görevliler çalıştıran büyük müesseseler gibi vakfın değerinin % 0,5ine ulaşabilir. Amerikan Kongresi sunulan tekliflerle ödenek için söz konusu % 5 şartını ortadan kaldırmaya çalışmaktadır. Bu teklifler doksanlı yılların sonlarında olduğu gibi bu müesseselerin yatırım gelirleri elde etmesi ve iktisadi gelişmelerin söz olması durumunda revaç ve teyit görmektedir. İktisadi krizlerin ortaya çıkması ve 2001-2003 ve daha sonrasında olduğu gibi gelirlerin azalması döneminde de bu teklifin gündemden kalkması söz konusu olmaktadır. Bu müesseseler Amerikan İç Gelir Yasasının 501inci maddesinin C fırkası uyarınca vergi muafiyetinden yararlanmaktadır. Bu yasa kar amacı gütmeyen 28 tür hayır organizasyonunu içermektedir[34].

2.0.3. İsviçre Vakıf Müesseseleri[35]:

Öncelikle Batı toplumlarında şu an geçerli olduğu üzere müessese lafzına işaret etmek gerekir. Bu lafız burada tüm hayır iş türlerini içermektedir. Ve İsviçre yasal ve finanssal kolaylıklar ve yasaların sunduğu vergi muafiyetleri açısından kurumlar ve finansörler için bir cennet olarak kabul edilmektedir.

Ticari sicile kayıt zorunluluğu bulunmaması nedeniyle özel ve kilise müesseselerinin adedini saymak oldukça zor görünmekte.

Bununla birlikte kayıtlı olan müesseselerin sayısı 01.01.2011 itibarıyla 17897'ye ulaşmış bulunmaktadır. İsviçre özel yasaları müesseselerin her türlü yasal şekillerini kapsamakta ve ticari sicile kayıt olması gereken geleneksel ve kilise müesseseleri (ordinary foundation) gibi geleneksel müesseseler üzerine yoğunlaşmış bulunmaktadır. Memurların yararına olan ve müessese hükmüne giren emeklilik fonları benzeri programlarda bu kapsamda değerlendirilmektedir.

Buna aile müesseselerini (Family Foundations) eklemek gerekir. Zira yasa bunları aileye bağışta bulunmak veya desteklemek amacıyla kurulmuş olmaları hasebiyle bu kapsam içerisine almaktadır. Bu kurumların ticari sicile kayıt olma zorunluluğu bulunmadığı gibi devlet denetimine de tabi bulunmamaktalar.

İsviçre'de yaygın halde bulunan diğer vakıf müesseselerinden olmak üzere şirket vakıfları veya şirketler tarafından finanse edilen (corporate foundations) vakıflar bulunmaktadır. Bunlar iki türde olmaktalar: Doğrudan bir şekilde destek olan müesseseler veya holding vakıf müesseseleridir. Birinci şıkka giren vakıf müesseseleri İsviçre'de yaygın bir halde bulunurlar ve

33 Internal Revenue Code.

34 IBID.

35 Foundation Law in Switzerland – overview and current developments in civil and tax law by Prof. Dr. Dominique jakob M.I.L. (Lund) and Dr. Goran Studen LL.M (Cambridge)… www.rwi.uzh.ch/.../EMAMS_Foundation_Law_Reader.pdf. Sayfa 2-6.

hastaneler, okullar, bakım merkezleri ve benzeri kurumların finansmanı bunlara örnek olarak gösterilebilir. Diğer holding vakıf müesseselerine gelince bunlar hayır işlerini idare etmesini olanaklı kılan varlıklara sahip bulunan müessese türleridir.

Burada bağlı müesseseler (Dependent foundations) ve trustlar bulunmakta. Bağlı müesseselerden kasıt tüzel kişiliklere sahip bulunmayan bağlı müesseselerdir. Genellikle bunların kaynakları bağış, miras ve vasiyet gibi kaynaklardır. Bağlı / şartlı müesseseler koruma (şemsiye) müesseseleri (Umbrella foundations) olarak bilinirler.

Müesseseler belirli bir amaç için varlıkların tutulması yoluyla kurulurlar. Bu bağlamda vakıf müesseseleri belirli bağımsız varlık toplulukların bağışlarından oluşur, tüzel kişiliğe sahip olurlar ve belirli bir amaca yönelik çalışırlar. İsviçre yasalarına göre aşağıda yer alan özelliklerin vakıf müesseselerinde bulunması gerekir: Kuruluş için niyetin bulunması, inşa amacının belirlenmesi, mevkuf varlıkların bulunması ve yönetim.

Kurucu (Vakıf Yapan), bağışlamak istediği varlıkların kullanım amacını belirleme hususunda tam bir hürriyete sahip olur. Bununla birlikte bunların yasayla çatışmaması ve ahlaki değerlere zıt olmaması gerekir. Vakıf müessesesinin ne kurumun kendisi ne de Vakıf Yapan için herhangi bir şahsi çıkar gütmemesi gerekir. Kanun, mevkuf malların türünün belirlenmesi hususunda herhangi bir sınırlamaya gitmemekte. Zira gayrimenkul, nakit, imtiyaz hakkı, teminatlar, üçüncü şahıslardan olan hak edişler ve benzeri varlıkların bağışlanmasına izin vermektedir. Aynı şekilde varlıkların miktarı konusunda da bir asgari sınır belirlememektedir. Bununla birlikte fiiliyatta başlangıç varlığının elli (50) bin İsviçre Frangından az olmaması gerekmekte.

İkincisi: Batı Aleminde Vakıf Müesseselerinin Organizasyonsal Yönü:

Birleşik Krallıklarda tüm vakıfların bir mütevelli heyetlerinin (Vasilerin) veya vakıf ana nizamnamesine (iç yönetmelik) uygun olarak vakıf işlerinin takip edilmesini üstlenen yöneticilerinin bulunması gerekir. Mütevelli heyetin her birinin vakıf nizamnamesinin uygulamaya ve vakfın bağımsızlığını korumaya özen göstermesi gerekir.

Mütevelli heyet müessesenin politika ve stratejik planlarını yapar. Müessesesinin hayır işlerinin genişlemesi ve mütevelli heyetin görevini en iyi bir şekilde yerine getirme hususunda sürekli danışmanlık desteği olmaksızın acze düşmesi halinde mütevelli heyeti karşılaştığı sorunların çözümü hususunda ilgili profesyonel kuruma ve kuruluşlardan destek alabilir[36].

Vakfın günlük olağan işleri yürütme kurulu tarafından yapılır ve üst makama karşı sorumlu olur (Mütevelli heyet veya yöneticiler). Müessesenin daha önce zikredildiği üzere hayır işleri yüksek komiserliği nezdinde tescil edilmesi gerekir. Amerika Birleşik Devletlerinde yönetsel üslup Birleşik Krallıktakinden farklıdır.

İsviçre'de ise İsviçre yasaları vakıf müessesesini yöneten bir takım bölümler ihdas etmiş bulunmaktadır. Zira burada öncelikle bir denetim mekanizması ve yönetim kurulu veya mütevelli heyet şeklinde bir yönetim mekanizmasının bulunması gerekir. Bu kurul müessesenin yasal

36 Usame Amr Al Ashqar, Batı Tecrübesi Işığında İslam Vakıf Müessesesinin Gelişimi, Sayfa 71.

sorumluluğunu üstlenir ve müessesenin yönetimini denetler ve vakıf ana sözleşmesinin veya iç yönetmeliğinin ışığı altında çeşitli makamlar nezdinde temsil eder[37]. Ayrıca müessesenin bir veya birden fazla gerçek kişi ya da bir tüzel kişiliğe sahip bir yürütme organının veya müessesenin hacmine göre bölümlerinin olması gerekir. Bunlar müessesenin hak ve yükümlülüklerini ve kapanış işlemlerini takip eder, müessesenin idari organına karşı sorumlu olurlar[38].

Üçüncüsü: Batı Aleminde Vakıf Müessesesinin Vergi Muafiyeti:

2.3.1. Birleşik Krallık:

Birleşik Krallıklarda çeşitli vergi türleri bulunmaktadır. Bunlar gelir vergisinden KDV'ye ve oradan da sermayeden elde edilen gelirden doğan vergilere kadar uzanır. Britanya Vergi Sistemi genel ve şümullüdür. Bununla birlikte vakıf trustlarına ve hayır kurumlarına mal ve hizmet üretseler dahi bazı avantajlar ve istisnalar getirilmiştir.

Örneğin vakıf hayır trustları, kırılgan gruplara sunulan yemek ve sağlık desteği hizmetlerinde KDV ödemesinden muaf tutulmaktalar. Aynı durum çocuklara sunulan bakım hizmetleri veya dini kurumların desteklenmesi ya da her çeşit eğitim ve bilimsel araştırma için de söz konusudur.

Aynı şekilde hayır kurumları gelir vergisinden muaf tutulmakta ve mirasın bir kısmının tahsis edilmesi durumunda bağış ve miras vergisinden muaf tutulmakta.

2.3.2. Amerika Birleşik Devletleri:

Araştırmacılar, Amerika Birleşik Devletlerinde hayır için yapılan mal bağışlarında vergi muafiyetleri ve kolaylıklarını düzenleyen 1917 yılında yapılan kanunun onayından bu yana Amerikan yurttaşının teberru seviyesinin diğer ülkelerde yapılan teberru seviye ortalamasını aştığı görülmekte[39]. Buna ilerde açıklanacağı üzere Batı ülkelerinde aile vakıflarında Vakıf Yapanın, eşinin ve evlatlarının intifa şartı bulunan vakıfları da kapsayacak şekilde vergi kolaylıkları eklenmiştir[40].

Hayır ve vakıf müesseseleri için vergi muafiyetleri ve kolaylıklarından iki türlü yararlanılmakta: Birincisi; Bu müesseselerin, sahip oldukları gayrimenkul ve vakıf mameleklerinin vergiden muaf tutulması bu müesseselerin varlıkları üzerindeki yıllar ve onlarca sene boyunca amortisman ve aşınma payının muhafaza edilmesi anlamına gelmektedir. İkincisi; mameleklerini hayır kurumları lehine teberruda bulunanlar ve vakfedenler hakkında vergi kolaylıklarıdır. Bu şekilde kar amacı gütmeyen müesseselerin desteklenmesi için teberru sahipleri ve vakfedenler teşvik edilmiş olmakta.

---

37 Foundation Law in Switzerland – Overview and current developments in civil and tax law by Prof. Dr. Dominique jakob, M.I.L. (Lund) and Dr. Goran Studen, L.L.M. (Cambridge)., www.rwi.uzh.ch/.../EMAMS_Foundation_Law_reader.pdf, Sayfa 7.

38 IBID.

39 Bir saha araştırmasında, bağışta vergi sistemini kullanmak isteyen Amerikan yurttaşının yıllık gelirinin % 2,6 oranında bağış yaptığı ortaya çıkmıştır. Diğer yandan bağış yaparken vergi yönetmeliğini dikkate almayan yurttaşların ise yıllık gelirinin % 0,7sini bağış şeklinde verdiği görülmekte. Bakınız Tressler: Charitable Giving, Sayfa 3.

40 Usama Al Ashqar, Batı Tecrübesi Işığında İslami Vakıfların rolünün etkinleştirilmesi, Şarjah Uluslar arası toplumda İslami vakıflar kongresinin çalışmalarına sunulmuş bir araştırmadır, Şarjah Vakıflar Genel Sekreterliği, 25-27.04.2005, Sayfa 11.

Bunun yanı sıra Batı kanunları bu vergi kolaylıklarının sunulmasında bazı mülahazalar nedeniyle kurumlar arasında farklılar gözetmektedir. Bunların başında idare ve finansman açısından geniş bir kapsamı bulunan hayır kurumlarına verilen destekler ve bunların idari ve mali açıdan daha dar bir kapsama sahip olan hayır kurumlarına (fert, müessese, aile tarafından yapılan maddi yardımlar kastedilmekte) nazaran vergisel açıdan tercih edilmeleri gelmektedir. Ayrıca Batı Vergi Sistemi, doğrudan halka hizmet sunan hayır işletme kurumlarına vergi imtiyazları vermekte ve bunları para yardımında bulunan hayır kurumlarına nazaran vergisel yönden öncelikli kılmaktadır[41].

Özel müesseseler adet olarak kamu müesseselerinin muafiyetlerinden daha az muafiyetler elde etmektedir. Müesseselere verilen vergi muafiyetleri Amerikan Vergi Mevzuatı tarafından yapılan sınıflandırmaya uygun olarak yapılmaktadır (IRS)[42], [43].

1969 yılı vergi reformu yasası, vergilerin çoğundan müstesna tutulmaların özel vakıf müesseselerinin toplumsal taşıdıkları anlamın doğasını belirleyerek bağışçıların vergisel muafiyet elde etmelerini sağlamaktadır. Bunun için özel vakıf müesseselerinin aşağıdaki yükümlülükleri yerine getirmesi gerekmektedir:

a) Vakıf varlıklarının % 5 oranından bir miktarı hayır amaçları için vermesi ve buna şahsi amaçlar için kullanılan meblağların dahil edilmemesi gerekir;

b) Vakfın kar getiren hiçbir faaliyet yürütmemesi gerekir;

c) Vakfın, her yıl genel çalışmalarını içeren bir rapor ve her mali yılsonunda kar amacı güden şirketlerde olduğu gibi kapanış hesaplarını sunması gerekir;

d) Vakıf müessesesinin, kar amacı gütmeyen bir müesseseyle ilgili herhangi bir ek gerekliliği de yerine getirmesi gerekir[44].

2.3.3. İsviçre[45]:

Hayır kurumlarına sunulan muafiyetler açısından vergi kanunu genişletilmiş ve federal doğrudan vergi yasası ve kantonlar ve toplumsal kurumlar vergi yasası ile tüm vergi muafiyetleri garanti altına alınmıştır. Burada muafiyet açısından vakıf müessese türleri arasında bir ayırıma gidilmiştir.

Kar amacı gütmeyen müessese ve organizasyonlara gelince İsviçre vergi dairesi genel yarar gözeten kurumlara muafiyetler vermektedir. Bu kavramla iki özelliğin tahakkuk etmesi gerekir. Bunlardan birincisi, kurum tarafından yapılan faaliyetlerin topluluğun ihtiyaçlarını karşılamak amacıyla yapılması ve bu faaliyetlerin kuruma herhangi bir iktisadi veya şahsi ya da her ikisinin bir arada olduğu bir yararının olmaması gerekir. Genel yarar türleri tüm hayır işlerinin türlerini

41 Connors: Non-profit organization, Sayfa 3.1, Freeman: Private foundations, Sayfa 47-65.

42 Internal Revenue Service

43 http://en.wikipedia.org/wiki/Foundation_(United –States-_law).

44 IBID.

45 Foundation Law in Switzerland – overview and current developments in civil and tax law by Prof. Dr. Dominique Jakob, M.I.L. (Lund) and Dr. Goran Studen, L.L.M. (Cambridge)., www.rwi.uzh.ch/.../EMAMS_Foundation_Law_Reader.pdf, Sayfa 16-20.

içerecek şekilde çeşitlendirilmiştir ki bunlar insani, sağlık, çevre, eğitim, bilimsel ve kültüreldir. Bunlar eğitim, insan hakları, çevre koruması, hayvanlara şefkat ve toplumun yararlı gördüğü her şey gibi toplumsal ilgileri de eklemek gerekir.

Kar amacı gütmeyen kuruluşlar vergi muafiyeti ve türü açısından çeşitli sınıflara tabi olurlar. Doğrudan vergiyle ilgili konularda kar amacı gütmeyen kuruluşlar ki bunların durumlarını daha önce zikretmiştik, doğrudan vergilerden bütünüyle muaf tutulurlar.

Katma değer vergisine gelince kar amacı gütmeyen kuruluşlar gelirleri yıllık 150 bin İsviçre Frankını aşmadığı sürece bu vergiden muaf tutulurlar. Aynı şekilde bu kuruluşlara yapılan bağış ve teberrularda katma değer vergisinden muaf tutulurlar. Vergi yasası devamla bu kuruluşları, teberru gibi belirli bağışların yanı sıra mirasın vakfa tahsis edilmesi halinde bunları bağış ve miras vergisinden de muaf tutmakta.

İsviçre vergi yasası aile vakıflarını ve diğer vakıfları şirketler gibi veya şirketler tarafından finanse edilenlerde olduğu gibi gayrimenkul ve mülkiyet gelir vergisinden müstesna tutmamıştır. Bununla birlikte bu müesseselerin kamu hizmeti görmeleri durumunda kısmi muafiyetler söz konusudur.

Dördüncüsü: Batı Aleminde Vakıfların Denetimi:

Vakıf müessesesinin iki türlü denetime tabi olduğunu belirtmek gerekir; bunlar iç ve dış denetimlerdir. İç denetimden kasıt günlük işlerin gidişatının ve müessesenin plan ve hedeflerinin uygulanmansın denetlenmesidir. Buna ilaveten yıllık mali raporun dış yeminli mali müşavir tarafından onaylanması gerekmektedir.

Vakıf müessesesinin dış denetimine gelince bu, ya devletten bağımsız bir organ tarafından yapılır, genel gidişat denetlenir ve incelenir. Buna örnek olarak Britanya'da olduğu gibi Hayır Yüksek Komiserliği gösterilebilir. Ya da Amerika Birleşik Devletleri ve İsviçre'de olduğu gibi devlet veya ihtisas mahkemeleri tarafından yapılır.

Batı devletleri, kendi çerçevesi dışında çalışan tüm vakıf şekillerini denetler. Bu görev salt yasa ve mevzuat yapmakla sınırlı olmaz. Bilakis devletin görevleri arasında vakıfları bireysel ve kurumsal sivil toplum çalışması yapan organizasyonlar bünyesine entegre etmek için yollar ve üsluplar üretmek gibi görevler de bulunur. Devletin bu konudaki gerekçeleri arasında şunlar yer alır[46]:

1. Belirleyici özelliği muhafaza etme zorunluluğu. Devlet çeşitli hizmet üretmek suretiyle gerek bireyleri gerekse sivil toplumu ve gerekse de vakıflarla birlikte halkı daha etkin hale getirir. Özellikle bu etkileşim vakfın toplumsal gelişime katkıda bulunmasında ve vakfın bu alandaki rolünün daha bariz olmasında oldukça uygun ve doğru bir yaklaşım olarak öne çıkmaktadır. Buna tarihi tecrübeyle birlikte modern Batı toplumlarındaki uygulamaları örnek olarak gösterebiliriz.

46 Usame Amr Al Shaqr, Batı Hayır Tecrübesi Işığında İslami Vakıf Müesseselerinin Gelişimi, Sayfa 111.

2. Toplumsal çalışma yapılırken Batı insanının şahsı arzularıyla uyumlu vakıfsal ve hayırsal formüllere uygun irade özgürlüğünün korunması.

3. Toplumsal hayır çalışmaları yaparken özgürlüklerden doğan risklere karşı kamu güvenliğini teminat altına alan işlemler ve yöntemleri koyma zorunluluğu.

4. Gerek Vakıf Yapanın gerekse kendisine bağışta bulunulanın haklarının vakıfsal hayır tecrübelerinin muhafazası ışığında bir bütün halinde korunması.

Devletin vakıf müesseselerini denetlemesindeki amaç devletle bu müesseseler arasındaki ilişki sınırının çizilmesi ve düzenlenmesi, diğer yandan haklarının ve rolünün aşılmamasını teminat altına almaktır. Ayrıca bu müesseselerin yasa ve genel örfü çiğnememeleri ve toplumun hukukunu ihlal etmelerini önlemekte devletin denetim amaçları arasında yer almaktadır.

Beşincisi: Batı Aleminde Müessesenin Yatırımsal Rolü:

Vakıf müesseseleri yıllar içerisinde büyük gelişmeler kaydetmektedir. Bunun nedeni bu müesseselere yapılan teberruların, bağışların ve vasiyetlerin artmasından kaynaklanmamaktadır. Bilakis bu durum, vakıf müesseselerinin yürürlükteki yasaların da kendilerine verdikleri vergi muafiyetlerinden de yararlanarak yıllık gelirlerini artırmak amacıyla varlıklarıyla ilgili takip ettikleri yatırımsal politikalardan kaynaklanmaktadır.

Bununla sınırlı olmamak ama bir örnek vermek gerekirse Amerika Birleşik Devletlerinde en büyük 20 vakıf 2008 yılında yaşanan küresel mali krize rağmen 1992-2005 arasında yıllık ortalama % 9 oranında büyümüşlerdir[47]. Bu yatırımların boyutunu iyi anlayabilmek için Batı alemindeki vakıfların yatırımlarına iki örnek vereceğiz: Bunlar; İngiliz Wellcome Trust ve Amerikan Kentucky Üniversitesi Vakfı yatırımları.

İngiliz Wellcome Trust Vakfının varlık yatırımı vakfın ana nizamnamesinde yer alan yetkiler uyarınca ve İngiliz yasa ve mevzuatlarının izinleri ışığında yapılmaktadır. Zira İngiliz yasaları bu konuda yatırım kuralları ve devletin görevi konusunu birbirinden ayırmış bulunmaktadır. İngiliz Hayır İşleri Yüksek Komiserliği vakıfların yürürlükteki yasalara uygun olarak yatırım politikaları yapmalarının öneminin altını çizmekte. Bu politika ve talimatlar yatırım alanında çalışanlar tarafından kitabın uygun bir şekilde uygulanmakta olup kendilerine bunun dışına çıkma yetkisi verilmemekte[48].

Wellcome Vakfı mütevelli heyeti yatırım faliyetlerinin türünü belirlemek suretiyle yatırım çalışmalarının yönlendirilmesinde önemli bir rol üstlenmekte, yatırım sonucu beklenen kar oranlarını belirlemekte, nakit miktarını tayin etmekte, piyasanın tehlikelerine karşı yatırım portföyü yedekleri oluşturmakta, vakfın yatırım portföyünde değişikliklere yatırım alanı ve mekanı açısından dikkat etmekte. Ayrıca vakıflar üzerinde yürürlükte olan yasalar vakıfların yatırım işlerine girmeleri halinde bunların ahlaki ve toplumsal sorumluluklarına riayet etmeleri zorunluluğunu getirmekte.

---

47 http://www.investopedia.com/articles/financial-theory/09/ivy-league-endowments-money-management.asp

48 Usama Amr Al Shaqr, Batı Hayır Tecrübesi Işığında İslami Vakıf Müesseselerinin Gelişimi, Sayfa 91.

Amerika Birleşik Devletlerinde vakıf müesseselerinin yatırım politikalarına gelince bunlar vakfın en bariz yatırım hedeflerine işaret eden çeşitli kapsamlı yatırım stratejileri hazırlamaktalar.

Amerikan Kentucky Üniversitesine gelince on Aralık 2013 tarihinde üniversite vakıflarının ve bunlara bağlı kuruluşların yatırım politikası onaylanmıştır[49].

Burada politika, genel çerçevesi içerisinde belirlenmiş, yatırım politikasına yöneliş nedenleri açıklanmıştır. Vakıf müessesesinden üniversite için bağış, teberru, vasiyet ve benzeri kaynaklardan gelen bir varlıklar grubu oluşturulmuştur. Böylece üniversitenin bilimsel burslar, kürsüler, araştırmalar, akademik programlar ve benzeri yükümlülükler için gereken finansman sağlanmış olmakta. Bu varlıkların sürekliliğini teminat altına almak ve bu yükümlülüklerin karşılanması için yıllık getirinin sağlanması için vakıf varlıklarını yatırım alanında değerlendirmek önem taşımaktadır[50].

Mütevelli heyeti kendisine bağlı yatırım kuruluna yatırım yapmak, yatırım projelerini hayata geçirmek ve bunların takibini yapmak için gerekli yetkileri vermiştir. Bu genel amacın tahakkuku için politikalar belirlenmiş, kapsamlı planlar yapılmış ve yol felsefesi tayin edilmiştir. Böylece yatırım varlıklarının çizilen hedefin gerçekleşmesi için etkin bir şekilde yönlendirilmesi ve yönetilmesi hedeflenmiştir. Sorumlulukların belirlenmesi, vakıf mallarının yatırım hedeflerinin tespit edilmesi, vakıf varlıklarının yatırım kılavuzunun yazılması, yatırım sonuçlarının değerleme ölçütlerinin konması ve vakıf varlıkların yürürlükteki yasalar ve talimatlar ışığında yönetilmesi bağlamında takip edilecek politikalar belirlenmiştir.

Yatırım kurulu Kentucky Üniversitesinde vakıf müessesesinin mali ve yatırımsal hedeflerini şu şekilde belirlemiştir[51]:

1. Vakıf varlıklarının uzun vadeli bir şekilde alım gücünün korunması ve müstefitler arasında adaletin sağlanması için gelirlerin düzgün bir şekilde yönlendirilmesi;
2. Enflasyon ve toplam giderlerden sonra yıllık en az % 4,5 oranında gerçek gelir ortalamasının sağlanması ve iktisadi altüst oluşlar ve krizlere riayet edilmesi.

Burada takip edilen politika yatırım alanlarının çeşitlendirilmesi ve beklenmeyen kayıplardan veya performans yetersizliğinden doğacak olası tehlikeleri azaltmaya yöneliktir.

Hisselere yatırım, duran varlıklara yatırım, mutlak ve gerçek gelirlere yatırım, gayrimenkule yatırım gibi çeşitli yatırım alanları belirlenerek her yatırım alanında piyasa durumu, gelişim derecesine, kredibilitesi, tehlike derecesi, sektör türü, içerisinde yatırım yapılması düşünülen ülkenin iktisadi durumu gibi unsurlara göre belirlemeler yapılmıştır[52].

Politika, vakıf varlıklarının yatırım alanlarına yönlendirilmesi hususunda her alan için standart hedefler ve kapsamlar belirlemiştir. Nitekim hisseler hususunda koyduğu yatırım

49 www.uky.edu/EVPFA/Controller/files/.../POLICY.pdf

50 IBID, Sayfa 3.

51 IBID, Sayfa 4.

52 IBID, Sayfa 8.

yükseltici hedeflerle yıllık % 24 oranında bir gelir ve sabit gelir içinde % 10 bir büyüme ve gayrimenkul alanında da % 12 oranında bir büyüme ve benzerlerini gerçekleştirmektedir[53].

Daha önce belirtilenlerden anlaşıldığı üzere Batı Alemi vakıf müesseseleri İslam Alemimizde olduğu üzere oldukça ilerlemiş bulunmakta. Bu nedenle vakıf müessesi kavramı kısaca aşağıda olduğu gibi özetlenebilecek bir takım sıfatlara haiz bulunmaktadır. Bunlar[54] ;

1. Vakıf işlerinde müessese kavramının pekişmesi Batının on dokuzuncu yüzyılın başlarında idari, hukuki, teknoloji gibi çeşitli alanlarda müşahede etmiş olduğu medeniyet gelişmesinin bir ürünü bir sonucu olarak karşımıza çıkmaktadır. Daha sonra ise sınai devrim gerçekleşmiş ve bundan da dev bir ekonomik gelişmeyle birlikte karmaşık sosyal ilişkiler topluluğu ortaya çıkmıştır. Burada yüzeysel ve ferdi konuları ele almakta yarar bulunmamaktadır. Bu nedenle vakıf müesseselerinin kuruluşu işte bu karmaşık ilişkilerin karşılanmasının bir karşılığı ve etkin ve kalıcı çözümlerin geliştirilmesinin bir sonucudur denebilir.

2. Vakıf Yapan, vakıf müessesi kavramı vasıtasıyla bireysel teberru ve bağışların ulaşamayacağı ufuklara ulaşabilir. Hizmet, sağlık ve eğitim sektörlerindeki hisseler buna örnek gösterilebilir.

3. Vakıf müessesesi; iane, teberru ve toplumun gereksinimlerinin karşılanma yükünü teberruda bulunanların denetçiler tarafından rahatsız edilmesine veya zamanını alacak ayrıntılı işlerle uğraşmasına gerek kalmaksızın üstlenmektedir. Ve hatta müesseseler vasıtasıyla mal bağışı ve teberruda bulunanlar bu bağışların düzgün bir şekilde yerlerine ulaştırılmasından da emin olmuş olurlar.

4. Vakıf müessesesinin var oluşu hayatta kalmayı sağlayabilmek için bir alt yapı sunar ve vakıf varlıkları vasıtasıyla hayır işlerinin sürekliliği teminat altına alınmış olur.

5. Vergisel muafiyetler ve kolaylıkların elde edilmesi sağlanır.

6. Vakıf müesseseleri durumunda teberruda bulunan kişi bu müesseselerdeki mallarını idare etme, kimlerin bunlara bağışta bulunabileceğini belirleme, bunun ne zaman olacağı, mamelekine teberruda bulunulan malların türünü belirleme imkânına sahip olur. Aynı şekilde vakıf müessesesindeki işleri denetleme ve bunlardan hırsızlık veya intifa gibi gayrimeşru kullanımların önüne geçme imkânı da bulunur.

7. Müessesenin haklarının ve diğerlerine karşı olan yükümlülüklerinin muhafazasını da sağlayan tüzel ve yasal kişiliğinin korunması da teminat altına olunmuş olur.

Batının vakıf müesseseleri deneyiminin başarısı bir gecede olan bir şey değildir. Aynı şekilde devletle olan ilişkisi de her zaman samimi bir ilişki olarak görülemez. Zira çeşitli çatışma, denetim altına alma ve müsadere dönemleri yaşanarak bugünkü durumuna ulaşmıştır. Deneyimden yararlanma bize zaman sürecine inip Batı'da vakıf müessesesinin ulaşmış olduğu

53 IBID.

54 Bu bölümün yazımında Usama Amr Al Ashqar'ın Batı tecrübesi ışığında İslami vakıf müesseselerinin gelişimi isimli kitabından yararlanılmıştır, Sayfa 36-38.

noktaları görmemizi de sağlayacak böylece hatalardan kaçınma ve isabet noktalarını görme fırsatı sunacaktır. "Andolsun onların hikayelerinde düşünen insanlar için ibretler vardır"[55]

Mevcut kaynakların çoğu idare, performans, yatırım açısından ve müsadere ve devralınma tehlikesine maruz kalmaları yönüyle İslam Alemimizdeki vakıf performansında sorunların bulunduğuna işaret etmekte. İslam Aleminde vakıf sisteminin kurumsallaşması ve onunla ayağa kalkış, kimliğinin, hak ve yükümlülüklerinin korunması konuları araştırmanın üçüncü kısmında ele alınacaktır.

ÜÇÜNCÜ BÖLÜM: İSLAM ALEMİNDE VAKIF MÜESSESELERİNİN GELİŞTİRİLMESİNE DOĞRU

Vakıf, toplumla devlet arasındaki ilişki üzerinde müessir olan etkin bir ağırlığı bulunan güç unsurlarından ya da bu ikisi arasında çatışma konularından biridir[56]. İslam Aleminde vakıfların devletle ilişkisinde tarihi tecrübe üç aşamanın bulunduğuna işaret etmekte[57]:

1. Ademi merkeziyetçilikle birlikte bağımsızlık merhalesi;

Bu dönem devletin en küçük bir müdahalesinin dahi bulunmadığı vakfın kendi kendisini yönettiği bir dönem olup iki özelliğe sahip bulunmaktaydı: Bağımsızlık ve ademi merkeziyetçilik. Dr. Ghanem bu iki unsuru Mısır'da vakfın tarihi oluşumunun en önemli belirtilerinden saymaktadır.

2. Merkezilikle birlikte bağımsızlık merhalesi:

Bu dönem vakıflar için bağımsız bir divanın (sekretarya) kurulduğu ve tüm vakıfların bağımsızlıklarının korunduğu bir dönemdir. Bununla birlikte vakıf nazırı tayininde veya işletme ve kiralamaya onayda ya da "değiştirme" şartının yanlı ve usulsüz uygulanmasında yargının kullanılması suretiyle merkezi bir şekilde vakıf idaresi söz konusudur.

3. Merkeziyetçilikle birlikte bağımsızlığın kaybedilmesi merhalesi:

Bu dönem Mısır'da Temmuz devrimiyle birlikte başladı. Daha sonra Sudan, Somali, Cibuti ve diğer Arap ve İslam Ülkelerine doğru yayıldı. Burada vakıflar devletin genel mülkiyeti haline geldiler. Devlet ne derse onu yapan ve devletin sanki mülkü üzerinde tasarruf yapar gibi bir durumun olduğu bir dönemdir bu dönem.

Konunun bizim araştırmamızla ilgili kısmı merkeziyetçilikle birlikte bağımsızlığın kaybedildiği merhaledir ki bu dönem Mısır'la ve sosyalist kanunlarıyla birlikte 1952 yılında başlamış ve bunu takiben çok uzun sürmeyerek Nil vadisi ülkelerine ve diğer Arap ülkelerine uzanmıştır. Bu, vakfın isminden başka geriye bir şey bırakmayan bir müdahale olmuş ve vakıf ismini toplum bilincinde olumsuz yüklü bir isim haline getirmiştir. Bunun haricinde vakıf felsefesinin ve cevherinin gerçeğinden geriye hiçbir şey kalmamış ve Zirai Reform

---

55 Yusuf Sureis, 111inci ayetin bir kısmı.

56 Nasr Muhammed Arif, Vakıf sisteminin kurumsal yapısı, sorunlar ve reform deneyimleri **http://repository.ksu.edu.sa/jspui/handle/123456789/8339**, Sayfa 6.

57 İbrahim Al Beyyoumi Ghanem, Mısır'da Vakıflar ve Siyaset (Kahire: Daru'l-Şuruq, Birinci Baskı, 1998), Sayfa 85, 89, 390.

Yasaları uyarınca vakıf arazileri, aynı toprak ağalarının, emperyalist işbirlikçilerinin ve krallık kalıntılarının mameleklerinin müsadere edilmesi ve kamulaştırılmasında olduğu gibi, dağıtılmış ve yeni türeyen askeri elitlerin vakıf varlıklarına bütünüyle el koymaları sonucunu doğurmuştur. Böylece vakıf işleri de devletin genel eğilimleri arasına giren bir iş haline gelerek fakir tabakaların bakımıyla ilgilenilmeye ve bunlara yönelik hizmetler sunulmaya başlanmıştır. Daha sonra ise vakıf devletin ayrılmaz bir parçası halinde gelmiş ve böylece de varlığını haklı kılacak tüm gerekçelerini kaybetmiştir[58].

İslam Aleminin çoğunda vakıfların durumuyla ilgili yapılacak araştırmayla ilerlemenin sağlanmasını ve saçmalıklardan kaçınılmasını mümkün kılan bir yönteme ulaşılması hedeflenmelidir. Böylece vakıflara toplumdaki asli görevi ve etkin rolü iade edilmeli. Belki de Batı Alemindeki vakıf müessesesi ve ulaşmış olduğu gelişim İslam Alemimizde de örnek olarak alınabilir.

Vakıf müesseseleri, İslam şeriatı hüküm ve prensipleri ışığında ve Vakıf Yapanın güttüğü amaca göre özel doğası olan ve mevkuf malları yöneten birimler olarak tanımlanırlar. Yürürlükteki yasalar ve adetlerin ışığında ise birey ve topluma fayda ve hizmet götürme amacı güden ve İslam toplumlarının kapsamlı gelişimine katkıda bulunan kurumlar olarak tanımlanırlar[59].

Birincisi – İslam Aleminde vakıf müessesesinin yasal çerçevesine doğru:

Gelişmiş dünya da vakıf müesseselerinin gelişme ve kalkınma için taşıdığı önemi ve bunun içinde vakıflarla ilgili kodifikasyonun önemini net bir biçimde görmek mümkündür. Düşüncemize göre İslam Alemiyle Batı Alemi arasında çevre farklılığına rağmen vakıf müesseseleri hususunda yapılacak mevzuatlarda kodifikasyon konusunda işbirliği söz konusu olabilir. Yasaların zulüm ve istibdat aracı haline gelip menfi bir durum oluşturması durumunda bunların üzerine eğilmek gerekir. Özellikle de mevzuatın fasit ve müstebit bir yönetimle birleşmesi durumu oldukça sorunludur.

Araştırmacı, vakıf müessesesinin kodifikasyonunda tarafsız gerekçelerin ortaya konmasına katılmakta. Bunun için[60];

1. Vakıf Yapanın hürriyetinin, bireysel ve dini özgürlükleri teminat altına alan yasalarla korunması; Bu, bireysel özgürlüğü teminat altına alan insan haklarıyla ilgili anlaşmalarla sağlanabilir. Zira günümüz yasaları Vakıf Yapanın bireysel özgürlüğüyle ilgili bir takım değişiklikler göstermektedir. Bu bağlamda Vakıf Yapanın koymuş olduğu şartlar ve kamu yararıyla çelişmeyen isteklerinin dikkate alınmadığı görülmekte.

Aynı şekilde yürürlükteki kanunlar birey ve cemaatleri dini gerekleri yerine getirme hususunda teminat altına almakta ki nitekim vakıfta bu gereklerden bir tanesini meydana getirmekte.

---

58 Nasır Muhammed Arif, Vakıf Müessesesinin Kurumsal Yapısı, Sorunlar ve Reform Tecrübeleri, Adı geçen eser, Sayfa 20.

59 Hüseyin Hasan Şahata, Vakıf Müesseselerinde Genel Modern Yönetim Program ve Üslupları, İslam İktisat Düşüncesinde Araştırma Silsilesi, Sayfa 7.

60 Usama Amr Al Ashqar, Vakıfların Kanuni Düzenlemesi, Gerekçeler, Yöntemler, Alanlar, Suudi Arabistan Krallığı Üçüncü Vakıflar Kongresi Sunumlarında yayınlanmış bir araştırma, İslam Üniversitesi, 2009 / 1430, Cilt 3, Sayfa 105 – 108.

2. Vakıf mülklerinin korunması.

3. Vakıf sektörünün ilerlemesi.

4. Çeşitli sebeplerle yürürlükteki yasaların çağdaş gereksinimleri yerine getirme etkisini kaybetmesi.

5. İslam fıkhının en iyi yasaları yapabilme ve asra ayak uydurabilme konusunda verimliliğini ve gücünü ispat etmesi.

Vakıf müesseseleri yasasının bir takım sıfatlara sahip olması gerekir. Bunların içerisinde en önemlilerini şöyle sıralamak mümkündür:

1. Örneğin kendisiyle diğer yürürlükteki yasalar arasındaki ilişkinin düzenlenmesine herhangi bir halel gelmeksizin sivil devletin diğer yasalarından bağımsız olması.

2. Kanun, vakfın tüzel ve yasal kişiliğinin teminat altına alınmasına riayet edilmesi.

3. Vakıfların kuruluşlarında Vakıf Yapanların özgürlüklerine riayet edilmesi.

4. Kurumsal teknik yönlerde herhangi bir ihlale sebep olunmaksızın vakfın fıkıh yönlerine riayet edilmesi.

5. Kanunun esnekliği ve asrın yeniliklerine ayak uydurabilmesi.

6. Vakıfların tescilinde yasal işlemlerin tanzimi ve kolaylaştırılması.

7. Vakıf müesseselerini denetleyen makamın belirlenmesi ve bunların yargıyla irtibatlandırılması.

8. Mezhebi ve grupsal özelliklere riayet edilmesi mali ve şer'i yargı makamlarının çokluğu hasebiyle kaosu önlemek için devletin ihtimam göstermesi gereken bir konudur. Bu konularda bazı ülkelerin belirli bir grup veya mezhep temelinde koymuş olduğu kanunlarla ilgili tecrübelerden yararlanılabilir. Özellikle de bazı mezhepler ve gruplar arasında ortak paydalar bulunmakta olduğu için bunlardan hareketle genel yararın ortaya çıkmasını mümkün kılan bazı kodifikasyonlara gidilebilir[61].

9. Vakıf müesseseleri kanuna yönetim erkan ve seviyeleriyle iş akışlarının konması.

10. Vakıf müesseselerinin, dönemsel mali raporlar yayınlama zorunluluğu getirmek suretiyle şeffaflık kuralına uymaya zorlanması.

Yukarıda yer alan sıfatların yapılması istenen kanunda hayata geçirilmesi için bunları hazırlayacak entegre bir kurulun oluşturulması gerekir. Bu kurulda şeriat ilim adamlarının, kanun, toplum, iktisat, idare ve stratejik planlama konusunda ihtisas sahibi kişilerin yer alması önemlidir. Ayrıca İslam şeriatının ruhu dikkate alınırken modern yönetim bilimi gerekliliklerinin ve stratejik planlama temellerinin gözden uzak tutulmaması gerekir.

---

61 Usama Amr Al Ashqar, Vakıfların Kanuni Düzenlemesi, Gerekçeler, Yöntemler, Alanlar, Sayfa 113.

Kapsam ve çağdaş vakıf müessesesinin gelişimine ayak uydurabilmesi açısından kanunun başarılı olabilmesi için kanunun vakfın hedeflerini gerçekleştirmesine katkıda bulunan alanları içermesi ve bunları muhafaza ederek sürekliliğini teminat altına alması gerekir. Bu nedenle vakıf müessesesi kanununun başından itibaren vakıf erkanı içermesini önemli buluyoruz. Bunlar;

1. Mevkuf kaynaklar:

Kanunun olabildiğince çok çeşitli vakıf şekillerini içermesi, asrın yeniliklerine ve hayır yolunda Vakıf Yapanın isteklerine uygun olması gerekir. Buna başarılı bir örnek vermek gerekirse Kuveyt Vakıf Kanun Taslağını (1984) ele alabiliriz. Zira burada varlığın veya yararın tutulması (hapsedilmesi) veya ebedilik veya geçicilik açısından çeşitli vakıf türleri ele alınmıştır.

Bu durum ayrıca, mevkuf kaynağın tüzel veya itibari kişiliğinin tanınmasını da gerektirir ki böylece vakfın korunmasını sağladığı gibi sürekliliğini sağlamakta. Vakıf müessesesi kanunun bu alanda vakıf mülkiyetini belirleyen kanuni bir hükmü içermesi de gerekir. Belki de bu konuda var olan Batı kanunlarından istifade edilebilir.

2. Kendilerine vakfedilenler:

Çağdaş vakıf müessesi kanununda müstefit tarafların Vakıf Yapan tarafından belirlenmesi gerektiği varsayılır. Bu konuda mezheplerin gerek hayır babında yapılmış vakıf olsun gerekse aileye yönelik yapılmış vakıf olsun çeşitli görüşleri bulunmakta.

3. Vakıf Yapan:

Araştırmacı, Batı Aleminde vakıf müessesesi kanunlarının bağış türleri, miktarı ve müstefit tarafın belirlenmesinin koşulları hususunda geniş bir perspektiften olaya baktığını açıklığa kavuşturmuş bulunmaktadır. Bu durum Vakıf Yapanın mevkuf kaynağın türü ve bunun kullanımında bireysel tercihlerinin gerçekleşmesini mümkün kılmakta. Halbuki bazı yürürlükte olan kanunlar bazı bağış türlerini men etmek veya çeşitli kayıtlarla kayıt altına almak suretiyle veya vakfedeni vakfının denetiminden men etmesi gibi nedenlerle bu alanı iyice daralttığı görülmekte.

Bu bağlamda fakihlerin vakfedene yaptığı bağışta artırma veya eksiltme yapması, ekleme veya çıkarma yapması, vermesi veya yoksun bırakması, değiştirmesi veya tadil etmesi, iptal veya yerine başkasını ikame etmesi gibi konularda verdikleri cevazın ve öşür şartının dikkate alınması gerekir. Öyle ki kanun bağışın yatırımına ait hükümleri, imarıyla, değişikliğiyle, bölünmesiyle veya sonlandırılmasıyla ilgili konuları düzenlemeyi üstlenir[62]. Kanunun Vakıf Yapanın öne sürmüş olduğu şartlara gözünü kapatması doğru olmaz. Nitekim fakihler bu duruma karşı uyarıda bulunmuş ve Vakıf Yapanın şartlarına sırt dönülmesini men etmişlerdir.

4. Sîga:

Kanunun vakıf tesisinde şekli şartları dikkate alması ve Vakıf Yapanın önünü açması için kolaylıklar getirmesi gerekir. Kanunun başarılarından sayılabilecek bir durumda Vakıf Yapanın

62 Bu alanda Ürdün Vakıf Mallarının Yatırım Kanunundan, Kuveyt Vakıflar Genel Sekretaryası tecrübesinden, Sudan İslami Vakıflar Kurulu tecrübesinden ve İngiltere Hayır Malları Yatırım Kanunundan yararlanılabilir.

yürürlükteki ilişkilerini düzenlemesi ve yürürlüğü sürdüğü müddetçe Vakıf Yapanın yasalarla ilişkisinde herhangi bir kesintiye meydan vermemesidir. Bu nedenle vakıf müesseseleri kanununun medeni kanunun her biriyle ilişkisini düzenlemesi gerekir. Zira İslam Alemimizde bazı medeni kanunlar vakıfla ilgili hükümler içermektedir. Öyle ki bağışın genel hayır işleriyle irtibatı bulunmakta, bazı yerel ve sivil toplum kuruluşlarını bünyesinde bulundurmaktadır. Bu vakıf müesseselerinin faaliyetlerini sivil toplum kuruluşları kanununa koymayı gerektiren neden bu çeşit organizasyonların sahip olduğu bir takım ayrıcalıklardır. Vakıf, Vakıf Yapan ve vakfedilenlerin haklarına tecavüz edenlerin de sert cezalarla cezalandırılmaları gerekir. Bu durum vakıf müesseseleri kanununun bu konuda ceza yasasıyla ilgili hükümlerinin düzenlenmesi önemlidir. Zira vakıf müessesesinin bir idari yönetim şeması bulunur buna göre çeşitli vazifeler yerine getirilir. Aynı şekilde vakıf müesseseleri kanunun idare kanunu (sivil hizmetler) veya insan kaynakları yönetimi kanunu ile de uyumlu olması gerekir.

İkincisi – Vakıf müesseselerinde idari ve organizasyon çerçevesi:

Burada bazı araştırmacıların açıklamış olduğu çeşitli etmenler bulunmakta. Bu nedenle modern dünyada vakıfların idare kural ve yöntemine yeniden bakmak gerekir. Bunlar[63];

1. Müessese üslubunun ortaya çıkması. Bu, ticari hedeflerin gerçekleşmesi için yönetile bir sermaye grubunun var olması.

2. Vergi sisteminin genişlemesi, karmaşık bir hal alması ve hayır ve vakıf çalışmalarında sunulan muafiyetlerin bulunması.

3. gayrimenkul kaynaklarının haricinde yatırım araçlarının çeşitlenmesi ve bunların birbirlerinden farklı olması ve bu çeşitlenmelerde tehlikelerin az olması.

4. Müesseselerin yönetiminde uluslar arası yetkinliği bulunan profesyonel yönetimlerin rolünün artması ve hisse sahipleri tarafından yetkileri altına konan sermayelerin iyi bir şekilde kullanılması. Böylece mülkiyetle idare arasında kesin bir ayrışımın gerçekleştirilmesi.

5. İşlemlerde şeffaflık prensibine verilen önemin artması, mali durumlarla ilgili her türlü bilgiyle ilgili açıklık getirilmesi, bilinen muhasebe standartlarının kullanılması, tüm mali ürünlerle ilgili kredisel sınıflandırmaların bulunması gibi mali işlerle ilgili değişik yöntemlerin var olması, mali piyasalardaki mevcut yatırımsal araçların bulunması ve bunlarla ilgili güvenin güçlenmesi.

Vakıfların yönetiminin tanımı; vakfın ve genel ve özel iyilik açılarından vakıftan Vakıf Yapanın koyduğu şartlara uygun olarak kanun kapsamında yararlananların yararının örnek bir şekilde gerçekleşmesi amacıyla vakıf ve insan kaynaklarının denetimini yapan insan gücünün düzenlenmesi ve yönetilmesi bağlamında da yapılabilir[64].

---

63 Fuat Abdullah Al Amr, Arap yarımadası ülkelerinde vakfın kurumsal yapısı, Arap yurdunda vakıf sistemi ve sivil toplum başlıklı kitap, Arap Birliği Araştırmaları Merkezi ve Kuveyt Devleti Vakıflar Genel Sekretaryası, Beyrut, 2003, Sayfa 602-604. Munzir Qahf, Çağdaş İslam Toplumunda Vakıf, Vakıflar ve İslami İşler Bakanlığı, Doha, Katar, Hicri 1419 (Miladi 1998), Sayfa 125-129.

64 Hasan Muhammed Al Rufai, Merkeziyetçilik ve Ademi Merkeziyetçilik Arasında Vakıf İdaresi, Suudi Arabistan Krallığı Üçüncü Vakıflar Kongresine sunulan bir araştırma, İslam Vakfı (İktisat, İdare, İnşa ve Medeniyet), Üçüncü Vakıflar Kongresi Sunumları, İslam Üniversitesi, Hicri 1430 / Miladi 2009, Üçüncü Oturum, Üçüncü Bölüm, Sayfa 166.

Bu tanımı vakıf müesseselerinin tanımında kullanmamız durumunda vakıftaki insan kaynaklarının yönetiminin idari ve teknik görevleri de içermesi gerekir.

İktisadi hayatın karmaşıklığından, mali işlemlerin çeşitliliğinden, yatırım şekillerinin çokluğundan, muhasebe işlemlerinin gelişiminden, bir yanda idari tarafla ilgili görevlerin birleşiminden, diğer yanda teknik yönle ilgili olarak teknolojik gelişmelerin vakıfların idare, bakım ve ilerlemesinde kullanıma girmesinden yola çıkarak artık vakıf idaresinin vakıf nazırı olan tek bir kişinin idaresine verilmesi mümkün gözükmemektedir. Bu nedenle vakfın idaresinin kurumsal çalışmanın gelişimine ayak uydurması gerekir.

Bu konuda böyle bir hüküm vermeden önce, vakfı (bağışı) bir müesseseye çeviren öznel ve nesnel nedenlerin varlığına işaret etmek gerekir ki bu bağlamda öznel nesneler vakfın yükümlülükleri ve görevlerinde kendini gösterir.

İslam vakıflar alanında çalışan araştırmacılar vakıf idaresinin çeşitli, çok yönlü ve karmaşık bir olay olduğuna işaret etmekteler. Bununla sınırlı olmamakla birlikte bir örnek olarak vakıf nazırının görevleri arasında yalnızca Vakıf Yapanın şartının yerine getiril getirilmediği, varlıkların ve bunların ürünlerinin korunması, imaret ve vakfın ıslahı, vakıf izni, vakıf toprağının ekimi, vakıf, vakıftaki nizalar, vakıf gelirinin tahsili, verimin taksimatı, vakfın gelişmesi, vakıf borçlarının ödenmesi, vakfın değişimi ve ihtiyaç durumunda satılması, telefe maruz kalınacak durumlarda vakıfla ilgili tasarrufta bulunmamak ve vakfın gerek duyduğu görevlerin raporlanması gibi görevler yer almaktadır[65]. Diğer yandan ise araştırmalar bağımsız bireysel yönetimin organizasyonsal soyutlanmayı da beraberinde getirdiğini belirtmekte. Bu nedenle vakıf idareleri arasındaki eşgüdüm ve tekâmül fırsatları azalmakta[66].

Nesnel nedenlere gelince; Bunlar müesseselerin bireyden daha uzun süre devam eden sürekliliği bulunan yapılar olmasında saklıdır. Zira vakıf nazırının vefatıyla vakit dolmuş olur. Diğer yandan vakfın kurumsallığı onun idari yönetim şemasının düzenlenmesini de beraberinde getirir. Yapılan bağışın kurumsal bir yapıya dönüşümü onu muhasebesi yapılabilir bir hale getirir, gelişime ve dış değerlemeye açık bir konuma kavuşur.

Vakıf müessesesi alanında Batı tecrübesini incelemek suretiyle yönetim kurulu veya mütevelli heyetin vakfın yönetim ve yönlendirmesinde üstlendiği rol açıklığa kavuşmuş oldu. Burada soruya neden olan görüntü yönetim kurulu olan vakfın İslami vakfı yönetmesinin mümkün olup olmadığıdır? Aslında bu soruya bağışın vakfa dönüşümünde ve görevlerinde öznel ve nesnel nedenleri incelerken cevap verildi. Konuya verilecek cevap konumlardaki yer değiştirmeyle ilgilidir.

Yapılan bağışın kurumsal bir yapıya dönüşmesindeki amaç bağış varlıklarının muhafaza edilmesi ve bunların sürekliliğinin sağlanmasında saklıdır. Ayrıca vakıf nazırının görevini yasaya uygun bir şekilde yapmasını temin etmek, bağış parçalarının ve kapsamının hiç

65 Nur Bint Hasan Bin Abdulhalim Qarout, İslam Fıkhında Vakıf Nazırının Görevleri, Vakıflar Dergisi, Vakıflar Genel Sekreterliği, Kuveyt, Üçüncü Yıl, Sayı 5, Hicri Şaban 1424, Ekim 2003, Sayfa 153 – 172.

66 Meliha Muhammet Rizq, İslam Toplumlarında Vakıf Sektörünün Kurumsal Gelişimi (Mısır Arap Cumhuriyetinin Durumunun İnclenmesi), Kuveyt Uluslar arası Vakıf Araştırmaları Yarışmasında Dereceye Giren Araştırmalar Silsilesi (8), Kuveyt Devleti, Vakıflar Genel Sekreterliği, Hicri 1427 / Miladi 2006, Sayfa 86.

birisinde denetim ve gözetim eksikliğinin meydana gelmesinden emin olmak, bağış üzerinde yapılan tüm işlerin dönemsel raporlarını çıkarmak ve bunların yönetim kurulu tarafından tartışılmasını ve onaylanmasını sağlamak suretiyle belgelendirmesini yapmak, Vakıf Yapan kişinin öngördüğü şartları yerine getirmek ve bağışın yatırım işleri için en iyi üslubu seçmekte bu dönüşümün amaçları arasında yer alır.

Yapılan bağışın bir müesseseye dönüşmesi görevlerin dağılımına yeniden bakmayı gerekli kılmakta. Zira denetimsel işler ve varoluşsal kararların yargı onayına gerek duyulmaksızın yönetim kurulunun alanına girmesi gerekir ve uygulamayla ilgili işlerin yönetim kuruluna karşı sorumlu olan görev uygulama organına yönlendirilmesi gerekir.

Her müessesenin; hedeflenen amaç, politika, plan ve programlara uygun olarak yerine getirilmesi gereken çeşitli vakıf faaliyetlerinin yürütülmesiyle bağlantılı yatay ve dikey görev ilişkilerinin sorumluluk, yetki ve görev sıralamasında hiyerarşik temele dayanan bir yönetim şemasının olması gerekir[67]. Tüm vakıf müesseselerine uygun bir yönetim şemasının yapılmasının imkansızlığına işaret etmek gerekir. Zira vakıflar hacim, faaliyet türü, yasalar ve her ülkede geçerli olan örf ve adetler nedeniyle çeşitlilik gösterirler. Bununla birlikte pratik uygulamada kılavuz olarak alınacak bir takım ana hatlar bulunur ki bunları şu şekilde sıralamak mümkündür:

1. Yönetim kurulunda ifadesini bulan en üst idarenin bulunması,

2. Yürütme müdürü tarafından yönetilen bir yürütme organının bulunması ve bununla çeşitli idareler arasında irtibatın sağlanması,

3. Yönetim kuruluna bağlı ve uygun kararların alınmasına yardımcı olan çeşitli ihtisas kurullarının bulunması.

Yönetim kurulunun en önemli görevlerinden biri stratejik konulara bakmaktır. Bunlar[68];

1. Hedefler, politikalar ve stratejik planlamalar,

2. İş nizamnamesinin ve yönetmeliklerinin onaylanması,

3. Dönemsel ve dönemsel olmayan performans raporlarına bakılması,

4. Çeşitli stratejik kararların alınması.

Burada şöyle bir soru ortaya çıkabilir; Vakıf nazırı bu kurumsallaşma sürecinde nerede duracak ve görevini geçmiş oluyor mu ve yasanın bu konuda yönetim kurulu tayinindeki konumu nedir?

Belki de burada müesses çerçevesinde en öne çıkan görev vakıf nazırı görevidir. Zira fakihler bu görevi Vakıf yapanın iradesine bağlamaktalar. Fakihlere göre vakıf nazırından kasıt bilindiği üzere Vakıf yapan kişinin hayattayken vekaletle ölümünden sonra da vasiyetle bağış işlerinin hepsini üstlenen kişidir. Burada kayyum, mütevelli ve nazırın hepsi aynı manaya gelir[69].

67 Hüseyin Hüseyin Şahata, Adı geçen eser, Sayfa 18.

68 Adı geçen eser.

69 İbn Abidin, Haşiye Reddu'l-Muhtar, 4/458.

Bakımını, bekçiliğini, muhafazasını yapmak ve yararları kendilerine bağışlananlara bunları yönlendirmek gibi Vakıf Yapan kişinin çizdiği amaca uygun işleri yerine getiren kişiye bağışta bulunulması adettendir. Müslüman fakihler bağışta bulunulan şeyin kamu makamları tarafından kollanmaya gereksiniminin bulunduğunun bilincindeler. Aynı müstefitlerin bağışa olan gereksinimleri ve yararını kullananların gözetilmeye olan gereksinimleri gibi. Bu nedenle tüm ülkelerde yargı vakıfları denetler[70]. Daha sonra vakıfların yönetim işi divanlar oluşana kadar gelişmeye devam etti. Böylece vakıfların denetim işlerini yapan başında yargıçların bulunduğu divanlar meydana geldi. Daha sonra ise Müslümanların vakıflara olan ilgilileri gelişerek İslam Devletlerinde vakıf işlerini yürütmek için ihtisas bakanlıkları kuruldu. Bunlar vakıfların denetleme, tescil, kollama ve gelirlerini tahsis edilen yerlere harcama gibi konularla ilgilenmeye başladılar. Daha sonra ise tüm İslam ülkelerinde vakıf idaresini düzenleyen özel kanunlar çıkarıldı. Vakıf nazırı, çizelgeleri hazırlamakla yükümlü olur ve görevinde kusurlu davranması halinde Bakanlık tarafından ihtisas mahkemesine yönlendirilir.

İslam terbiyesinde denetim temel konulardan sayılır ve bu durum vakıf nazırı üzerinde de uygulanır. Kendi üzerinde denetim yapılması vakıf nazırının güvenilirliğinden hiçbir şey eksiltmez. Böyle bir denetim kendisini bir değerlendirmeye tabi tutması ve varsa eğer hatalarını düzeltmesi için bir fırsat sunar. Vakıf nazırı üzerinde denetim işleminin zayıflığı vakfedilenin aksamasına veya vakıf yapanın şartlarının ihlal edilmesine yol açar. Bu nedenle güvenin ve dini inancın azaldığı günümüzde vakıflar üzerinde ciddi bir denetimin yapılması ve vakıf idaresinde görülen kasıtlı kusur ve umursamazlığın hesabının sorulması gerekir[71]. Öyle ki bugün yaygın olarak Vakıflar Bakanlık ve Kurullarında idari yeterlilik oldukça geri kalmış durumda bulunmaktadır ki bu durum vakıf nazırlarının hesaba çekilmesinde ve takiplerinde kusurlara yol açmakta. Bunun yanı sıra başka nedenlerden dolayı vakıf nazırlarından hesap sorulmamaktadır. Bunlar arasında vakıflarla ilgili dakik istatistik bilgilerinin bulunmayışı, her iki tarafta da idari yolsuzluğun yayılması, kanunların eskimesi ve muhasebe yönetmeliklerinin gelişimine ayak uyduramaması ve benzeri nedenler bulunmaktadır. İşte tüm bu nedenlerden dolayı vakıf nazırlarının denetim ve hesaba çekilmeleri zayıflamış bulunmakta.

Diğer yandan bazı hakimler özellikle büyük vakıflarda hakime vakıf nazırının denetim ve murakabesine yardımcı olması için yardımcı tayin etmekte[72]. Burada öncelikli olarak vakfın bir yönetim kurulunun oluşumuna yönelerek üyelerini vakıf yapanın vakfiyesinde belirttiği şartlardan esinlenerek, yürürlükteki yasalara ve her vakfın iç yönetmeliklerine uygun olarak seçmek gerekir.

Bu kurul vakıf nazırını denetleme görevini üstlenir. Öyle ki vakıf nazırının görevleri daha önce açıklandığı üzere genellikle uygulamaya dönük olur. Vakıf nazırı vakfın en üst yürütme müdürü görevini de üstlenebilir. Bu durumda yürürlükteki talimatların gerektirmesine göre yönetim kuruluna karşı sorumlu olur.

---

70 Vakıfları denetleyen ilk hakim Hişam Bin Abdulmelik zamanında Mısır'da bulunan Tuba Bin Nemir'dir.

71 Faysal Bin Cafer Abdullah Bali, Güvenilirlik ve Teminat Arasında Vakıf Nazırının Vakfedilen üzerindeki eli, Suudi Arabistan krallığı Üçüncü Vakıflar Kongresi Çalışmalarına sunulan bir araştırma, Adı geçen eser, Sayfa 341-342.

72 Adı geçen eser, Sayfa 354.

Bu durumda yasa koyucu bunu engelleyici bir tavır almaz. Zira yasa koyucu bu konuda arzusunu açıkça ortaya koyarak vakfedilenin ve kendilerine vakfedilenlerin yararlarının korunmasının kendisi için öncelikli olduğunu belirtmiştir. Buna göre vakıf yapanın koyduğu şartların ışığında maksatların yerine getirilmesine dikkat eder.

Vakfedilenin korunması ve bakımı için yardımcı teknik kurullarıyla birlikte bir yönetim kurulunun ve bir yürütme kurulunun oluşturulması, yürütmeyle ilgili yönetim işlerinin yetkin bir şekilde yerine getirilmesi, kendilerine mevkuf yapılanların yararına hizmet edilmesi vakfiye şartları açısından önem taşır. Yönetim kurulu yürütme kurulunu abartıdan ve vakfedilene zararı dokunan işlerden men eder, sapmaları düzeltir, bunların ele alınması için alternatif yöntemler teklif eder ve bu konularda ihtisas sahibi teknik kurulların görüşlerini alır. Yürütme, sürekli denetim ve takip hissiyle vakfedilenin geleceğiyle ilgili konularda olabildiğince usulsüzlük ve umursamazlıktan uzak durur.

3- Vakıf Müessesesinde Mali Yön:

Bu kalem, vakıf müessesesinin muhasebe bilimi, mali idare ve vergi mevzuatı ile olan ilişkisi boyutuyla ele alınacaktır.

Muhasebe biliminin temel kuralları esas amacın tüm ayrıntılarıyla muhasebe biriminin varlık ve paralarının korunması, mali durumunun açıklığa kavuşturulması ve uygun kararlar alabilmek için gerekli mali verilerin sunulmasına yöneliktir. Öyle ki bununla hedeflenen vakfın ve varlıklarının korunmasıdır. Muhasebe biriminin varlıklarının ve paralarının korunmasında ifadesini bulan muhasebenin hedefi ilave bir önem kazanmaktadır. Muhasebenin gerçekleştirmiş olduğu bu korumayı şu şekilde açıklamak mümkündür:

1. Vakıfla ve hareketleriyle ilgili veri ve bilgilerin belgelendirilmesi ve muhasebe belge ve defterlerinde işlemler yapılmasıdır ki vakfın mülkiyetini yasal yollarla ispat için bunlar önem taşımaktadır.

2. Doğru yapılmayan kullanımları en iyi bir şekilde öğrenme imkanı sunar ve yanlışlıkların düzeltilmesine imkan tanır ki bu durum muhasebenin varlıkları koruması anlamına gelir.

3. Kendilerine koruma sağlayan mal sahipleri tarafından doğrudan denetim. Muhasebenin haricinde malın korunabileceği bir başka vesile bulunmaz. Böylece kendisi için vakıf malını ve verilerini belgelendirir, içerisinde yapılan işlemleri belirtir, bu şekilde üzerinde herhangi bir haksız harekette bulunulmadığı teyit edilmiş olur[73].

4. Müessesenin konumunun güvenliğini beraberinde getiren şeffaflığı sağlar, paraların hareketini belirtir, varsa eğer üzerinde ki şüphe ve ithamları uzaklaştırır.

Bunlar müessesenin dış koruması açısından söz konusudur. Bunun yanı sıra muhasebe, vakfın elde ettiği gelirlerin hak sahiplerine dağılım hedeflerinin gerçekleşmesini açıklığa

73 Muhammed Abdulhalim Amr, Vakıf Üzerinde Muhasebe Konuları ve Sorunları, "Vakıf ve Nazari ve Tatbiki Sorunlarında Yeni Konular" hakkında tartışmalar oturumunda sunulan bir bilimsel çalışma, Salah Kamil İslam İktisat Merkezi, El Ezher Üniversitesi, Cidde'de bulunan İslam Kalkınma Bankasına tabi İslam Araştırma ve Eğitim Enstitüsü ile Kuveyt Devleti Vakıflar Genel Sekretaryası arasında işbirliği, Hicri 20-21 Şaban 1423 / Miladi 26-27 Ekim 2002, Sayfa 6, **http://iefpedia.com/arab/**

kavuşturmak ve yürütme müdürünün (Vakıf nazırı) verimlilik miktarı bilgisi, bunların düşük oluş sebepleri, bunun kusur sonucu mu yoksa ihmal mi ya da haddi aşma gibi nedenlerden dolayı mı olduğu konusunda performansına yönelik bir hüküm vererek müessesenin iç korumasında da önemli bir görev üstlenir. Şayet vakfın harap olması veya helak olması gibi dış sebeplerden dolayı verimlilikte düşüş yaşanıyorsa bu durumda onun değiştirilmesi veya yatırım yönlerinde bir değişikliğe gidilmesi düşünülebilir.

Vakfın mali durumunun ise tüm yükümlülükleri, borçları, net varlıkları, malının bileşenleri çeşitli boyutlarıyla belirtilmesi gerekir. Vakıf mali çizelgeleri hazırlanırken vakıf sürekliliği ve daimiliği, vakıf mallarının muhafaza kapsamı ve amacını gerçekleştirmek için gelir üretme kudreti ve bunun hayır için en iyi şekilde sarf edilmesi ve gelir üretme kudretinin var olmaya devam etmesi gibi özelliklerinin belirtilmesi gerekir[74].

Vakıf müessesesi için mali yönetim biliminin önemini ortaya çıkarmadan önce bunun tanımını yapmak gerekir. Öyle ki bu bilim, organizasyonun ana hedefinin gerçekleşmesinde kullanılmak üzere gereken paranın elde edilmesi için en iyi yöntemin araştırılmasıyla ilgilenen bir bilim dalı olması nedeniyle piyasanın organizasyon için taşıdığı önemin altını çizmektedir. Zira böylece organizasyonun ana hedefinin gerçekleşmesi sağlanmış olur ki bu da organizasyonun var olması, hayatta kalması ve sürekliliğini devam ettirmesi açısından büyük önem taşır.

Burada vakfın veya vakıf müessesesinin mali idaresinin işleri şu şekilde tecessüm eder:

1. Vakıf gelirinin bu konuda meşru yöntemler kullanmak suretiyle yeni kaynaklar oluşturarak büyütülmesi,

2. Hedeflerini gerçekleştirmesi için vakıf gelirlerinin hak edenlere dağıtılması ve böylelikle daimiliğinin ve sürekliliğinin sağlanması,

3. Vakıf gelirinin bir kısmının vakfın bakımı, korunması ve sürdürülebilirliği için kullanılması,

4. Vakıf değerinin yıllık büyüme ortalamasının gerçekleştirilebilmesi için göstergesel bir hedefin konması ve bunun yıllık enflasyon ortalamasını ve vakfın alım gücünün azalmadığını göstermesi.

Bu nedenlerle mali yönetim, vakfın bakım ve muhafazası için vakıf gelirlerini uygun bir şekilde muhafaza etmeye bu gelirleri yükseltmeye gayret etmeli. Burada fakihlerin izin verdiği üzere vakıf için yapılan yasal harcamaların da karşılanması gerekir. Vakfın himayesi anlamına gelen konulardan bir diğeri de vakfın telef ve harap olmadan korunmasıdır. Vakfın alım gücünün korunması hedefi vakfın değerinin ve gelirlerinin azalmasının önüne geçilmesi bağlamında en büyük koruma hedefleri arasında yer alır. Bu konuda bir örnek vermek gerekirse vakıf binasının ticari bir mekanda yeniden inşa edilmesi veya herhangi bir mescidin kendisine gelir getirici bir şekilde yeniden tasarımlanması ya da buna benzer bir başka yolla gelir sağlanması düşünülebilir.

74 Adı geçen eser, Sayfa 7.

Bazı düşünürlerin vergi muafiyetlerini Batı Aleminde vakıf sekreterliklerinin ve müesseselerinin yayılmasında ana neden olarak kabul ederler. Belki de bu durum günümüzde İslam gerçeğinde bir karşılık bulabilir. Bu konuda şer'i bir temelde bulunmakta, öyle ki fakihlerin çoğu vakfın zekattan muaf tutulmasından yana bir tutum almaktalar. Teknik yönden ise vergi muafiyeti varlıklıları vakıf yapmaya veya yeni vakıflar yapmaya ya da vakıflarını genişletmeye teşvik edecektir. Ayrıca muafiyet sermayeleri kesintilerden koruyacak ve bunların vakfın bakımında kullanılmasını sağlayacak ya da vakfın değerinin korunmasını mümkün kılacaktır. Diğer yandan vakıf yatırımları üzerindeki vergi muafiyetleri vakıf yatırımlarının artmasını ve dolayısıyla toplumsal gelirin yükselmesini beraberinde getirebilecektir.

4- Vakıf müesseselerinin yatırımsal yönü:

En yüksek getiriyi en az tehlikeyle elde etmek için vakıf müessesesi içerisinde yatırım işlemlerinin geliştirilmesine gerek bulunmaktadır. Bu mihver kapsamında vakıf için münasip yatırım fırsatlarını elde etme dairesini genişletmek konusunda yoğunlaşmak mümkündür. Bunun için[75], en iyi fiyat ve şartlarla uygun yatırım fırsatları elde etmek amacıyla seçkin yatırım kurumlarıyla stratejik ortaklık ilişkisi kurulması önem taşır. Bu çerçevede vakıf müessesesi seçilen yatırım kurumlarıyla anlaşarak kendisine bu konuda yatırım teklifleri sunmalarını isteyebilir ve bunları vakfın planına uygun bir şekilde inceleyip tahlil yaptıktan sonra bir sonraki aşamaya geçebilir.

Çeşitli yatırım fırsatları arasında bir ayrım yapabilme konusuna yeterince önem verilmesi gerekir. Bunun için iktisadi fizibilite araştırmaları yapılarak yatırım fırsatlarının kabul edilmesi için açık göstergeler belirlenir. İktisadi fizibilite araştırması projenin vakıfsal yatırım için çekiciliğini, beklenen getirinin gerçekleşmesi için çeşitli faraziyeleri, bunların piyasa koşulları açısından sıhhatini, bu gelirleri sağlayacak projenin bileşenlerinin doğasını ve yatırım gelirlerinin mali faraziyelerinin neler olduğunu belirlemeye çalışır.

Vakfın yatırım ve varlık performansının iyileştirilmesi için daha önce belirtildiği üzere vakıf kaynaklarının ve mali varlıklarının her bir ya da tüm bölümlerinin yönetiminde belirli yatırım makamlarından yardım ve destek alınabilir. Ebu Zehra yeterli tecrübe bulunmaması halinde bu konuda vakıf yönetiminin kaynaklarıyla gerektiği şekilde ilgilenebilecek uzman kişi ve kurumlara yönelebileceğini ifade etmekte[76]. Munzur Qahf ise vakfın yatırım alanında denetimsel bir ilişkisinin bulunması gerektiğini belirtmekte ve bu ilişkinin de teknik ve uzman kamuya ait olmayan kurumlara yetki verilmesi ve böylece yatırımsal ve kurumsal performansının yükseltilmesi şeklinde olabileceğine işaret etmekte[77]. Vakıfla yatırım kurumu arasındaki ilişkinin etkin olabilmesi için vakıfla yatırım kurumu arasındaki bu ilişkiye hakim olacak ve sürekliliğini sağlayacak pratik kuralların konması gerekir.

Bu bağlamda Kuveyt Vakıflar Genel Sekretaryasının varlıklarının bir bölümünü başarılı bir tecrübeye sahip olan uygun şirketlerden birinin yönetimine vermesi ve gayrimenkul

75 Fuat Al Amr, Muasır Örnek Vakıf Kurumuna Doğru bir araştırma, Yönetim ve Yatırım, Adı geçen eser, Sayfa 15-17.

76 Muhammed Ebu Zehra, Vakıf Hakkında Dersler, Daru'l-Fikr el-Arabi, Kahire, Hicri 1391 / Miladi 1971, Sayfa 329 – 330.

77 Munzur Qahf, Muasır İslam Toplumunda Vakıf, Adı geçen eser, Sayfa 81-84.

portföyünün yönetimiyle ilgili olarak ta Rim gayrimenkul Şirketi gibi uzman bir gayrimenkul şirketini görevlendirmesi örnek gösterilebilir. Bu şirket sermayesinin % 40ına sahip bulunmakta. Ayrıca kaynaklarının yapımı ve yenilenmesi için de gayrimenkul projeleri yönetim ve geliştirme şirketiyle sözleşmeler yapmıştır.

Yatırım işlerinde ilerleme ve performans yeterliliğini artırma, vakıf kaynağının yok ve harap olmasının önlenmesi ve hak edenlere olumlu olarak dönecek vakıf gelirinin artırılması büyük önem taşımaktadır. Ayrıca yatırım işleminin devamı vakıfların piyasa değerini ve alım gücünü korur. Buradan başarılı bir yatırımın amaçlarından bazılar vakıf kaynaklarının korunması, alım gücünün muhafazası ve yatırımsal gelirinin artırılmasıdır.

Bu bir yandan, diğer yandan ise uzman yatırım şirketleriyle anlaşma ve ortaklık vakfın başkaları nezdinde olan belgeleri nedeniyle korunmasına yol açar. Ayrıca vakıf müesseselerinin yerel ve uluslar arası piyasalarda itibarı ve iktisadi yeri olan mali yatırım müesseseleriyle irtibatlı olması durumunda bu müstefitler vakfın saldırıya uğramasına izin vermezler.

5- Vakıf müessesesinin denetimsel yönü:

Batı tecrübesinin ele alınması, Batı ülkelerinden İngiltere ve diğerlerinde olduğu gibi vakıfları ve hayır kuruluşlarını denetleyen bağımsız kurulların varlığını açıklığa kavuşturdu. Ayrıca bu kurullar vakıf müesseseleri üzerindeki denetim görevlerini dönemsel rapor takiplerini yapmak, bunların amaçlarına uygun bir şekilde yapılıp yapılmadıklarını incelemek ve iç tüzüklerine aykırı işlerin yapılmadığını teyit etmek suretiyle gerçekleştirmekteler.

Mevcut koşullarda vakıf müesseselerini denetleyen denetim makamlarına yeniden göz atılması gerekir. Zira tarihi tecrübe vakfın hükümetin vesayeti altına yerleştirilmesinin vakfı devlete tabi bir hale getirdiğini ve keyfi kararlarına ve haksız emirlerine amade kıldığını göstermektedir ki bu durum denetim makamlarına yeniden bakılmasını zorunlu bir hale getirmekte. Öyle ki İslam Aleminde vakıflar üzerinde bağımsız denetim müesseselerinin oluşturulması bazı sınırlı tecrübeler bulunsa dahi her ülkenin kendine özgü bazı hususiyetlerinden hareketle pek çok zorluklarla karşılaşmakta. Yargının denetim vesayetine başvurularak vakıf müesseselerinin korunduğunu görüyoruz.

Bu sözümüzle vakfın yargıya ve olağan mahkemelere tabi bir hale getirilmesi gerektiğini söylemiyoruz. Vakıf müesseselerinde meydana gelen uluslar arası ve yerel gelişmeler ve vakıfların hususiyetleri vakıf işlerine ve vakıf müesseselerine bakan ihtisas mahkemelerinin kurulmasını zorunlu kılmaktadır.

Vakıf kendi başına bağımsız, yönetmelikleri ve İslam fıkhının kendisine vermiş olduğu hükümleri olan bir müessesedir. Aynı vakıfların genel velayetlerinin şer'i yargı yetkisi altına alınmalarında olduğu gibi. Aslında fakihler vakıf işlerine bakılmasını bir kurala bindirerek bu işleri üstlenecek bir vakıf nazırı belirlemişlerdir. Vakıf nazırı yargı hakimi tarafından belirlenir. Tabi bu durum Kenzu'l-Daqaiq şerhi El Bahr El Rahiyk'te yer aldığı üzere tüm hakimler için geçerli değildir. Buradan vakıf işleri için yargıdan bir grubun bu işlere tahsis edilmesi gerektiği sonucu çıkarılabilir[78].

78 Faysal Bin Cafer Abdullah, Güven ve Teminat Arasında Vakıf Nazırının Eli, Adı geçen eser, Sayfa 351.

Vakıf müesseseleri kanununda vakfiyelerin yargı emirleri doğrultusunda korunması amacıyla bağımsız yargının yetkilerinin bir hükme bağlanması gerekir. Bu, yargıya vakfın idari ve mali işleriyle ilgili belgeleri elde etme yetkisi verilmesini gerekli kılar[79]. Ayrıca, vakfın korunması için yasal yollar hususunda da bir hüküm gerekir. Bunun için ilgili yargıya yönetim kurulunu yargı emirlerin uyarınca hesaba çekme veya tasarruflarını kayıt altına alma gibi konularda yetki verilmesi gerekir.

Bu, vakıf müessesesinin iç organı tarafından korunmasıyla ilgilidir. Diğer yandan yargı, vakfın dışarıdan gelen saldırılara karşı korunmasına katkıda bulunur. Yargının heybeti ve onaylı sicilleri vakıf müessesesinin usulsüzlük yapmak ve fesat karıştırmak isteyenlere karşı caydırıcılık görevi yürüttüğü görülmekte.

Hatme:

Batı Aleminde vakıf müessesesi, bulunduğu ülkelerdeki hukuki, idari ve mali alanlardaki gelişmelerden yararlanarak ve gelişmeleri kendi kurumsallığı için devreye koyarak gelişim ve büyüme alanında büyük ilerlemeler kaydetme başarısı gösterebilmiştir. Ayrıca Batı Aleminde vakıf müessesesinin devletin teşvik ve korunması için yaptığı yasalar yönüyle ilgisinden olumlu bir şekilde etkilendiği de görülmekte. Buna vakıf müesseselerinin yatırım yeterliliğini artıran vergi muafiyetlerini de eklemek gerekir.

Araştırmacı, siyasi, hukuki ve denetimsel çevrenin vakıf müessesi üzerindeki olumlu veya olumsuz etkilerini reddetmiyor. Bu nedenle vakıfları incelerken ve onlar vasıtasıyla ilerleme gerçekleştirmeye gayret ederken her ülkenin hususiyetlerini dikkate almanın mantıklı olacağına inanıyoruz. Bu nedenle vakfın kurumsal yapısının, devletin çevresini, siyasi sistemini, yürürlükteki yasaların doğasını dikkate alması gerekir. Zira bunlar vakfa kurumsal bir temel yapı verilirken önem taşır.

Vakıf müessesesinin şekli günümüzde en uygun şekillerden sayılmakta olup bunun yaygın hale gelmesinin teşvik edilmesi, vakıf müesseselerinin her türlü devlet müdahalesinden uzak bir şekilde bağımsızlığını teminat altına alan hukuki çerçevenin sunulması, toplum yararına faaliyetlerini yürütürken engel konmaması, iptal edilmemesi ve men edilmemesi gerekir.

Vakıf müessesesi için uygun hukuki çerçevenin sunulmasında modern yönetim ve denetim üsluplarına riayet edilmesi gerekir. Bu durum yönetim kurulunun performansının düzenlenmesi hususunda da geçerlidir ki böylece vakıf yapanların vasiyetleri de olması gerektiği bir şekilde yerine getirilmiş olur. Vakıf müessesesinin yürütme organının tam denetimi vakıf sermayesinde aşırıya kaçılmaması ve hedeflerinin dışına çıkılmaması açısından gereklidir.

Vakıf müessesesinin kuruluş amacına uygun olarak işler yapmak suretiyle her türlü vergiden muaf tutulması gerekir. Teamüllerinde şeffaflık prensibine ihtimam göstererek, tüm mali verilere açıklık getirerek, bilinen muhasebe standartlarına uyarak, tüm mali ürünlerde kredibilite sınıflandırmasına giderek çalışmaların yapılması önem taşır. Bu şekilde mali çalışmalarda ve mali piyasalarda bulunan yatırım araçlarında programlı bir çalışma yapıldığı anlaşılır ve vakfa güveni bu şekilde artırır.

79 Usame Amr Al Shaqr, Vakfın Hukuki Düzenlemesi, Gerekçeler, Yöntemler, Alanlar, Adı geçen eser, Sayfa 118.

Vergi muafiyeti vakıf müesseselerinde yatırımın teşvik edilmesin katkı sağlar. Burada yatırım araçlarında çeşitliliğe riayet etmek ve vakfın tehlikeye maruz kalmasını azaltmak gerekir.

Vakıf ve müesseseleriyle ilgili görev denetimini üstlenen bağımsız bir yargının inşa edilmesine çalışmak lazım. Yargı yoluyla denetim ve murakabe yapılması vakıf müesseselerinin performansına etki eder ve bunu hayata geçirmek için gerekli mevzuatın çıkarılması gerekir. Bu çalışmalar kapsamına yürütmenin performansı, vakfın korunması, devletin vakıf üzerinde otorite kurması, elini kolunu bağlaması, mallarını müsadere etmesi ve çalışmalardan men etmesinin önüne geçilmesi de girer.

Bütün bunlar, toplu çalışma ve toplu bilinç gerektiren uygun hukuki bir çevrenin bulunmasına bağlı olarak kalır. İslam topluluklarında vakfı ve gelecekteki rolünü korumak için ilgili tarafların gerekli çalışmaları şimdiden yapmaya gayret etmesi büyük önem taşımaktadır.

Kaynakça:

1. Al Ashqar, Usame Amr, Batı Tecrübesi Işığında İslam Vakıflarının Rolünün Etkinleştirilmesi, Şarjah Uluslar arası Toplumda İslam Vakıfları Kongresi çalışmalarında sunulan bir araştırma, Şarjah Vakıflar Genel Sekreterliği, 25-27.04.2005,

2. Al Ashqar, Usame Amr, Batı Tecrübesi Işığında İslam Vakıf Müessesesinin Gelişmesi (Durum araştırması), Kuveyt Vakıf Araştırmaları Yarışmasında Başarı Kazanan Araştırmalar Silsilesi (11), Vakıflar Genel Sekreterliği, Kuveyt Devleti, Baskı 1, Hicri 1428 / Miladi 2007,

3. Al Ashqar, Usame Amr, Vakfın Hukuki Düzenlemesi, Gerekçeler, Yöntemler, Alanlar, Suudi Arabistan Krallığı Üçüncü Vakıflar Bilimsel Kongresi Çalışmalarında yayınlanan bir araştırma, İslam Üniversitesi, Hicri 1430 / Miladi 2009, Cilt 3,

4. Bali, Faysal Bin Cafer Abdullah, Güven ve Teminat Arasında Vakıf Üzerindeki Vakıf Nazırının Eli, Suudi Arabistan Krallığı Üçüncü Vakıflar Kongresi Çalışmalarına sunulan bir araştırma,

5. El Buhari, Muhammet Bin İsmail, Sahih-i Buhari, Mustafa Diyb AL Bagha'nın tetkikiyle, 2inci Baskı, Daru İbni Kesiyr, Beyrut, Hicri 1987,

6. El Beyhaqi, El Sunen El Kübra, Ahmet Bin El Hüseyin, Muhammet Abdulkadir Ata'nın tetkikiyle, El Baz Kütüphanesi, Mekke-i MÖükerreme, Hicri 1414 / Miladi 1994,

7. El Hurani, Yaser, Tarihi İslam tecrübesinde Vakıf Müessesesinin Sorunları, Vakıflar Dergisi, Sekizinci Yıl, Sayı 14, Mayıs 2008,

8. Rizq, Meliha Muhammet, İslam Topluluklarında Vakıflar Sektörünün Kurumsal Gelişimi (Mısır Arap Cumhuriyetinin Durum Araştırması), Kuveyt Uluslar arası Vakıf Araştırmaları Yarışmasında Başarı Kazanan Araştırmalar Silsilesi (8), Kuveyt Devleti, Vakıflar Genel Sekretaryası, Hicri 1427 / Miladi 2007,

9. Al Rufai, Hasan Muhammet, Merkeziyetçilik ve Âdemimerkeziyetçilik Arasında Vakıfların İdaresi, Suudi Arabistan Krallığı Üçüncü Vakıflar Kongresine sunulan bir araştırma (İktisat, idare,

inşa ve medeniyet), Üçüncü Vakıflar Kongresi Çalışmaları, İslam Üniversitesi, Hicri 1430 / Miladi 2009, Üçüncü Oturum, Üçüncü Bölüm,

10. Şahata, Hüseyin Hüseyin, Vakıf Müesseselerinde Modern Genel Yönetim Program ve Üslupları, İslam İktisat Düşüncesinde Araştırmalar Silsilesi,

11. İbni Abidin, Muhammet Emin Bin Amr, Tenvir El Ebsar Ma El Dur El Muhktar, İbn Abidiy haşiyesiyle, Beyrut, 2inci Baskı, Daru İhyau'l-Turas El Arabi, Hicri 1409 / Miladi 1988,

12. Arif, Nasır Muhammet, Vakıflar Nizamında Kurumsal Yapı; Sorunlar ve Reform Tecrübeleri, http://repository.ksu.edu.sa/jspui/handle/123456789/8339

13. El Ani, Usame Abdülmecit, Vakıf Yatırım Fonları, Fıkhi iktisadi Araştırma, Daru'l-Beşair El İslamiyye, Beyrut, 1inci Baskı, 2010,

14. Abdullah Tareq, Harvard ve Kardeşleri: Amerika Birleşik Devletlerinde Vakıf Eğitim Yönelimleri, Vakıflar Dergisi, On birinci sene, Sayı Hicri 1432 / Miladi 2011/20,

15. El Abdu's-Selam, Ahmet Bin Salih, Müslümanlarda ve Diğerlerinde Vakıf Tarihi, İslam Şeriatında Vakıf ve Alanları,

16. El Amr, Fuat Abdullah, Arap Yarımadası Ülkelerinde Vakfın Kurumsal Yapısı, Arap Yurdunda Vakıf Nizamı ve Sivil Toplum Kitabı, Arap Birliği Araştırmaları Merkezi ve Kuveyt Devleti Vakıflar Genel Sekreterliği, Beyrut, Miladi 2003,

17. El Amr, Fuat Abdullah, Muasır Vakıf Müessesi Modeline Doğru, İdare ve Yatırım, Tunus Vakıf Sempozyumunda sunuldu, Vakıa ve Geleceğin İnşası, 28-29 Şubat 2012, Tunus Cumhuriyeti,

18. Amr, Muhammed Abdulhalim, Vakıf Üzerinde Muhasebe Konuları ve Sorunları, "Vakıf ve Nazari ve Tatbiki Sorunlarında Yeni Konular" hakkında tartışmalar oturumunda sunulan bir bilimsel çalışma, Salah Kamil İslam İktisat Merkezi, El Ezher Üniversitesi, Cidde'de bulunan İslam Kalkınma Bankasına tabi İslam Araştırma ve Eğitim Enstitüsü ile Kuveyt Devleti Vakıflar Genel Sekretaryası arasında işbirliği, Hicri 20-21 Şaban 1423 / Miladi 26-27 Ekim 2002, Sayfa 6, **http://iefpedia.com/arab/**

19 Ghanem, İbrahim Al Beyyoumi Mısır'da Vakıflar ve Siyaset (Kahire: Daru'l-Şuruq, Birinci Baskı, 1998)

20. Ghanem, İbrahim Al Beyyoumi, Vakıf Sisteminin Tarihi Oluşum Göstergeleri (Toplumsal, İktisadi, Kurumsal). Vakıflar Dergisi. Deneysel Sayı. Asım 2000.

21. Ghanem, İbrahim Al Beyyoumi, Arap Toplumuna Vakfın Tarihi Oluşumu, Arap Yurdunda Vakıf ve Sivil Toplum Sempozyumu, Arap Birliği Araştırmaları Merkezi, Beyrut, 2inci Baskı, 2010,

22. Qarut, Nur Bint Abdulhalim, İslam Fıkhında Vakıf Nazırının Görevleri, Vakıflar Dergisi, Yıl 3, Sayı 5 Şaban 1424, Ekim,

23. Qahf, Munzur, Muasır İslam Toplumunda Vakıf, Vakıflar ve İslami İşler Bakanlığı, Katar, Hicri 1419 (Miladi 1998),

24. Qahf, Munzur, İslam Vakfı, Gelişimi, Yönetimi, İlerlemesi, Daru'l-Fikr, Şam 2006,

25. El Qubeysi, Muhammed Ubeyd, İslam Şeriatında Vakıf Hükümleri, Vakıflar ve Dini İşler Bakanlığı, Irak, Daru'l-Şuun el-Sakafiyyah, Bağdat, Miladi 2001,

26. El Kevseri, Muhammet Zahit, Makalat-ı Kevseri, Kahire, El Ezher Tarihi Eseler Kütüphanesi, 1994,

27. Anheier,Helmut, Private Fund, Puplic Purpose, Pelnum Puplishers,New York,1998,

28. CONNORS T, The nonprofit handbook : management (3° Ed.), 2002 supplement

29. David F. Freeman (Author) , John A. Edie (Author) , Jane C. Nober (Author), The Handbook on Private Foundations, Third Edition, 2005,

30. Foundation Law in Switzerland – overview and current developments in civil and tax law By Prof. Dr. Dominique Jakob,M.I.L.(Lund) and Dr. GoranStuden,LL.M.(Cambridge)., www.rwi.uzh.ch/. *../ EMAMS_Foundation_Law_Reader.pdf*

31. Giving USA Foundation p157

32. Grantmaking by UK trusts and charities , January 2007,

33. http://en.wikipedia.org/wiki/Foundation_(United –States-_law)

34.http://www.investopedia.com/articles/financial-theory/09/ivy-league-endowments-money-management.asp

35. The American Heritage English as a second Language, Houghton Mifflin Company, Boston, New York, USA,1998,

36. Oxford Advancsd Learner s Dictionary of current English ,Oxford University Press,Sixth edition,2000,

37. Webster s New World Dictionary of the American Language, Second College Edition, Simon and Schuster Inc., Cleveland,1986,

38. http://www.acf.org.uk / trusts and foundations/?id=74,p.3

39. www.i+nvestorword.com

40.www.uky.edu/EVPFA/Controller/files/.../POLICY.pdf